الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح

إبراهيم بن عبدالله جمهور الغامدي

أستاذ مساعد بجامعة أم القرى – مكة المكرمة

المقدمة الحمد لله حمد الشاكرين وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ أما بعد :

فقد سُررت عندما زودني أحد الأساتذة الأجلاء والإخوة الفضلاء بمقال تضمن دفع صحة نسبة « شرح الفصيح » إلى الزمخشري للدكتور بهاء الدين عبدالوهاب الأستاذ المساعد بكلية التربية للبنات بمكة المكرمة، حيث شدّ اهتمامي عنوان المقال: (الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح) ظننت بناء على هذا العنوان - الذي يستميل القارئ إلى التسليم بما يريده الباحث - أنّ الباحث وصل إلى أدلة علمية دقيقة كظهور نسخة أخرى تحمل اسم المؤلف ، أو بيّن بالدليل القاطع نسبة هذا الشرح إلى غير الزمخشريّ .

وما أن قرأت هذا المقال حتى تضاءل الفرح وتبدد السرور لعدم وجود ما ظننته وما تبادر إلى ذهني من خلال عنوان المقال المسجوع المنمق .

وبعد أن قرأت المقال قراءة أخرى متأنية وجدت الباحث من هواة العبارات الإنشائية والألفاظ البراقة التي استخدمها في أثناء دفع صحة هذه النسبة إذ لم أجد دليلاً علمياً واحدًا يؤيد ما ذهب إليه الباحث .

وقد كنت مترددًا في الرّد على هذا المقال لأسباب كثيرة أذكر بعضًا منها في النقاط التالية :

أولاً : عدم اشتمال هذا المقال على دليل علمي يطمئن الباحث من خلاله لدفع صحة هذه النسبة .

ثانيًا : عدم التزام الباحث بمناهج البحث العلمي في الرّد على نسبة الكتاب إلى الزمخشريّ .

ثالثًا : ترصيع المقال بعبارات إنشائية وقرائن ظنية لا تثبت أمام موضوعية البحث العلمي ولا ترقى إلى كلمة أدلة.

رابعًا : محاولة الباحث العبث من خلال تلاعبه بالألفاظ ذات الدلالة القوية بغية استمالة القارئ إلى جانبه .

ولكن رغبة في تحقيق ما طلبه مني أستاذي القدير وبعض الزملاء الكرام في الرّد على هذا المقال استجبت لطلبهم .

وقد جاء هذا الردُّ في ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد ومقدمة .

التمهيد : عرضت فيه للملحوظات العامة على المقال وذلك بشكل مجمل .

المبحث الأول : نقض الأدلة النافية نسبة الشرح إلى الزمخشري.

المبحث الثاني : إثبات أدلة المحقق بالدليل العلمي القاطع .

المبحث الثالث : نقد ما أورده الباحث في نسبة الشرح إلى الإستراباذي .

والله أسأل أن ينفع بهذا الرّد .

التمهيد :

جاء هذا المقال في أربع عشرة صفحة . بدأها بمقدمة جاءت في الورقة الأولى عرض فيها الباحث للسيرة الذاتية الخاصة به، وأعقب ذلك بتمهيد بين فيه نسبة الكتاب قديمًا وحديثًا وموقف المحقق من هذه النسبة . كما خصَّ ورقتين للهوامش وفهرس المصادر والمراجع، والمتبقي من المقال إحدى عشرة ورقة جاءت في ثلاثة مباحث هي :

١ ـ الأدلة التي حاول من خلالها نفي نسبة الكتاب عن الزمخشري .

٢ ـ نقد أدلـة المحقق .

٣ ـ تحقيق نسبة الشرح إلى الإسترابادي .

قبل أن أبدأ في الرّد على كلّ نقطة ذكرها الباحث أود أن أجمل نقد المقال في الملحوظات التالية :

١ ـ عنوان المقال كما سبق إيراده عنوان غير صحيح ؛ لأن الجواب الصحيح لا يرد إلا بناءً على سؤال فهل في أثناء هذا الشرح أي سؤال حتى يجيب الباحث عليه ؟ لعل الباحث لم يتنبه إلى هذا الخطأ حيث كان همه منصرفًا إلى البحث عن الكلمات البراقة .

٢ ـ لم يعتمد الباحث على دليل علمي واحد أثناء هذه النسبة، وكان بودي ألاّ يستعجل الدكتور في الرّد إلاّ بعد توافر أدلة تؤكد صحة ما ذهب إليه .

٣ ـ كان من الواجب على الباحث تناول جميع الأدلة التي أوردها المحقق في دراسته لهذا الشرح والرّد عليها وهذا هو المنهج العلمي ، أما أن يختار ما يناسبه من النصوص والأدلة ويبني عليها أقواله ، فهذا ما لا يقره البحث العلمي ولا يعتد به .

٤ ـ التعامل ـ أثناء الرّد ـ مع علمائنا القدماء بما يليق بهم فهم من خدم التراث العربي ، أما أن يَسِمَهُم الدكتور بالخطأ والوهم تارة ، وأخرى بالخلط فهذا ما يجب الترفع عنه فنراه يقول : « وسأذكر نصاً من تحفة المجد الصريح ذكره المحقق لأبين استنادًا عليه الخطأ الذي وقع فيه اللبلي ومن بعده المحقق نفسه ... » إلى أن قال : قوله : « قال : (أي : الزمخشري) وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي ، نص قاطع على وهم اللبلي » [1] .

ثم قال في موضع آخر : « ولم يتنبه اللبلي إلى السند في أثناء الرواية عن أبي أحمد العسكري ؛ لأن همه كان منصرفًا إلى نقل النصوص لا إلى تحقيق نسبة هذه النصوص إلى صاحبها » [2] .

ثم يقول : « لا شك أن اللبلي لم يحقق نسبة الشرح الذي نقل منه إلى مؤلفة وإنما وجده منسوبًا عنده إلى الزمخشري فسلّم بهذه النسبة دون تحقيق » [3] .

ويقول في موضع آخر : « .. ولا يعتمد الباحث في نتاج الزمخشري على صاحب إشارة التعيين ... » ، ثم يقول : « وها هي كتب التراجم المعتمدة لا تذكر أن للزمخشري شرحاً للفصيح ... » .

فهل اللبلي وصاحب إشارة التعيين والخفاجي وصاحب شرح التسهيل وابن المُلَقّن عمر بن علي الذي نقل عن شرح الفصيح هذا ونسبه إلى الزمخشري، وذلك في كتابه (التوضيح في شرح الجامع الصحيح) على خطأ والباحث على صواب؟، وهل أثبت الأدلة التي من خلالها حكم عليهم بالخطأ وعدم التدقيق ؟ أم أن ما ذكره عبارات واهية لا دلالة فيها ؟ .

المعروف عن اللبلي ـ كما وسمه علماء العربية ـ الدقة وتوثيق مروياته يدل على ذلك ثناء شيوخه عليه يقول عنه شيخه التلمساني : « قرأ عليَّ كتاب الإرشاد الشيخ الفقيه العالم الأديب النحوي مجد العلماء وفخر الأدباء الفاضل أبو جعفر أحمد يوسف الفهري اللبلي .. قراءة بحث واستيضاح ... وقد أذنت له وفقه الله أن يقرئ ذلك لمن رغب ، ثقة بحذقه وعلمه ، وجودة ذهنه وفهمه » [4] .

وقال عنه ابن فرحون : « كان اللبلي إمامًا فاضلاً نحوياً ولغوياً وراوية » [5] .

ولا سبيل إلى استقصاء كل ما قاله العلماء في اللبلي[6]. ويأتي الأخ بهاء الدين على مشارف القرن الحادي والعشرين ويخطئ اللبلي دونما استناد إلى دليل علمي ، هذا أمر يترك لأرباب العلم المحققين .

٦ ـ أشار الباحث إلى جملة من النصوص التي تندرج ضمن آراء الشارح كمسألة إضافة الشيء إلى نفسه وإلى غيره . ورأي الزمخشري في المسألة مع آراء أخرى أوردها المحقق تحت عنوان (نهاية المطاف) في النسبة ، وقد أشار إليها الباحث هنا وكان من باب الأمانة العلمية أن يشير إلى ما عرض له المحقق عند بيانه لهذه المسألة وأشباهها ، وهذا ما سيُوضح في موطنه .

٧ - تجاهل الباحث بعض الآراء الواردة في أثناء الشرح والتي أشرت إلى موطنها في مؤلفات الزمخشري ، وهي تؤكد صحة ما ذهبت إليه ولم يعرض لها ؛ لأنها تنفي ما ذكره ، وكان من الواجب عليه ذكر جميع الآراء والرّد على كل منها على حدة .

٨ - التَّـقوُّل على المحقق بشيء لم يذكره ولا أعلم أ هذا تعمد من الباحث ؟ أم سوء فهم للنصوص ، كقوله : « إنني فضلت توثيق اللبلي على توثيق البغدادي»[٧] ، وكقوله عن المحقق : « إن من الأدلة التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الإستراباذي .. »[٨]. ولا أعلم مراده من هذا ؟ .

وبعد أن بينت الملحوظات العامة على هذا المقال فالسبيل الآن الرّد على كل ما ذكره الباحث قارنًا كل ردٍّ بدليله العلمي .

المبحث الأول : نقض الأدلة النافية نسبة الشرح إلى الزمخشري

اشتمل المبحث الأول على سبعة أدلة ، إن صح التعبير، هي :

الدليل الأول : شيوخ الشارح .

وعدّ هذا الدليل العمدة في نفي النسبة عن الزمخشري . ومن هم هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم ، هم : علي بن مهدي وأبو أحمد العسكري .

فهذان شيخان ورد ذكرهما في الشرح فمن أين جاء بكلمة شيوخ ؟ هل هذا من باب تهويل الأمور ؟ فإن قال الباحث (أبا طارق) قلت : من قال بمشيخته ؟ بدأ الباحث بعلي بن مهدي متسائلاً هل أخذ الزمخشري اللغة عن علي بن مهدي ؟ فأجاب أن ذلك لا يمكن مطلقًا معللاً بقوله : إنّ « علي بن مهدي أخذ عن ابن الأنباري المتوفى سنة (٣٢٨هـ) .. وولادة الزمخشري كانت سنة (٤٦٧هـ) ، فهل يعقل أن يعيش تلميذ ابن الأنباري بعد أستاذه قرنًا ونصف قرن ليكون شيخًا للزمخشري »[٩].

أقول للباحث من أين عرفت أن ابن مهدي تلميذ لابن الأنباري؟ كتب التراجم لم تحدد تلمذة ابن مهدي على ابن الأنباري ، وقد ناقض الباحث نفسه بعد ذلك بقوله: « إن علي بن مهدي ربما كان حفيد هذا فكتب التراجم تذكر اسمه على أنه علي بن مهدي بن علي بن مهدي الكسروي، فلعل المتوفى في خلافة المعتضد هو علي بن مهدي الجدّ الأول ، أما الحفيد فمن المحتمل أن يكون من علماء القرن الرابع »[١٠] .

هل هذا النّص عدّه الباحث دليلاً إذ بدأه بالظنّ وأنهاه بالاحتمال ؟

أود أن أوضّح ترجمة علي بن مهدي الكسروي الموسوم بالجد الأول، ليقف القارئ على الحقيقة العلمية .

قال عنه السيوطي : «علي بن مهدي بن علي بن مهدي أبو الحسن الأصبهاني الطبري الكسروي النحوي المتكلم » ، وقال عنه ياقوت: « أحد الرواة العلماء النحويين الشعراء ... روى عن أبيه والجاحظ وديك الجن ، وعنه أبو علي الكوكبي . مات في خلافة المعتضد »[١١].

بويع المعتضد بالخلافة سنة (٢٧٩هـ) ولم تستمر مدة خلافته عشر سنوات .

وابن الأنباري ولد سنة (٢٧١هـ) وكانت وفاته سنة (٣٢٧هـ)، وعلى حد قول الباحث أن ابن مهدي أخذ عن ابن الأنباري ، فكيف يكون هذا ؟ وهل يعقل أن يتتلمذ ابن مهدي هذا على ابن الأنباري؟

وعند ما لاحظ الباحث هذا التناقض حاول أن يتخلص مما وقع فيه فقال : « ربما كان حفيد الكسروي هذا » .

وأقول له أين دليلك على هذه الشخصية الوهمية التي أتيت بها من عندك .

ثم يقول الباحث : « فمن المحتمل أن يكون من علماء القرن الرابع » . وأقول له : ومن المحتمل أن يكون من علماء القرن الخامس أو الثاني أو الثالث !

ثم قال : « وسواء أكان هذا أم غيره فهو تلميذ لابن الأنباريّ على ما اتضح من أحد النصوص السابقة فهو

من علماء القرن الرابع بدون شك، وهو أيضًا شيخ لشارح الفصيح هذا بدون شك » [١٢].

فقول الباحث في أول النص السابق يدل على إثباته هذه الشخصية الوهمية وإصراره على ذلك دونما وجود دليل علمي يستند إليه، ثم يقول: « إنه من علماء القرن الرابع بدون شك »، كيف تريد القارئ أن يتفق معك على هذا القول الذي بنيته على شخصية وهمية لم تعرض لها كتب التراجم. هل أحلتنا على مصادر تُبيِّن من خلالها سنة وفاة هذا الحفيد أو الزمن الذي عاش فيه؟، ومن هم شيوخه أو تلامذته؟، وما هي مؤلفاته؟، أم تريد القارئ تصديق عبارات لا دلالة علمية فيها. ولم لا يكون في السند سقط، فالنّص الذي اعتمد عليه الباحث هو: «والحساس: الشؤم والشرّ أنشدنا ابن مهدي قال: أنشدنا ابن الأنباري ... »

وقال الشارح في موطن آخر من الشرح: « ووجدت الضالة وجدانًا كما قالوا: فقدت الشيء فقدانًا. والوجدان: الإصابة أنشدنا الفراء ... » [١٣].

فأقول للباحث: ماذا تقول في النص السابق؟ هل الفراء من شيوخ الشارح، وهل تلمذ عليه ابن الأنباري أو على بن مهدي؟، هذا دليل على أن السند في هذه النسبة لحقه سقط وتحريف وتصحيف، وهذا ما ذكرته في أثناء نسبتي للكتاب ولم أذكر ذلك جزافًا، بل بناء على أدلة علمية كهذا الدليل وغيره.

أما قولك: « إن كتب التراجم لا تذكر للزمخشري أساتذة في الأدب غير أبي مضر » [١٤]. فمن قال بأن كتب التراجم تحصي كل ما أثر عن العالم؟، وبهذا القول ناقض الباحث نفسه في آخر مقاله، حيث قال: « وكم من عالم ألف ولم يكن له حظ الذكر في كتب التراجم » [١٥].

أما قولك: إنّ الحسن بن المظفر النيسابوريّ الذي نصَّت كتب التراجم أنه من شيوخ الزمخشري، وأنت شاك في ذلك.

فهذا ردٌّ على علماء التراجم ولماذا لا نحسن الظن ونقول بأن تاريخ وفاة الحسن كان خطأً من قبل نساخ الكتب؟.

ثم انتقل الباحث بعد ذلك إلى الشيخ الثاني وهو أبو أحمد العسكري، فأورد نصين من النصوص التي جاء فيها ذكر أبي أحمد.

والرّد عليها كالرّد السابق فقَطْعُ الباحث على أن الشارح يروي عن أبي أحمد ليس دليلاً علميّاً يوثق به فكم من التلاميذ الذين تلمذوا على أبي أحمد العسكري.

كما أريد أن أسأل الباحث عن الإستراباذي، هل تلمذ على أبي أحمد العسكري وما دليله على ذلك؟

أما الشيخ الثالث في نظر الباحث فهو ما كنّاه الشارح بأبي طارق [١٦]. عند بيانه مدلول كلمة (الثَّطّ) قال بعد أن وضّح دلالتها وأنشدني أبو طارق [١٧].

فهل الدكتور عدّ هذا الراوية شيخًا من شيوخ الشارح، إن كان كذلك فلماذا لم يعرفنا بأبي طارق هذا؟ وفي أي زمن عاش هذا العَلَم؟ ومن هم شيوخه وتلامذته ...؟!

أما أنا فأقول: إن هذا راوية إذ لم يرد له ذكر في كتب التراجم ولم أجد نبأ عن هذه الشخصية مع كثرة البحث عنها.

وهذا دليل على أن الباحث افتقد الأدلة العلمية الدقيقة وليس عنده ما يورده فترك ما يصعب عليه.

وختم الدليل الأول بقوله: « تصريح الشارح بأسماء شيوخه هؤلاء ونصه على الأخذ منهم دليل قاطع بأن الشارح ليس الزمخشري » [١٨].

فالشيخ الوحيد الذي مرَّ ذكره هو أبو أحمد العسكريّ، أما ابن مهدي وأبو طارق فلم تحدد شخصيتهما تحديدًا علميّاً دقيقًا، فأين الدليل القاطع الذي لا شك فيه كما يقول الباحث؟!.

الدليل الثاني: كنية الشارح.

ذكر الباحث أنّ كنية الشارح (أبو علي) ودليله على ذلك يتمثل في قوله: « بدليل أنه عندما ينقل عن شيوخه أحيانًا يذكر كنيته فيقول: قال أبو علي: أنشدنا العسكري أو ابن مهدي. وأحيانًا لا يذكر كنيته ... » [١٩].

لماذا يا أخي لا يكون الشارح ينقل عن أبي علي كنقله

عن غيره من العلماء، وما الدليل على أن أبا علي هو الشارح نفسه هل قمت بتخريج هذه الأقوال المنسوبة إلى أبي علي هذا من مؤلفات الشارح أو حتى من مؤلفات غيره ممّن عاصر الشارح ؟

هذا لم يحدث وإنما أقوالك لا تعدو أن تكون ضرباً من الظن ، والظن شيء والعلم شيء آخر هذا جانب .

والجانب الثاني: ألا يوجد من العلماء من يكنى بأبي علي غير الإستراباذي ؟

والجانب الثالث : أن الشارح إذا كانت كنيته أبا علي ففي مواضع قال : قال الشيخ أبو علي ، فهل أبو علي هذا هو الشيخ أبي علي نفسه أو أنه غيره ، وما الدليل العلمي على ذلك ؟

ثم انتقل الباحث بعد ذلك إلى النص الوارد في الشرح المتمثل في قول الشارح : « السكين معروف وسمعت ابن مهدي يقول ... وهو مذكر وقد يؤنث قال أبو حاتم : سألت الأصمعي وأبا زيد ومن لقيت من علماء اللغة عن تأنيث السكين ... قال الشيخ أبو علي: وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم ... » [٢٠] .

فلماذا لا يكون الشارح أخذ عن الشيخ أبي علي كما أخذ عن غيره من العلماء كأبي حاتم ؟

وقد عدّ الباحث هذا النص الفيصل في النسبة، حيث يقول : «من هذا النص يتضح لمن كان على دراية بأساليب الأقدمين أن المؤلف كنيته (أبو علي) ولا يُلْتَفت إلى ما ذكره المحقق من أنه لا يصح أن تكون كنيته أبا علي؛ لأنه قال مرةً : قال أبو علي رحمه الله ...» [٢١] .

أقول إن النص المشار إليه قد سبق عليه الرّد . وأما قول الدكتور بأن المحقق قد أنكر أن تكون هذه كنية لأبي علي فهذا كلام واهٍ لاأساس له إذ إنّ المحقق لم ينكر هذه الكنية ، وإنما أراد الباحث بذلك أن يلفق الكلام ويلقي به جزافاً .

فلماذا لم يُشر الباحث إلى موضع إنكاري لهذه الكنية في مقالته؟ ؛ لأنه أتى بهذا الكلام من عنده !

أما الكنية التي أنكرتها فهي كنية أبي أحمد العسكريّ بأبي علي وذلك أثناء ردي على الدكتور عبدالله الجبوري ، فلم يرد في كتب التراجم من كنّى أبا أحمد العسكري بهذه الكنية [٢٢] .

فلعل ذلك اختلط على الباحث لتأمله وتدقيقه في النسبة ودرايته بالأساليب !

والجانب المهم أن أبا علي هذا ممّن أخذ عنهم الزمخشري سواء كان الإستراباذي أو الفارسي أو غيرهما .

الدليل الثالث : كتب الشارح التي أحال إليها .

قال في هذا الدليل : « أحال الشارح إلى بعض كتبه فذكر أسماء بعضها ولم يذكر أسماء بعضها فمما نص على اسمه كتاب تهذيب غريب الحديث حيث قال في حديثه عن الطوّل : « ومنه الحديث : لا حمى إلاّ في ثلاث حلقة القوم ، وثلة البئر، وطول الفرس. وقد بينّا معناه في تهذيب غريب الحديث » [٢٣] .

أقول للباحث : الشارح ذكر أربعة من مؤلفاته وقد ذكرت ذلك بالتفصيل في نسبة الكتاب ، ولكن الجديد الذي لم اطلع عليه هو قولك : « ولم يذكر أسماء بعضها » ما الذي جعلك تقول ذلك ؟ هل وقفت على نصٍّ له وضح فيه أنه لم يذكر بعض أسماء كتبه ؟ أم أن هذه زيادة من عندك كعادتك ؟

ثم قال : « ونحن نعلم أن ليس للزمخشري كتاب اسمه تهذيب غريب الحديث، وإنما له الفائق في غريب الحديث ، وشتان بين التهذيب والفائق ، وقد جعلهما المحقق كتاباً واحداً » [٢٤] .

يُردّ على الباحث في النص السابق بأمور هي :

١ ـ الزمخشري لم يَسِم كتابه في مقدمة هذا الكتاب بالفائق ولا ذكْر لذلك حتى في أثناء الكتاب ، وإنما من جاء بعده وسمه بهذا الاسم .

٢ ـ ما الفرق بين التهذيب والفائق ؟ فأنت قلت : شتان ما بينهما ، ولم توضح الفرق الدلالي .

٣ ـ هل هذا الحديث الشريف الذي أورده شارح الفصيح ثم ذكر أنه بيّن معناه في تهذيب غريب الحديث لا

وجود له في الفائق ؟ ولم يفصّل الزمخشري في معنى هذا الحديث . لماذا سكت عن ذلك ؟

والإجابة هي أن الشارح أحال إلى هذا الكتاب ، وقد وجدت الإحالة والتفصيل في مدلولات الكلمات الواردة في الحديث النبوي بما يبين معناه . وما فعلته هو من أساليب البحث العلمي المستند على الدليل لا على ظنون وكلمات إنشائية.

أما قوله : « وقد جعلهما المحقق كتابًا واحدًا » فأنا لم أجعلهما كما زعم كتابًا واحدًا ، وإنما قلت في هامش الكتاب لعله الفائق، ولكن يبدو أن الدكتور لا يعرف معاني الأدوات والحروف !

كما أشار الباحث بعد ذلك إلى بقية مؤلفات الشارح كتفسير القرآن الكريم وكتابه في الأمثال ، وكذلك المثلث إن صح أن يكون كتابًا .

أحال الشارح إلى كتابه في تفسير القرآن مرتين ذكر الباحث الموضع الأول المتمثل في بيانه لمدلول كلمة (آمين)[٢٥] .

وبعد ذلك قال : « والعجيب أن المحقق أورد نص الزمخشري من الكشاف ولم يلحظ الفرق الشاسع الواسع بين النصين » . إلى أن قال : «وهذا الفرق الكبير بين النصين دليل قاطع وبرهان ساطع على أن الشارح ليس الزمخشري ، ثم كيف يحيل الزمخشري إلى تفسيره دون أن يذكره باسمه ...» [٢٦] .

أقول للباحث : لماذا تحاول في كل هذه المقالة أن تعظم الأشياء التي تتناسب مع ميولك ورغباتك وتعرض عما سواها ؟

ما ذكره الشارح من إحالة إلى تفسير القرآن أليس موجودًا في الكشاف ؟ والشواهد التي استشهد بها شارح الفصيح أليست موجودة في الكشاف سواء أكان صدر البيت أو عجزه فمعلوم أن النحاة لا يحتجون في الغالب إلا بموطن الاستشهاد سواء أكان في صدر البيت أو عجزه فلماذا هذا التهويل للأمور. وقولك : « دليل قاطع برهان ساطع » هذا ما تراه أنت وتزعمه .

أما لماذا لم يذكر الزمخشري اسم الكشاف ، فالكشاف هل هو في تفسير القرآن أم في علمٍ غيره ؟ وهل هذا دليل ؟ ولا يلزمه أن يذكر اسمه . (أو ينص على اسمه) .

الدليل الرابع : مصطلحات الشارح النحوية والصرفية .

يقول الباحث : « استخدام الشارح بعض المصطلحات الخاصة بالكوفيين ولم أجد الزمخشري ولا غيره من النحويين البصريين يستخدمها » [٢٧].

استغرق حديث الباحث عن هذه النقطة خمس صفحات من مقالته عرض فيها لبعض المصطلحات الواردة في الشرح ليدلل من خلالها أن الشارح كوفي المذهب .

وللردّ عليه نقول إن الشارح يشرح كتابًا مؤلفه كوفي المذهب فهو أحمد بن يحيى الشهير بثعلب ويردد مصطلحاته فما وجه الغرابة؟ ومع ذلك كله سأتناول كل مصطلح من هذه المصطلحات التي أوردها ، مُعلِّقًا على كلٍّ منها .

١- القطع :

ورد هذا المصطلح عند الشارح ولا أدري ما قصد الباحث من وروده ، هل فيه دليل على نفي النسبة وقد مثّل على القطع من كتب القدماء ثم قال : « أتيت بهذه الأمثلة لأبين معنى القطع فهو مصطلح غير معروف إلا عند المتخصصين في علم النحو، وقد تتبعت في رسالتي للدكتوراه المصطلحات النحوية في بلاد فارس من القرن الخامس إلى السابع » [٢٨].

أقول للباحث إن مصطلح القطع مصطلح معروف عند المبتدئين في تعلّم علوم العربية ، ولا يجهله أحد ، وأما عن تتبعك لمثل هذه المصطلحات فلست وحدك في هذا الميدان ، فقد تتبع مصطلحات النحو الكوفي عبدالله بن حمد الخثران [٢٩]. وكذلك عوض القوزي [٣٠]. والكتابان مطبوعان ومتداولان . وقد ذكرا هذا المصطلح من بين ما عرضا له من مصطلحات وبسطا الشرح عنه[٣١] .

فالشارح عندما عرض لهذا المصطلح بين الأقوال التي قيلت في قول الشاعر . أما إن كنت تريد : إن تقول إن هذا المصطلح لم يرد في مؤلفات الزمخشري فقولك مردود من واقع مؤلفاته [٣٢] .

٢ - المستقبل :

وكذلك الشأن بالنسبة لهذا المصطلح هل استخدمه الكوفيون فقط ولم يعرض له أحد من البصريين فالزجاجي والنحاس ، أيصنفهما الباحث ، أهم من الكوفيين أم من البصريين وقد استخدما هذا المصطلح [٣٣] .

والغريب أن الباحث يقول : « ولن تجده مستخدماً لدى الزمخشري » فهذا القول مردود عليه فقد ورد هذا المصطلح في عدّة مواضع من كتاب المفصل [٣٤] . فهل نفيك لورود هذا المصطلح كان مبنياً على علم ودراية ؟ .

٣ - المصدر المقصور أو المحصور :

عرض الباحث لهذا المصطلح ولم يذكر لنا أهو مصطلح كوفي أو بصري كما فعل في المصطلحات السابقة؛ لأنه لم يجد ما يستند إليه فترك التعليق واكتفى بقول الشارح . فلِمَ لم يذكر لنا - بناء على تتبعه للمصطلحات - من أول من استخدم هذا المصطلح ؟!

٤ - مصطلح الحروف :

قال تحت هذا المصطلح : «يستعمله الشارح بمعنى الكلمات ولا يريد بها الحروف التي هي خلاف الأسماء والأفعال كقوله : "وقد وجدنا أحرفًا جاءت على أفعل وافتعل بمعنى واحد منها : أشرت العسل واشترته" » [٣٥] .

وقال : « وقد جاء عن العرب حروف يستوى فيه لفظ للازم والمتعدي فيها كقولهم : رجع زيد ورجعته أنا » [٣٦].

وبعد أن أورد الباحث النّصين علّق على ذلك بقوله : «واستخدام الحرف بمعنى الكلمة لا تجده عند البصريين المتأخرين من أمثال الزمخشري » .

أقول : هذا المصطلح واضح من بداية حديث الشارح، يقول : (يستعمله الشارح بمعنى الكلمات) معروف عند جميع اللغويين والقراء القدماء والمحدثين أن الحرف المراد به الكلمة ونصوص الشارح واضحة لا تحتاج إلى شرح ومَنْ منَ اللغويين المتقدمين والمتأخرين استخدم الحرف بغير هذا المعنى ، هل هذا فهم لنصوص القدماء والزعم بمعرفة أساليبهم ؟ وهل في هذا دليل على نفي النسبة ؟ لا حجة فيه .

ومن قال : إن هذا الاستعمال خاصٌ بأهل الكوفة وهو غير المعنى الاصطلاحي في النحو .

وهكذا شأن الباحث في بقية المصطلحات التي لم يوردها إلا من قبيل تكثير صفحات دفع صحة النسبة لا من أجل إظهار الحقائق العلمية المقرونة بالدليل القاطع .

الدليل الخامس : آراء الشارح النحوية والصرفية .

١ - بدأ الباحث هذا الدليل بقوله : « ... يتبين للباحث مذهب الشارح النحوي ويدرك أنه بعيد كل البعد عن مذهب الزمخشري . وسأذكر بعض الآراء التي رآها الشارح وهي مخالفة لآراء الزمخشري » .

أود أن أبين للقارئ الكريم بطلان هذه الدعوى وبيان تلاعب الباحث في مقالته، بدأ بأولى هذه المسائل وهي قول الشارح عند شرحه لمقدمة ثعلب : « هذا : ها تنبيه ، وذا : اسم يشار به إلى شيء حاضر أو ما حكمه حكم الحاضر ، تقول : هذا السلطان قدم: إذا قرب قدومه ، وتثنيته : هذان ، وفي الجمع هؤلاء ... وها تنبيه والاسم : ذه ، وَتا ، وَذي ، ... » [٣٧].

وجاء في المفصل للزمخشري : « ذا للمذكر ، ولمثناه : ذان في الرفع ، وذين في النصب والجر ، ويجيء ذان فيهما في بعض اللغات ومنه ﴿ إن هذان لساحران ﴾ [٣٨]، وتا وتي وَ ذه بالوصل ...» [٣٩].

فأليس الرأي واحدًا ؟

ماذا قال الباحث : « وقد نصّ الزمخشري في حواشي المفصل على أن (ذان) ليس تثنية لـ (ذا) ....» ثم أورد قوله [٤٠] .

والتعليق على مثل هذه النصوص واضح فما الفرق بين نص الشارح وقول الزمخشري في المفصل - وكتاب المفصل أولى بالرجوع إليه من الحواشي . وأنا على يقين أن الباحث رأى هذا في المفصل ولكن لا أعلم ما سرّ هذه المغالطة ألأنه على دراية بأساليب القدماء وله بها فهم خاص !

٢ ـ تصغير غلمان :

أورد الباحث قول الشارح عن تصغير (غلمان) وعلق على قوله بأنه يرى أن جمع القلة من غلمان أغلمة على حين أن الزمخشري يرى أن تصغير (غلمان) (غليمة)؛ لأنه يرى أن جمع قلته غلمة [٤١].

لا تعارض بين القولين إذ يتحدثان عن تصغير «غلمان» جمع كثرة الغلام ، فإذا أردت تصغيره رددته إلى مفرده أو إلى جمع قلّته ، وغلام لها جمعا قلّة هما : غِلْمة وأَغْلِمَة .

والثاني لم تستعمله العرب ، وإن أجازه القياس ، قال الجوهري في الصحاح (غلم) : « الغلام معروف وتصغيره غُلَيِّمٌ والجمع غِلْمَةٌ وغِلْمانٌ ، واستغنوا بغلمة عن أَغْلِمَة ، وتصغير الغلمة أُغَيْلِمة ، ، على غير مكبِّرة، كأنهم صَغَّروا أغلمة ، وإن كانوا لم يقولوه كما قالوا : أصيبية في تصغير صِبْية ، وبعضهم يقول : غُلَيْمة على القياس» [٤٢] وأثبت بعض أهل اللغة (أغلمة)[٤٣]. وعليه لا إشكال في تصغيره .

ولو تأمل منصف لم يجد بين ما في النصين فرقًا ، إذ يُفهم من نص شرح الفصيح أن الأصل في التصغير (غليمة) كما في صبية، (أصيبية) فإذا علمنا أن بعض اللغويين أثبت (أغلمة) فلا إشكال.

والذي في شرح الفصيح هو ردّ جمع الكثرة إلى القلة وهو عين رأيه في المفصل وزاد في المفصل زيادة صورية، وهي أن أغيلمة صُغرت على غير واحده ، وهي لا تعارض ما في شرح الفصيح ، بل توافقه ، فأنت إذا أردت تصغير غلمان فلك الرد إلى المفرد (غليّمون) ولك الرد إلى جمع القلة (غُلَيْمة أو أغيلمة).

وما وصفه في المفصل بأنه مما جاء تصغيره على غير واحده ، فقصده أن غلمة لو صغرتها على أغيلمة ، لكانت على غير واحدها، إذ واحد غلمة غلام ، أو تصغير على لفظه ، ولا تعارض بين القولين ؛ لأن هذا من باب التنوع ، فليس أغيلمة تصغير غلمة ، وإنما هو تصغير أغلمة أو غلمان كما سبق بيانه .

٣ ـ التنوين في إيه وصه :

أورد الباحث قول الشارح : « فأما إيه فحقه السكون على الوقف، فإذا وصلته بشيء آخر نونته ... فإذا كرّرت قلت : صهٍ صهٍ ...» [٤٤] .

وعلّق الباحث على هذا النص بقوله : « ويرى الزمخشرى أن التنوين للتنكير حيث قال : « وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب ، ما يستعمل معرفة ونكرة، وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك إيهِ وإيهٍ وصهِ وصهٍ ... » [٤٥].

ثم قال الباحث بعد ذلك : « وثمة فرق آخر بين الرأيين، وهو أن الزمخشري يرى أن هذه الأسماء مبنية على الكسر ، ويوقف عليها بالسكون ، أما الشارح فيراها مبنية على السكون وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين في نحو قول الشاعر :

وقفنا وقلنا : إيهِ عن أم سالم
وما بال تكليم الديار البلاقع

وأقول للباحث: الخلاف بين القولين في شرح الفصيح والمفصل شكليٌّ إذ يتفقان على إسكان الهاء في الوقف وتحريك الهاء بالكسر في الوصل ، واختلف القلة ، هل الكسر من أجل التقاء الساكنين والسكون هو الأصل ، أم أنه حركة بناء، والسكون عارض من أجل الوقف .

وليست عبارة الشارح صريحة في بنائه على السكون، وإنما فيه (حقه السكون) وهذا حق كلِّ مبنيٍّ – كما هو معلوم لدى الجميع – وتنظيره بصهِ يا رجل دليلٌ على أن الحركة ليست من أجل التقاء الساكنين ، وإنما هي حركة بناء كما هو قوله في المفصل .

وأما قوله : « وحرك الهاء لئلا يجتمع ساكنان) فهذا ليس قطعيّاً في أن يقول ببنائه على السكون لوروده بعد قوله (... لم ينوّن؛ لأنه نوى الوقف) ومن الطبيعي أنه إذا نوى الوقف أن يسكن ولا يحرك حتى لو كانت الحركة ، حركة بناء ككسرة إيهِ وصهِ .

فالخلاف الموهوم مرتفع إن شاء الله .

٤ - إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته (٤٦) :

أود أن أقول في البداية إن هذا الموضوع قد أوردته في النسبة وذكرت أن هذا الرأي مغاير لرأي الزمخشري، وعلقت على ذلك في موضعين من النسبة ومن بين ما أوردتُه قولي : « ولعل الشارح يعني بحسن الإضافة هنا أن ذلك حسن في الاستعمال وإن جرى على خلاف ما يقتضيه القياس ، بخلاف ما ذكره في النص الآخر ، فإنه تخريجٌ وتأويلٌ على أصول النحو التي تمنع إضافة الشيء إلى نفسه ، والصفة هي الموصوف ؛ لأنها تدل على الذات والحدث دلالة مطابقة » (٤٧).

فالباحث ذكر المسألة وكأنه من اجتهد في إخراجها وهو وجدها في أثناء النسبة أشبعت بحثًا ، فكان من باب الأمانة العلمية أن يشير إلى أغلب المسائل التي أوردها وقد عرضت لها وذكرت رأيي فيها . وكان الأولى بالباحث أن يعلق على تحليلي للمسألة ويرد عليه إن كان هناك ردّ .

كما أن النص الذي جاء به في أسماء الإشارة وتثنيتها ، وذلك من حواشي الزمخشري على المفصل مخالف تمامًا لرأي الزمخشري في المفصل ، فهل ننفي نسبة المفصل إلى الزمخشري من خلال هذا الرأي ؟

٥ - وسَط وَسْط :

قال الباحث : « يرى الشارح أن (وَسَط) بالتحريك يكون جزءًا من المضاف إليه فيقال : جلس وَسَط الدار ؛ لأن وسط الدار جزء من الدار ، وجلس وَسْط القوم؛ لأن وَسْط القوم ليس من القوم . ويرى الزمخشري أن (وَسَط) بالتحريك اسم يقع فاعلاً ومفعولاً ، ومبتدأ كغيره من الأسماء ، وبالتسكين يكون ظرفًا ملازمًا الظرفية » (٤٨) .

ثم أتى بنص من حواشي المفصل ليدلل على صحة قوله .

ويُردُّ على الباحث في هذا القول من وجوه :

١ - أليس هذا الرأي في كتاب المفصل ؟ وهذا هو الأصل .

٢ - ما الفرق بين نص الشارح والنص الذي أتيت به من الحواشي، وما المقصود من النص أليس الوسْط بتسكين السين ظرفًا ؟ لأن ما بعدها ليس من الشيء نفسه الذي قبلها . وبالتحريك اسم ؛ لأن وَسَط الدار منها . فما الفرق بين نص الزمخشري ونص الشارح ، هل لأن الزمخشري قال : إن الاسم يقع فاعلاً ومفعولاً . والشارح لم يذكر ذلك ، فهل عدّ الباحث هذا دليلاً على نفي النسبة إن كان كذلك فهذا دليل لا ريب في بطلانه .

٦ - أورد الشارح نقلاً عن الكسائي أن (أمس) بني على الكسر لشبهه بالفعل، حيث قال : قال الكسائي بني أمس على الكسر؛ لأن أصله من أمسى يمسي، كقولك : أمس عندنا ، فإذا دخلت عليه الألف واللام أجريت عليه وجوه الإعراب؛ لأنه خرج من شبه الفعل» (٤٩).

قال الباحث : « ويرى الزمخشرى أنه بني لتضمنه معنى لام التعريف وهو مبني على الكسر عند أهل الحجاز ، وممنوع من الصرف عند بني تميم » (٥٠) .

هذه المسألة ممَّا عرضت لها عند دراستي لمسائل الكتاب (٥١). وبينت وجه الخلاف اللغوي فيها بين العلماء المتمثل في أن تميمًا يعربونه في حالة الرفع بالضمة وينصبونه ويجرونه بالفتحة ، أما أهل الحجاز فيبنونه على الكسر .

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا جاء الباحث بهذا النص ؟

أقول له : الشارح بيَّن رأي الكسائي في المسألة ولم يبيِّن رأيه فيها ، فهل فهمك أوصلك إلى أن رأي الشارح هو رأي الكسائي؟ هذا جانب ، والجانب الآخر هو أنني نبهت في الهامش على السقط الواقع في النسخة والذي يشمل جزءًا من شرح هذا الاسم فلعلك لم تطلع عليه .

كما أنك في بداية حديثك قلت: «أورد الشارح نقلاً عن

الكسائي» فهل حكم الباحث على الشارح من خلال رأي الكسائي هذا أمرٌ عجاب ! .

٧ - إعراب (آمـين) :

إحالة شارح الفصيح على التفسير في معنى آمين ، وهو في التفسير أكثر بيانًا، وإيضاحًا لأنه جعله مباشرة اسم فعل أمْرٍ ، وقال : «آمين صوتٌ سمي به الفعل الذي هو استجب ، كما أن رويدًا وحيَّهل وهلُمَّ أصواتٌ سُمِّيَتْ بها الأفعال التي هي « أمهل وأسرع ، وأقبل ، وعن ابن عباس سألت رسول الله ﷺ عن معنى آمـين ، فقال : افْعَلْ » فهو من حيث المعنى بغض النظر عن صورة نطقها ، ومعرفة أصلها ، ولغاتها أشبع وأوضح في بيان أنه صوت واسم فعل أمر، فلا حرج ولا عنت في كلمته .

ثم إن شارح الفصيح حين ذكر أن « آمين » في الأصل نداء ليس مراده أن يعرب، وإنما يريد بيان أطوار الكلمة ، إذ هي مبنية على الفتح ، فقال : إنَّ أصلها : يا آمين الخلق استجب . ثم صار حذف وبقيت آمين على فتحها ، دالَّة على المعنى للنداء ، والفعل (استجب) . وهذا قول لا يعارض ما في الكشاف لمن تأمّله ، وإنما زيادة في تفسير وتعرّف أصل الكلمة .

فأين الاختلاف ، وأين التناقض ، وهل الزيادة تعدّ فرقًا شاسعًا وبرهانًا ساطعًا . تضخيم الأمور بالكلمات البراقة لا يثبت نسبة كتاب إلى مؤلفه أو ينفيه ، وإنما الفيصل في ذلك إبراز الأدلة العلمية التي من خلالها نصدر الحكم .

الدليل السادس : الاختلاف في المنهج .

يقول الباحث : « هذا الدليل غير مأخوذ من نصوص هذا الشرح مباشرة ، وإنما هو مأخوذ استنتاجًا فالشارح يحيل في مواضع شتى إلى كتبه الأخرى ، وهذا النهج لم ألحظه لدى الزمخشري فلم أجده في حواشي المفصل مثلاً يحيل إلى كتابه المستقصى في الأمثال مع توافر الدواعي إلى ذلك، حيث شرح أمثالاً كان أوردها في المفصل والشارح يذكر الآراء بسندها كثيرًا ، وهذا نهج لا نلحظه لدى الزمخشري أيضًا، ولم يذكر الزمخشري أستاذه أبا مضر في حواشي المفصل على سبيل المثال غير مرتين فقط »[٥٢] .

يتّضح ردّي على الباحث من خلال النقاط التالية لأوضح للقارئ الكريم بطلان هذا الدليل جملة وتفصيلا :

١ - يقول إن الشارح يحيل في مواضع شتى إلى كتبه الأخرى، وهذه المواضع سبعة - ومن يقرأ نص الباحث يتوقع أنه أحال إلى مواضع كثيرة - فليته استبعد كلمة (شتى) حتى لا يعطي الشيء أكبر من حجمه .

٢ - يقول : « هذا النهج لم ألحظه لدى الزمخشري » وحكم الباحث هذا مبني على اقتصاره على حواشي المفصل دون بقية مؤلفات الزمخشري . فقد أحال الزمخشري في كتابه الفائق إلى كتاب المستقصى أكثر من خمس مرات[٥٣] . كما أحال إلى كتابه المفصل[٥٤]. فلِمَ توفرت الدواعي في الفائق فأحال ولم تتوفر في حواشي المفصل ؟ وهل ما ينطبق على حواشي المفصل ينسحب على بقية مؤلفاته ؟ كان من الواجب على الباحث أن يستقرئ جميع كتب الزمخشري وأن يتأكد من معلوماته ثم يصدر حكمًا كهذا ؛ ليبني كلامه على دليل علمي لا على افتراضات لا أساس لها .

٣ - ويقول : « والشارح يذكر الآراء بسندها كثيرًا، وهذا نهج لا نلحظه لدى الزمخشري أيضًا»[٥٥]. أقول هل تأكدت أيضًا من هذه المعلومة من واقع مؤلفات الزمخشري ؟ هذا ما لا أظنه ؛ لأن الزمخشري يذكر بعض الآراء بسندها في بعض مؤلفاته من ذلك قوله : « أضلَّ الله، من قولهم : ضلني فلان فلم أقدر عليه ، أي : ذهب عني، حكاه الأصمعي عن عيسى ابن عمر»[٥٦].

وقال في موضع آخر : « قال المازنيُّ - عن أبي عبيدة : يقال لكرام القوم : ملأ ... » (٥٧).

وقال أيضا: « الأصمعي : سمعت أبا عمرو ابن العلاء يقول : كنت أنور ... »(٥٨).

وبعد هذا فهل استنتاج الباحث بناه على دليل علمي ؟

أما قوله : « ولم يذكر الزمخشري أستاذه أبا مضر في حواشي المفصل - على سبيل المثال غير مرتين فقط».

أقول للدكتور وما علاقة هذا القول بنفي النسبة عن الزمخشري؟ هذا شأن الزمخشري ومنهجه في كتابه، كما أنه لم يذكر شيخه السابق ذكره في كتابه المفصل. أما إن كنت تريد أن تسأل عن العلماء الوارد ذكرهم في شرح الفصيح، فأقول : إنَّ الزمخشري نقل عن مؤلفاتهم ، وهذا منهجه في بقية مؤلفاته فقد أشار إلى ابن الأنباري ، وأبي علي الفارسي ، وابن دريد والجاحظ وغيرهم من العلماء .

الدليل السابع : عدم ذكر الزمخشري بين شراح الفصيح.

يقول الباحث : « لم يذكر أحد المعنيين بفهرسة الكتب والمصنفات أن الزمخشري قد شرح الفصيح، سوى ما أشار إليه المحقق من أن صاحب إشارة التعيين ذكر ذلك أما القريبون من الزمخشري زمانًا ومكانًا كياقوت وابن خلكان فلم يشيروا إلى ذلك ... » (٥٩).

وللردّ على هذا الدليل نقول : هل ياقوت وابن خلكان أحصوا جميع مؤلفات الزمخشري ؟ الإجابة بالنفي حيث إن للزمخشري كتبًا كثيرة لم يذكرها ابن خلكان فعلى سبيل المثال لا الحصر : لم يذكر كتاب الجبال والأمكنة والمياه (٦٠)، وكذلك كتاب مقدمة الأدب (٦١)، والقصيدة البعوضية (٦٢) ، والمعجم العربي الفارسي (٦٣) ، ونكت الإعراب (٦٤) ، وجواهر اللغة (٦٥)، وغيرها كثير (٦٦) .

وكذلك الشأن بالنسبة لياقوت فلم يذكر الكتب التالية : خصائص العشرة الكرام البررة (٦٧) ، والدر الدائر المنتخب من كنايات واستعارات وتشبيهات العرب(٦٨)، والقصيدة البعوضية وتخميسها (٦٩)، وتعليم المبتدي وإرشاد المقتدي (٧٠) .

أما قول الباحث : إن الزمخشري لم يذكر من بين شراح الفصيح ، فهل يؤخذ برأيه وتُرد آراء جميع العلماء الذين ذكروا شرح الفصيح للزمخشري كاللبلي، وصاحب شرح التسهيل ، وصاحب إشارة التعيين ؟ ، وهل كتب التراجم أحصت جميع مؤلفات العلماء ؟

وأما قوله : « وقد ذكر ابن خلكان أن بينه وبين الزمخشري في الرواية شخصًا واحدًا » (٧١) .

فلا أعلم لماذا غلَّب الباحث رأي ابن خلكان على نقولات اللبلي ونسبته لهذا الشرح ؟ ألأنه لم يذكر كتاب شرح الفصيح من بين مؤلفات الزمخشري . هذا تحقيق غريب ودليل عجيب !

المبحث الثاني : إثبات أدلة المحقق بالدليل العلمي .

حاول الباحث نقد الأدلة التي رجحتُ من خلالها نسبة الكتاب إلى الزمخشري. ونقد الأدلة القوية لا يتأتى إلا من خلال إيراد أدلة علمية يستعين بها الناقد على نقض هذه الأدلة، وهذا لا نجده عند الباحث .

بدأ المبحث بنقد الدليل الأول المتمثل في النصوص المنقولة عن شرح الفصيح والمنسوبة إلى الزمخشري .

يقول الباحث : « حيث ذكر (٧٢) . أن صاحب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح أحمد بن يوسف اللبلي المتوفى سنة (٦٩١ هـ) نقل نصوصًا كثيرة من هذا الشرح ، ونسب فيها الشرح إلى الزمخشري ، وبناء على ذلك حكم المحقق أن هذا الشرح للزمخشري . وسأذكر نصًا من تحفة المجد الصريح ذكره المحقق نفسه . قال اللبلي في مادة (غوى): (أنكره الزمخشري في شرحه ، وقال : ولا لغة فيه إلا الفتح ... وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي ﴿ وعصى آدم ربه فغوى﴾ ، قال : معناه: (أكثر من أكل الشجرة ...) فقوله : « قال (أي : الزمخشري)، وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي، نص قاطع على وهم اللبلي ... » (٧٣) .

والرّدّ على الباحث في قوله هذا أُجمله في النقاط التالية :

١ - النصوص المنقولة عن هذا الشرح حدَّدتها في الدراسة فذكرت أنها أكثر من ثلاثة وسبعين نصّاً . علاوة على النصوص الأخرى التي نُقلت عن هذا الشرح كنقل صاحب شرح التسهيل من هذا الشرح وكذلك نقل ابن المُلَقِّن عنه وجميعهم نسبوا هذه النقول للزمخشري وهي موجودة بنصها في هذا الشرح .

٢ - لم أحكم من خلال هذه النصوص فقط أن الشرح للزمخشري ، بل هذا دليل علمي من بين الأدلة التي رجَّحت نسبة الكتاب إلى الزمخشري هذا الدليل نصَّ عليه أرباب التحقيق وأصحاب الدراية في هذا المجال .

٣ - ما الدليل العلمي على أن ابن مهدي هو علي بن مهدي الكسروي أو حفيده - على حد زعمك في قولك السابق - هل حدَّدت هذه الشخصية التحديد الدقيق الذي بنيت عليه تخطئة اللبلي ووهمه؟ وهل اللبلي واهم في جميع هذه النصوص التي نقلها ولم يتحقق منها؟

٤ - أما قولك : إن القراءة لم ترد في كشاف الزمخشري ، فهل كتاب الزمخشري من كتب القراءات ؟ وهل عدم وجود هذه القراءة ينفي النسبة ؟ .

ومن قال : إنه يلزم الزمخشري أن يورد في كشافه جميع ما أورده في كتبه الأخرى .

ثم يستطرد الباحث في محاولة نقض هذا الدليل بقوله: « فلا شك أن اللبلي لم يحقق نسبة هذا الشرح الذي نقل منه إلى مؤلفه ، وإنما وجده منسوبًا عنده إلى الزمخشري فسلَّم بهذه النسبة دون تحقيق » [(٧٤)] .

فهل هذا ديدن اللبلي وما ردُّ الباحث على وصف العلماء للبلي كما سبق ؟ [(٧٥)]، وهل كل من نقل عنهم اللبلي في شرحه على الفصيح لم يتحقق من مؤلفاتهم ؟ .

كل ما ذكره الباحث ضرب من الظن الذي لا تسنده الأدلة العلمية.

ثم يقول : « واللبلي من اللغويين الأندلسيين المتأخرين فهو بعيد عن معرفة وفيات علماء المشرق على وجه الدقة ، لذلك ليس بعيدًا أن يكون وقف على مخطوطة من هذا الشرح ، وقد عبث باسم مؤلفها تجار المخطوطات بين المشرق والمغرب ، ولم ينتبه اللبلي إلى السند في أثناء الرواية عن أبي أحمد العسكري ... » .

لم ينقل اللبلي نصّاً واحدًا عن أبي أحمد ، بل كانت مجموعة من النصوص[(٧٦)]، وقد أشرت إلى مواضعها أثناء دراستي للكتاب . فهل يغفل اللبلي عن كل هذه النصوص .

ولو سلمنا للباحث بهذا ، أقول له : ولماذا لا ينسحب قولك هذا على النسخة التي كانت عند البغدادي ؟ .

الدليل الثاني : كتب المؤلف التي أحال إليها في هذا الشرح .

ذكرتُ المؤلفات التي أحال إليها الشارح في شرحه ، وهي كتاب في تفسير القرآن ، وكتاب في تهذيب غريب الحديث والأمثال ، وقد وجدت هذه الإحالات في مؤلفات الزمخشري وأشرت إلى مواطنها في مؤلفاته ، بل إن بعض الإحالات كانت بنصها في مؤلفات الزمخشري ، ويريد الباحث هنا أن ينفي نسبة هذه المؤلفات إلى الزمخشري دونما وجود دليل علمي قاطع على صحة ما ادعاه ، سأعرض لما ذكره ثم أثني بالتعليق على قوله .

بدأ الباحث دليله هذا بالكلمات الموحية دلالتها بأنه توصّل إلى نفي هذا الدليل تمامًا فيقول : « قلت : هذه الإحالات إلى هذه الكتب أدلّة قاطعة على أن المؤلف ليس الزمخشري ، وقد بينت بما لا يدع مجالاً للشك أن التفسير الذي أحال إليه الشارح ليس الكشاف، وذلك للخلاف الكبير بين ما في الشرح وما في الكشاف حول كلمة آمين » [(٧٧)] .

يلحظ القارئ المدقق استخدام الباحث كلمات برّاقة ككلمة : (أدلة ، قاطعة ، لايدع مجالاً للشك ، الخلاف الكبير) حاول من خلال هذه الكلمات اللافتة للنظر والعبارات البراقة أن يستميل القارئ فيما يقول . وقد سبق أن رددت عليه في هذا القول وأقول هنا .

أحال الزمخشري إلى تفسير القرآن مرتين ، وأقول للباحث لماذ لم تذكر الموضع الثاني ، ألأنه لا يتمشى مع ما ذكرته ؟

كما أن الزمخشري وقف عند شواهد قرآنية كثيرة عرض لها في أثناء هذا الشرح، وقد وجدت جلَّها بالنص نفسه عند الزمخشري ، فلماذا لم يعرض لها الباحث. من بين ما أوردته :

قول الشارح عند شرحه لقول الشاعر :

لا يبعدن قومي الذين هـم
سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك
الطيبون معاقد الأزر

فقال : « عطف بقوله : (الطيبون) على (النازلون) وفيه مسألة في النحو بيناها في تفسير ... » [٧٨] .

وقد بيّن الزمخشري هذه المسألة عند بيانه لقوله تعالى : ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاةَ والمؤتون الزكاةَ﴾ [٧٩] .

حيث نصبت : المقيمين عل المدح ومما ورد في كشاف الزمخشري قوله : « وارتفع الراسخون على الابتداء ، ويؤمنون خبره ، والمقيمين نصب على المدح لبيان فضل الصلاة ، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد »[٨٠] .

كما أن تفسير الشارح للآيات القرآنية وبيان القراءات فيها متطابق مع ما ذكره الزمخشري في كشافه ، وقد علّقت على ذلك في هامش الكتاب .

ومن بين ما ورد قول شارح الفصيح عند بيانه لمعنى الآية : ﴿ والنجم والشجر يسجدان﴾ [٨١]. قال : «والنجم: النبت أيضًا .. فالشجر ما كان له ساق ...» [٨٢].

وقال في الكشاف : [٨٣] « والنبات الذي ينجم من الأرض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق »

وقال شارح الفصيح : « ومن الطير غير الصائد والكلاب ونحوها : البُرْثن ، والبرثن يجوز في السباع كلها » [٨٤] .

وقد أورد الزمخشري هذا بنصه إذ يقول : «ومن الطائر غير الصائد والكلاب ونحوها : البرثن ، ويجوز البرثن في السباع كلها »[٨٥] .

وقال شارح الفصيح عند بيانه مادة (حسب) : « .. وأما الحسبانة والمحسبة فهي الوسادة الصغيرة من آدم ، والجمع الحُسْبان ... يقال : حسبت الرجل ، أي : وسَّدته ومنه قولهم : مما حسبوا ضيفهم ، أي : ما أكرموه » [٨٦] .

ونجد هذا القول في الفائق [٨٧]، حيث قال الزمخشري : « ... ما حَسَّبوا ضيفهم أي : ما أكرموه ، وأصله من الحُسبانة وهي : الوسادة الصغيرة ، ويقال لها المَحْسبة أيضًا ؛ لأنه من أكرم أجلس عليها » وعند تفسيره لقول ثعلب : (حصرت الرجل في منزله) قال : « والحصر : الحبس والمنع ، ومنه محاصرة العدو والحصار ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أو جاءوكم حَصِرت صدورهم﴾ [٨٨] ، أي : ضاقت ، وحصر الرجل في خطبته : إذا رُتِج عليه كأنه منع من النفوذ فيها ... والحصر : احتباس البطن ... فأما الإحصار فهو المنع من التصرف كإحصار المرض ، والرجل محصور وقد أحصر قال :

وما هجر ليلى أن تكون تباعدت
عليك بها أو أحصرتك شغول ...» [٨٩]

ونجدالأسلوب وطريقة عرض المادة وبيان دلالتها في كشاف الزمخشري عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ فإن أحصرتم﴾ [٩٠]، ومما ذكره : « أحصر فلان إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز ، قال الله تعالى : ﴿ الذين أحصروا في سبيل الله﴾ [٩١] . وقال ابن ميادة :

وما هجر ليلى أن تكون تباعدت
عليك ولا أن أحصرتك شغول

وحصر: إذا حبسه عدو عن المضي أو سجن ، ومنه قيل للمحبس: الحصير ... وهما بمعنى المنع في كل شيء»[٩٢] ، اكتفي بما ذكرته رغبة في الاختصار [٩٣] .

ثم انتقل الباحث إلى كتاب آخر ، وهو تهذيب غريب الحديث فقال : « قد نصّ الشارح على اسمه فكيف نقول بعد ذلك لعله الفائق . وقد أحال الشارح إلى هذا الكتاب

وبهذا الاسم أربع مرات فهل يعقل أن يريد به الفائق ؟! والغريب أن يستدل المحقق بهذه الإحالات على أن كتاب تهذيب غريب الحديث هو الفائق، حيث يقول : إنه وجد هذه الأحاديث التي أحال إلى شرحها في تهذيب غريب الحديث وجدها في الفائق . وأقول لو أن المحقق رجع إلى النهاية في غريب الحديث لوجدها أيضًا ، فهل يعقل أن نقول بناء على ذلك إن تهذيب الحديث هذا هو النهاية في غريب الحديث » [٩٤] .

ورغبة مني في إيضاح ما ذكره الباحث في نصه السابق أود بيان وجه الغرابة للقارئ ، وذلك من خلال الرد على كل نقطة ذكرها ، فقوله : « كيف نقول بعد ذلك إنه (أي : تهذيب غريب الحديث) الفائق» .

فأقول للباحث : هل الزمخشري وسم كتابه هذا في مقدمته بالفائق ؟ ستقول : لقد ذكره صاحب النهاية بهذا الاسم ، وأقول لك من عادة الزمخشري في مؤلفاته ذكر اسم كتابه في المقدمة فنراه في كتابه المفصل [٩٥] . أشار إلى هذه التسمية ، وكذلك في الكشاف ، وأساس البلاغة ، فلماذا لم يشر الزمخشري إلى اسم هذا الكتاب في مقدمة كتاب الفائق ؟ !

وأما قولك : « إن الشارح أشار إلى هذا الكتاب وبهذا الاسم أربع مرات » فلعلك رجعت إلى الفهرس فقط فلم يشر إلى هذا الكتاب ، وبهذا الاسم أربع مرات ، بل ذكر في أحدها كلمة (التهذيب) فقط .

ثم تقول : « فهل يعقل أن يريد به الفائق »

أقول للباحث وما المانع في ذلك ؟! خاصة أن الزمخشري لم يسم كتابه بهذا الاسم ، ولماذا لا نقول : إن الزمخشري هذّب كتابه حتى فاق كتب غريب الحديث ؟! فكأن التهذيب وصف للكتاب .

وأما قولك : «والغريب أن يستدل المحقق بهذه الإحالات على أن كتاب تهذيب غريب الحديث هو الفائق» .

فلا أعلم وجه الغرابة عند الباحث ، هل أتى لنا بدليل علمي ينقض استدلالنا على أن هذا الكتاب ليس كتابًا في غريب الحديث ثم هل وقف على تخريجي لهذه الأحاديث ورجع إلى الفائق ولم يجدها ، إن كان كذلك فلماذا لم يثبتها في مقاله ؟!

وأما قول الباحث : إنني خرجت كل الأحاديث الواردة في الشرح من الفائق فما الذي يمنع من تخريجها للتأكد من صحة الإحالة هذا أولاً ولأصل إلى ترجيح نسبة الكتاب ثانيًا .

وسأبين هذه الإحالات للقارئ للتأكد من مطابقة رأي الشارح مع رأي الزمخشري.

وقد أهمل الباحث هذه الإحالات ولم يُشر إليها في مقاله ؛ لأنها تنقض هذا الدليل .

وعن قوله : «لو أن المحقق رجع إلى النهاية في غريب الحديث لوجدها أيضًا» .

أقول في رد هذا الزعم الذي ليس مبنيّاً على دليل إن ما ذكره ابن الأثير في النهاية هو قول الزمخشري وقول غيره ، وقد بيّن ابن الأثير في مقدمة كتابه أنه جمع كتابي الغريبين للهروي ، والمغيث للأصفهاني وزاد عليها زيادات جلها من الفائق، فما حجة الباحث بعد رد مازعمه في نصه السابق .

ثم يقول : « والمثل القائل : " إن أهون السقي التشريع" الذي قال المحقق إنه لم يجده بهذه الرواية إلا في الفائق والمستقصى موجود بهذه الرواية في النهاية لابن الأثير » [٩٦] .

كان من الواجب على الباحث أن يرجع إلى كتاب أُلف قبل تأليف الزمخشري ليتحقق من صدق قولي لا أن يعود لكتاب ابن الأثير الذي نقل عن الكتب التي سبقته في غريب الحديث ، ومنها الفائق ، فقد أخذ ابن الأثير هذا المثل عن الزمخشري ، وهذا مما لا شك فيه .

وقبل أن يختم الباحث كلامه عن هذا الكتاب قال : «فوجود شرح الأحاديث التي أشار إليها الشارح في الفائق لا يعد دليلاً على أن تهذيب غريب الحديث هو الفائق مطلقًا، كما لا يعد تقارب شرح الأمثال الواردة في الشرح مع شرحها في المستقصى على أن كتاب الشارح في الأمثال هو المستقصى ولا تدل على أن المؤلف هو

الزمخشري ؛ لأن مناسبات الأمثال في كتب الأمثال جميعها متشابهة» (٩٧) .

أقول للباحث نفيك هذا غير مبني على دليل ودليلك هذا مردود، ولو أنك قارنت بين ما ورد في كتاب الفائق مع ما ورد في شرح الفصيح مقارنة دقيقة لما ذكرت هذا القول ، ورداً على قولك هذا أبين للقارئ بعض الأمثلة ليقف على الحقائق العلمية التي رجحت من خلالها أن هذا الكتاب هو الفائق .

قال شارح الفصيح في أول إحالة : «.. ومنه الحديث : (لاحمى إلا في ثلاث حلقة القوم ، وثلّة البئر ، وطول الفرس) وقد بينا معناه في تهذيب غريب الحديث » (٩٨) .

وعند ما رجعت إلى الفائق وجدت الزمخشري قد بين وفصل في معنى هذا الحديث بشكل عام موضحًا دلالة كل مفردة وردت في أثناء الحديث فقال بعد أن أورد الحديث السابق : « أي : إذا احتفر الرجل بئرًا في موضع لم يملكه أحد قبله ، فله أن يحمى من حواليها ما يطرح ثلتها، وهي ترابها الذي أخرجه منها ، وإذا ربط فرسه في العسكر ، فله أن يحمى مستدار فرسه ، وللقوم أن يحموا حلقة مجلسهم من أن يجلس وسطها أحد » (٩٩) .

وأقول للباحث أليست هذه الإحالة صحيحة ، ولم تجاهلتها ولم توردها لتري القارئ سبب إحالتي على الفائق ؟ .

كما أحال الشارح إلى كتابه في غريب الحديث عند بيانه لقول الرسول ﷺ : « إذا سافرتم في الخصب فاعطوا الرُكُبَ أسنتها » فقال : « وتفسيره في تهذيب غريب الحديث مبين» (١٠٠) .

وبعد أن عدتُ إلى الفائق وجدت الزمخشري قد وضح معنى الحديث وفصل فيه فقال بعد أن أورد الحديث : «جمع الركاب وهي الرواحل ، وقيل جمع ركوب . الأسنة جمع سِنّ ونظيرها في الغرابة أقنة جمع قِنّ قال جرير :

إن سليطًا في الخَسَار إنّهْ

أولاد قوم خُلِقوا أقِنّهْ

... وقيل هي جمع سنان . والمعنى أعطوها ما تمتنع به من النحر ؛ لأن صاحبها إذا أحسن رعيها سمنت وحسنت في عينه فينفس بها من أن تنحر . فشبّه ذلك بالأسنة في وقوع الامتناع بها والمعنى : أمكنوها من الرعي ، وقيل : هي جمع سنان وهي المِسَنّ قال امرؤ القيس :

كحدّ السِّنان الصُّلَّبِيّ النّحيض

والمراد ما تُسَنُّ به ، من قولهم : سنّ الإبل : إذا أحسن رعيها كأنه صقلها . وفرس مسنونة .. » (١٠١) .

إلى آخر ما ذكره الزمخشري في نصه أليس هذا إيضاحًا وبيانًا ؟

كما أحال الشارح إلى التهذيب عند بيانه لقول ثعلب (الفطور) فقال : « هو اسم للطعام الذي يفطر عليه ، أي : يبتدأ به غب الصوم ، وأصله من الفطر وهو الابتداء . يقال : فطرت البئر : إذا ابتدأت حفرها . وروي عن ابن عباس أنه قال : ما كنت أعرف معنى فاطر السموات والأرض حتى احتكم إليّ أعربيان في بئر فقال أحدهما : أنا فطرتها فعلمت أن معنى فاطر السموات : مبتدعها . فأما قول النبي ﷺ : " كل مولود يولد على الفطرة فقد بينا معناه في تهذيب غريب الحديث» (١٠٢).

وجاء في الفائق قول الزمخشري عند بيانه لشرح الحديث المحال إليه قوله : « ... والفَطْر : الابتداء والاختراع ومنه حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : « ماكنت لأدري ما فاطر السموات والأرض حتى احتكم إليّ أعربيان في بئر فقال أحدهما : أنا فطرتها ، أي : ابتدأت حفرها » والمعنى أنه يولد على نوع من الجبلة وهو فطرة الله ، وكونه متهيئًا مستهدفًا لقبول الحنيفية طوعًا لا إكراهًا وطبعًا لا تكلفًا لو خلته شياطين الجن والإنس وما يختاره لم يختر إلا إياها ، ولم يلتفت إلى جنبه سواها» (١٠٣) .

ولعل بيان الزمخشري في إحالته السابقة ينطبق هنا فقد بين معنى الحديث كما أشار .

وقد رجعت لكتاب الفائق عند كل حديث ذكره شارح الفصيح لا لأثبت - كما زعم الباحث - إن هذا الكتاب للزمخشري، ولكن للتأكد من هذه الإحالات أولاً ولمطابقة الآراء

الواردة في أثناء هذا الشرح مع آراء الزمخشري بدليل أنني كنت أصدر تعليقي على كل إحالة من هذه الإحالات بكلمة لعله الفائق ثم أشير إلى رقم الصفحة والجزء .

ومع ذلك فقد وجدت جميع هذه الإحالات وتطابق جميع النصوص الواردة والآراء مع ما في هذا الكتاب ولأضرب مثلاً على صحة قولي للقارئ الكريم نتبين من خلاله بطلان نقض هذه الأدلة أورد ما جاء في الشرح ثم أثني بقول الزمخشري .

يقول شارح الفصيح عند بيانه لقول الرسول ﷺ : «المؤمن كالجمل الأنف إن قيد انقاد وإن أنيخ على صخرة استناخ» قال : «وأكثر الناس يقولون : كالجمل الآنف على وزن فاعل ، **والصواب عندي مثال فَعِل ، إذا اشتكى أنفه** ... تقول : ظَهِر إذا اشتكى ظهره ، وفَقِر إذا اشتكى فقاره ... » (١٠٤) .

وجاء في الفائق قول الزمخشري : « رواه أبو عبيد : كالجمل الآنف بوزن فاعل، وهو الذي عقره الخشاش **والصحيح : الأنف كالفَقِر والظَهِر** » (١٠٥) .

وقد تجاهل الباحث كل هذا ؛ لأنه لا يريد الحقائق العلمية التي تقف ضد مقاله، وهذا أسلوب ترفضه الأعراف العلمية .

فكان من الواجب الرَّد على جميع ما ورد في النسبة لا أن يختار ما طاب له ويدع ما ينقض أقواله .

ونعود إلى بقية قول الباحث عن الكتاب الذي أحال إليه شارح الفصيح في الأمثال فنراه يقول : « لا يعد تقارب شرح الأمثال الواردة في الشرح مع شرحها في المستقصى على أن كتاب الشارح في الأمثال هو المستقصى ... » إلى آخر النص السابق .

هذا دليل على عجز الباحث عن الإتيان بدليل واحد ينقض هذه النسبة ، فلو سلمنا معه بهذا القول . أقول له: أنت تقول : « تقارب شرح الأمثال الواردة » وشرحه لبعض هذه الأمثال متطابق تمامًا، والدليل على ذلك قول شارح الفصيح عند شرحه للمثل : « استأصل الله شأفته ، قال : والشأفة : قرحة تخرج بالرجل فتكوى فتذهب . تقول: أذهب الله أصله كما أذهب ذاك ... » (١٠٦) .

وقال الزمخشري في المستقصى : « استأصل الله شأفته : هي قرحة تخرج بالقدم فتكوى فتذهب ، والمعنى : أذهب الله أصله كما أذهب ذاك » (١٠٧) .

فأقول للباحث هذا تشابه أم تطابق ؟!

وإن سلمنا جدلاً بقوله فهل جميع الآراء التي أوردها شارح الفصيح أثناء شرحه للأمثال تتشابه عند كل من ألف في الأمثال والإجابة بالنفي ولأُدلِّل للقارئ على بطلان هذه الأدلة أورد مثلاً علق عليه الشارح وبيّن رأيه فيه ونقارنه بما في المستقصى للزمخشري .

يقول شارح الفصيح عند شرحه للمثل (إذا عزَّ أخوك فهن) : «وهن من الهوان وهو التذلل ، وروى بعضهم فهِن بكسر الهاء ، وهو من وهن يهن إذا ضعف » (١٠٨) .

وقال الزمخشري في المستقصى : « من الهوان ، أي : إذا تعزز وتعظم فتذلل أنت وتواضع ، وقيل هو بكسر الهاء . وهن يهن أوهان يهين : إذا لان ، أي : إذا صعب واشتد فَلِنْ له ... وهو أصح فيما يروي عن بعض المحققين ... » (١٠٩) .

فالرأي واحد عند كل من الزمخشري وشارح الفصيح ولا نجد هذا الرأي في سائر كتب الأمثال ، ومن أجل هذا كنت أحيل إلى المستقصى وغيره من المؤلفات التي ذكرها الشارح لتطابق ما جاء في أثنائها مع جلّ ما ورد في شرح الفصيح .

ثم انتقل الباحث إلى كتاب المثلث فقال : « قال عنه [يعني : المحقق] لعله رسالة صغيرة كبقية الرسائل التي ألفها أو ربما لم يقصد كتاباً بعينه وإنما قصد ما قيل بثلاثة أوجه ، ولا يخفى ما في هذا التعليل من علل » (١١٠) .

ولا أعلم لماذا سكت الباحث عن ذكر هذه العلل ؟ والإجابة لعدم استطاعته الوقوف على ما ذكره من علل !

ومما سبق في دليله الثاني والرّد عليه اتضح تمامًا بطلان هذا الدليل من واقع الأدلة التي أوردتها والكفيلة برد ما ذكره من عبارات .

الدليل الثالث : من أدلة المحقق كتب التراجم .

يقول الباحث : « لا أدري كيف جعل المحقق هذا دليلاً من أدلته على إثبات نسبة الكتاب إلى الزمخشري فهو

يقول : « لقد تتبعت جل الكتب التي ترجمت للزمخشري فلم أجد من ذكر أن له شرحًا على الفصيح سوى صاحب إشارة التعيين الذي نص على أن من بين مؤلفات الزمخشري شرحه على الفصيح » . ثم قال : « قلت هذا دليل على المحقق لا له ، ولا يعتمد الباحث في نتاج الزمخشري على صاحب إشارة التعيين مثل اعتماده على القريبين من الزمخشري مثل ياقوت وابن خلكان كما أشرت إليه » (١١١) .

وأقول للباحث سبق أن أشرت إلى أن القريبين منه - على حد قولك - لم يحصوا جميع مؤلفاته ودللت على ما ذكرته هذا جانب ، والجانب الآخر هو أنني في أثناء هذه النسبة رمت الحقيقة وسعيت إلى إبرازها من واقع أدلة علمية لا من واقع العبارات البراقة والجمل الإنشائية التي حينما تقلبها لا تجدها تتضمن دليلاً واحداً .

كما أنني ذكرت أن اللبلي كان قريبًا من عصر الزمخشري، وبينت مدى دقته وفطنته من خلال ما قاله العلماء عنه .

وأنت تورد ياقوت وابن خلكان وكلاهما ذكرا كل ما ألفه الزمخشري ، وهذا الدليل سبق وأن نقضته في موضعه وتكراره هنا من باب عدم وجود شيء تذكره .

الدليل الرابع : مقابلة الآراء المذكورة في الشرح مع ما ورد في مؤلفات الزمخشري .

يقول الباحث : « ذكر المحقق تحت هذا الدليل أن موقف الشارح من الترادف والمشترك والضرورة الشعرية والمجاز متطابق مع موقف الزمخشري . كما عرض التقارب بين تفسير الشارح لبعض الكلمات مع تفسير الزمخشري لها في الفائق وأساس البلاغة قلت : كل ذلك لايمكن أن يتخذ دليلاً على أن الشارح هو الزمخشري ؛ لأن موقف الشارح من قضايا الترادف والمشترك والضرورة الشعرية والمجاز هو موقف الجمهور . والجمهور يشمل الزمخشري وغيره ، وكذلك التقارب في التفسير اللغوي للكلمات أمر موجود في كتب اللغة كافة ، فلا ينهض دليلاً على ما ذهب إليه المحقق » (١١٢) .

ماذكره الباحث هنا - كما سبق - عبارة عن موضوع إنشائي لا صلة له بالعلم البتة فهل يعدّ هذا نقضًا لدليل عرضت فيه آراء العلماء مبنيًا موقف الشارح من هذه الظواهر ومقارنًا ذلك بآراء الزمخشري .

ولو كان ما ذهب إليه صحيحًا لأورد آراء العلماء في هذه الظواهر ليرينا ما أسماه الجمهور ولا أعلم ماذا يعني بالجمهور ، هل يعني جمهور النحاة أم اللغويين ؟

كما أقول للباحث من الجمهور الذي أقرّ المجاز في اللغة أليس هذا هو الركيزة لمذهب المعتزلة ؟!

معلوم أن الزمخشري كان يجاهر باعتزاله وله كتاب أساس البلاغة الذي يقوم على المجاز . وشارح هذا الكتاب معتزلي المذهب وقد أفردت جزءًا من الدراسة بينت فيها اعتزاله (١١٣) .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل كان الإستراباذي من المعتزلة ؟

أما كلمة (تقارب) الواردة في النص السابق فهذا من باب تضليل القارئ ؛ لأن جُلَّ ما ذكرته من نصوص وآراء هذا الشرح متطابقة مع آراء الزمخشري في مؤلفاته وليست متقاربة جميعها . وقد سبق أن بينت ذلك (١١٤) .

المبحث الثالث : نقد ما أورده الباحث في تحقيق نسبة الشرح للإستراباذي .

بدأ الباحث عنوان مبحثه كما سبق ليوهم القارئ أن الباحث هو من توصل إلى هذه النسبة والصواب يخالف ذلك فقد أفردت في دراستي لهذا الكتاب مبحثاً كاملاً عرضت فيه نسبة هذا الشرح إلى الإستراباذي ، ولم يكن هذا بدعًا من الباحث . فكان من باب الأمانة العلمية أن يقول في عنوانه للمبحث (نسبة المحقق الشرح للإستراباذي) .

بدأ المبحث بموافقته للمحقق أن هذا الشرح ليس للعسكري ولا للأهوازي .

ثم قال الباحث بعد ذلك : « ولكني كما قدمت لا أوافقه على أن يكون الشرح للزمخشري للأدلة التي ذكرتها فمن يكون الشارح بعد هذا ؟ أغلب الظن أنه أبو علي الحسن ابن أحمد الإستراباذي الذي قال عنه ياقوت : « حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان وله من التصانيف كتاب شرح الفصيح ، وكتاب شرح الحماسة » .

أود أن أبين للقارئ ما ينطوي عليه هذا النص من ملابسات، وذلك من خلال النقاط التالية :

١ ـ لم يوافق الباحث محقق الكتاب للأدلة السابقة . وهذه الأدلة لا يُعتد بها في موازين البحث العلمي كما سبق وإن نقضتها دليلاً تلو الآخر لافتقارها إلى الأدلة العلمية .

٢ ـ يتساءل الباحث بعد ذلك بقوله : فمن يكون الشارح بعد هذا ؟ ثم يثُنّي بالرد على تساؤله حيث غلب الظن على أنه الحسن بن أحمد الإستراباذي ثم أورد نص ياقوت.

عندما يرى القارئ تساؤله هذا ثم ردَّه ينصرف ذهنه إلى أن الباحث هو الذي توصل إلى هذه النسبة، وهذا عبث علمي فقد سبق أن أشرت إلى أن المحقق أفرد مبحثًا مستقلاً هو المبحث الرابع بعنوان (١١٥) . (شرح الفصيح للحسن بن أحمد الإستراباذي) ذكرت في البداية النص السابق نفسه الذي أشار إليه الباحث ثم أعقبت ذلك بإيراد نصين وردا في شرح الفصيح ويُنسبان إلى الإستراباذي ، نصٌ منها أورده البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب والآخر في حاشية البغدادي على بانت سعاد . وليس للباحث أي جهد فيما ذكره سوى النقل عن دراسة هذا الكتاب .

ثم يقول الباحث بعد ذلك : « ولكن المحقق أعرض عن نسبة الشرح إلى الإستراباذي ؛ لأنه وجد صاحب كشف الظنون يقول إن وفاته كانت سنة (٧١٧هـ) مع أن ترجمته موجودة في معجم ياقوت » .

أود أن أتوقف عند تعليل الباحث لأبين للقارئ دعواه الباطلة ، ماذا قال المحقق في هذه النقطة : «... فلعل الإستراباذي من علماء القرن الخامس الهجري وليس الثامن كما رجحه فؤاد سزكين إذ ذهب إلى أنه توفي قبل سنة خمس وستين وأربعمائة » (١١٦) .

فكيف يقول الباحث إنني أعرضت عن نسبته إلى الإستراباذي ؛ لأن صاحب كشف الظنون يقول : إن وفاته سنة (٧١٧هـ)، فمن قال لك إنني أعرضت عن نسبته إلى الإستراباذي ، ألم أفرد مبحثًا عن هذه النسبة إلا أن كنت تعني بقولك هذا لماذا لم أثبت هذا الشرح للإستراباذي ، فالإجابة عن هذا السؤال واضحة ، فأقول لك : لأن أدلة نسبة الشرح إلى الزمخشري أقوى من نسبته إلى الإستراباذي كما سبق في الدراسة . أليس هذا من باب المغالطة أم أن للباحث فهمًا مغايرًا للنصوص ؟

ثم يقول الباحث : « .. ولأنه وجد أن ياقوتًا لم يذكر كتبه الأخرى وهي تهذيب غريب الحديث وتفسير القرآن » (١١٧) .

وأريد أن أسأل الباحث من أين جئت بهذا القول فكان عليك أن تنقل النص كما هو دونما تحريف ليقف القارئ على الحقيقة لا أن تتصرف فيه بما يخل، فأنا لم أذكر أن ياقوتًا لم يذكر للإستراباذي هذه الكتب ، بل قلت : « لم تذكر كتب التراجم أن الإستراباذي ألف في غريب الحديث والتفسير والأمثال وغير ذلك مما ورد في أثناء الشرح» (١١٨) .

وأما قول الباحث نقلاً عن المحقق إن اللبلي نقل عن هذا الشرح نصوصًا أكثر من البغدادي فأورد للقارئ المدقق النص كاملاً دونما عبث : «إذا كان البغدادي قد نقل النصين السابقين ونسبهما إلى الإستراباذي فقد أورد اللبلي وغيره نصوصًا كثيرة نقلت عن هذا الشرح ـ وقد بينت ذلك في موطنه واللبلي قريب من عصر الزمخشري ويوثق مروياته» (١١٩) .

فقول الباحث : إنّ اللّبليَّ نقل نصوصًا أكثر من البغدادي يوحي بأن البغداديَّ نقل نصوصًا كثيرة وما هي إلاّ عبارة عن نصين فقط، وقد بينت أن اللَّبْليَّ نقل عن هذا

الكتاب أكثر من ثلاثة وسبعين نصاً علاوة على ما نقله صاحب شرح التسهيل وغيره .

وثمة نقطة خامسة لم يعرض لها والمتمثلة في قول المحقق : « كما أن النصوص التي أحال عليها الشارح إلى بقية مؤلفاته وقفت عليها في مؤلفات الزمخشري » . فاستبعد الباحث هذه النقطة ؟

وبعد أن أورد الباحث بعض ما أورده المحقق في هذا المبحث بدأ كعادته السابقة في محاولته غير المعتمدة على الأدلة أن يثبت الكتاب للإستراباذي وسأقف عند كل نقطة يشير إليها .

بدأ بقوله : « لقد خلط صاحب كشف الظنون بين أبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي ترجم له ياقوت وبين الحسن بن محمد الإستراباذي أبو الفضائل ركن الدين شارح الكافية والشافية المتوفى سنة (٧١٥هـ) أو سنة (٧١٧ هـ) . وهذا لا ينبغي أن يصرف الباحث عن تحقيق نسبة هذا الشرح لأبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي أخذ كما هو واضح في نصوص الشرح من أبي أحمد العسكري المتوفى سنة (٣٨٢هـ) ، وعلى ذلك فإن تاريخ وفاته لايكاد يعدو الربع الأول من القرن الخامس أي إن أغلب الظن أن وفاته كانت حوالي سنة (٤٢٥هـ) ويقوى ذلك استخدامه مصطلحات الكوفيين النحوية في شرحه » .

أقول للباحث هذه التخمينات والتوقعات التي أوردتَها والتحديد الذي ذكرتَه لسنة وفاة الإستراباذي من عندك أنت لا يقوم عليها دليل ، وإنما هي من قبيل الظن كما ذكرته أنت في نصك السابق والظن شيء والعلم شيء آخر.

وأما عن المصطلحات الكوفية الواردة في أثناء الشرح فقد سبق وأن دفعت هذه الحجة فيما سبق، وأضيف هنا أن بعض هذه المصطلحات التي تشير إليها هي مصطلحات الزمخشري في المفصل [١٢٠] ، فكم كنت أتمنى أن تقرأ جيداً لترد رداً علمياً مبنياً على دليل .

أما قول الباحث : إن المحقق ذكر أن كتب التراجم لم تذكر أن الإستراباذي ألف في غريب الحديث والأمثال وغيرها من الكتب التي ذكرها في شرح الفصيح فلا يتخذ دليلاً على أن هذا الشرح ليس له . وكم عالم ألف ولم يكن له حظ الذكر في كتب التراجم، وهاهي ذي كتب التراجم المعتمدة لا تذكر أن للزمخشري شرحاً للفصيح ومع ذلك نسب المحقق هذا الشرح له » [١٢١] .

أقول للباحث : هذا ردٌ عليك ليس لك فكيف تثبت هنا أن كتب التراجم لم تذكر جميع مؤلفات العلماء وتنفي ما سبق ذكره عندما أثبت أن كتب التراجم، لم تذكر أن للزمخشري شرحاً على الفصيح سوى كتاب إشارة التعيين . فهل أنت مدرك هذا التناقض في قولك ؟ هذا جانب.

والجانب الآخر هل جميع المؤلفات الواردة في أثناء هذا الشرح للإستراباذي وغفل عنها أرباب التراجم واللغويين ولم ينقلوا عنها نصاً واحداً أو لم يرد لها ذكر في التراث العربي هذا أمرٌ غريب من الباحث !

أما الزمخشري فقد شرح الفصيح وأثبت ذلك صاحب إشارة التعيين في كتابه وإن قلت بأن هذا ليس من المصادر المعتمدة في التراجم عندك فعندنا معتمد ؛ لأن المقاييس التي حَكَمْتَ من خلالها بعدم اعتماد هذا الكتاب من كتب التراجم لم تصلنا بعد !

ثم يقول الباحث نقلاً عن المحقق قوله : « ويقول المحقق : إن من الأدلة التي تدفع كون هذا الشرح للإستراباذي عدم ذكر كتب التراجم أن الإستراباذي أخذ عن الشيوخ الذين ذكرهم في الشرح » [١٢٢] .

ويستمر الباحث في مغالطاته وتلاعبه بالنصوص الواردة في أثناء هذه النسبة فالنص الذي ذكره نصٌ خاطئ لا أساس له من الصحة إلا إذا كان الباحث يجهل دلالات النصوص .

فأنا لم أقل : « إن من الأدلة التي تدفع كون هذا الشرح للإستراباذي » وإنما هذه العبارة من عند الباحث جاء بها ليوهم القارئ بصدق ما ذهب إليه ، والنص الذي

أوردته كالتالي : « لم تذكر كتب التراجم أن الأعلام الذين وردوا في هذا الشرح من بين من تلمذ عليهم الإستراباذي أو روى عنهم » (١٢٣) .

فمن أين جاء الباحث بالزيادة المنسوبة إلى المحقق فالأمانة العلمية تقتضي نقل النصوص كما هي دونما عبث بها ، وهذا من المبادئ العلمية التي يجب على كل باحث الالتزام بها .

أما الزمخشري فقد أخذ عن هؤلاء العلماء والدليل على ذلك مؤلفاته فقد أشار إلى أبي علي الفارسي في مؤلفاته في أكثر من موضع، وإلى أبي أحمد العسكري ، وإلى ابن الأنباري وغيرهم .

أما عن الأخذ المباشر فقد أثبت بالدليل أن السند مقطوع خاصة وأن النسخة جلُّها مُصَحَّفٌ ومُحَرَّفٌ ولا يبعد أن يكون الناسخ تصرف فيها اختصاراً فحذف الراوي . فقد قال الشارح في نص له – كما سبق – أنشدنا الفراء : فهل يعقل أن يأخذ الإستراباذي عن الفراء؟! .

كما أقول للباحث : هل فيما جاء بعد هذه النقطة من عبارات إنشائية بحوزتك دليل عليها أم أنها لا تعدو أن تكون ضرباً من الظن ؟ .

وقول الباحث : « أما تفضيل المحقق توثيق اللبلي على توثيق البغدادي للنصوص التي ينقلها فلم أجد له وجهًا ، كما لم أجد لتقدم عصر اللبلي على البغدادي مزية تجعلنا نرجح أن هذا الشرح للزمخشري وليس للإستراباذي» (١٢٤) .

ولا أعلم ـ أيضًا ـ من أين جاء الباحث بهذا النص الذي فضل المحقِّق فيه توثيق اللبلي على توثيق البغدادي . الباحث فيما سبق يقول إنه على دراية وفهم بنصوص القدماء فكيف قصر فهمه عن هذا النص الحديث الواضح والمتمثل في قول المحقق : « إذا كان البغدادي قد نقل النصين السابقين ونسبهما إلى الإستراباذي فقد أورد اللبلي وغيره نصوصًا كثيرة نقلت عن هذا الشرح وقد بينت ذلك في موطنه . واللبلي قريب من عصر الزمخشري ويوثق مروياته »(١٢٥).

وقول الباحث : إن تَقدُّم عصر اللبلي على البغدادي لا يعد مزية فأقول له : وكيف تعد القرب الزمني بين ابن خلكن والإستراباذي مزية ؟ هذا تناقض غريب ومنهج عجيب !

وأما قولك : إن البغدادي من علماء التراجم ولم تسمع أن اللبلي كان معنياً بالتراجم ، فهذا قولك أنت أما المحقق فمعرفته بالبغدادي أنه عالم لغوي نحوي أديب وكذلك الشأن بالنسبة للبلي .

ثم يختم نصه بقوله : « فإن الباحث يثق بنسبة البغدادي هذا الشرح للإستراباذي ، ويطمئن إليه كل الاطمئنان» (١٢٦) .

ويقول له المحقق : ومن منعك من هذا الاطمئنان أما نحن فلا نطمئن بنسبة هذا الشرح إلى الإستراباذي إلا من واقع أدلة علمية تكشف لنا ذلك كما ذكرت في نهاية نسبتي للكتاب .

بعدذلك أورد الباحث نصاً نُسِب للإستراباذي وجده الأخ عبدالله عمر حاج إبراهيم في كتابه الذي حققه لنيل درجة الماجستير والنص كما ورد في النهاية : «ويقال : بغداد بدالين وبغداذ بإعجام الثانية وبغدان ومغدان حكى ذلك الإستراباذي في شرح الفصيح » (١٢٧).

وجاء في شرح الفصيح قول الشارح « (هي بغداد وبغدان) والعامة تقول : بغداذ بالذال معجمة . وكان الأصمعي لا يقول إلا مدينة السلام ؛ لأن (بغ) اسم صنم وَ (داد) عطية ، فكأنه كره عطية الصنم ، وإنما قالوا بالدال غير معجمة وبالنون فراراً من التي بمعنى العطية، ويقال أيضاً بالميم مكان الباء » (١٢٨) .

وللرّد على الباحث أقول : هذا النّص دليل على نفي النسبة عن الإستراباذي لا إثباتها له، فالنصان مختلفان عن بعضهما كما يرى القارئ وأجمل نقاط الخلاف فيما يلي :

أولاً : يختلف قول الإستراباذي في نصه عن شارح الفصيح وذلك في ترتيب النص فقال الإستراباذي :

بغداد بدالين وهذا لم يرد في النص السابق .

ثانيًا : ورد في نص الإستراباذي قوله : « بإعجام الثانية » أمّا شارح الفصيح فلم يقل ذلك ، بل قال : « بالذال معجمة » .

ثالثًا : قال الإستراباذي : « وبغدان ومغدان » ولم يقل ذلك شارح الفصيح ، بل قال : « ومغدان بالميم مكان الباء » .

رابعًا : إن شارح الفصيح نص على أن « بغداذ » بالذال المعجمة عامية « والعامة تقول : بغداذ بالذال معجمة » بخلاف نص الإستراباذي الذي سوّى بين لغاتها .

نخلص مما سبق إلى أن نقول للباحث : هذا دليل صالحٌ لدفع النسبة لا لإثباتها، لأن هذا النص لم يرد في شرح الفصيح هذا . وابن الخباز كما يقول الباحث متقدم على اللبلي زمانًا ومكانًا، وهذا صحيح ولكن ابن الخباز في نصه السابق وضح لنا أن هذا الكتاب ليس للإستراباذي لعدم تطابقه مع النص الموجود في شرح الفصيح الذي بين أيدينا . كما أن جميع شروح الفصيح أتت باللغات التي قيلت في بغداد [١٢٩] حتى لو تقاربت النصوص جدلاً .

أما ما ذكره الباحث من أن عبارة (رحمه الله) الواردة في الشرح عند قول الشارح قال أبو علي رحمه الله وأن هذه العبارة من زيادة النساخ . فأقول له : لماذا تكون الزيادة هنا من النساخ ولا يكون السقط في السند من النساخ ؟ أما نفي النسبة فقائم على أدلة قوية لاينقضها سوى أدلة أقوى منها أو في درجة قوتها على الأقل .

وقبل أن يختم مقاله قال : « ولأنّ المحقّق لم يرتض أن تكون كنية الشارح أبا علي فقد تخبط في البحث عن أبي علي هذا فذكر مرة أنه ربما كان الفارسي ، ومرة قال إنه ربما كان القالي ، ومرة المرزوقي ... ولايعقل أبدًا ولا يصح في منطق أن يطلق الشارح هذه الكنية ويريد بها في كل مرة شخصًا غير الذي ذكره في المرات الأخر ...» [١٣٠].

فأقول للباحث المدقق وما الذي يمنع من ذلك أين الدليل الذي أوردته ينقض ما ذكره المحقق . لقد خرج المحقق هذه النصوص من مؤلفات الفارسي والمرزوقي ، فما الغرابة في ذلك هذا أولاً ، وثانيًا : الزمخشري كثير النقل عن أبي علي الفارسي فعلى سبيل المثال نقل عنه في الفائق ١/ ٢٤٠ ، ١/ ١٤٢ ، ١/ ٣٤٨ ، ١/ ٤٣٦ وغيرها من المواضع فلماذا نستنكر عليه النقل عن الفارسي في شرح الفصيح . وثالثًا : الصيغة التي أشرت إليها ليست واحدة في كل المرات ، بل تارة يقول : قال أبو علي وأخرى يقول : قال الشيخ أبو علي ولا أعلم هل رجع الباحث إلى نص الكتاب أم أنه اعتمد على الفهرس ؟! .

ثم يقول الباحث كقوله السابق الذي يثبت فيه أن ابن مهدي من تلامذة ابن الأنباري ولم يعرفنا بابن مهدي هذا، ولم يورد نصاً واحداً ليدلل على صحة قوله .

وفي ختام مقالة الباحث قال : « والصحيح الذي لا يجوز غيره أن أبا علي هذا هو الشارح نفسه ؛ لأنه يقول كثيرًا أنشدني ابن مهدي دون أن يذكر كنيته، وأحيانًا يذكر كنيته فيقول : قال أبو علي أنشدني ابن مهدي ... » إلى أن قال : « وبعد فإن هذا الشرح ينبغي أن ينسب إلى أبي علي الإستراباذي كما ذكره ابن الخباز والبغدادي إلى أن يظهر ما يقطع باسم المؤلف الصحيح» وكان قد ذكر في طبعة المقال الأولى تكملة لهذا النص وهي قوله «وأني يُعلمَ أنه لاعلاقة بالزمخشري بهذا الشرح...» [١٣١] .

ويقول المحقق في نهاية هذا الرّد : إن دفع صحة نسبة كتاب أو إثباتها لا تقوم على أدلة يشوبها الظن أو الترجيح فالباحث يحتاج إلى التدقيق والتأني ليتمكن من الوقوف على أدلة علمية دقيقة يطمئن من خلالها لنسبة الكتاب ، وقد ذكر أرباب التحقيق أن من أهم الأسس التي يجب على المحقق أن يعتمدها في التأكد من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه [١٣٢] :

١ ـ الرجوع إلى ما ألفه صاحب الكتاب .

وقد رجعت إلى كل المؤلفات المشار إليها في الشرح فوجدت أنها من مؤلفات الزمخشري والإحالات موجودة ومخرجة .

٢ ـ الرجوع إلى الكتب المؤلفة في بابه والمتأخرة عنه لعلها اقتبست منه أو أشارت إليه .

وقد رجعت لهذه الكتب ومنها كتاب اللبلي الذي نقل عن هذا الشرح أكثر من ثلاثة وسبعين نصاً وأكثر من ثلاثمائة نص في لباب تحفة المجد الصريح ، وصاحب شرح التسهيل وصاحب كتاب التوضيح في شرح الجامع الصحيح فقد نقل نصاً عن هذا الشرح ونسبه إلى الزمخشري هذا النص يتمثل في قول الشارح عند بيان دلالة كلمة (شلت) قال الزمخشري: إذا استرخت [١٣٣] .

وهذا النص غير موجود في جميع مؤلفات الزمخشري إلا في هذا الكتاب .

وجميع هذه المؤلفات متأخرة عن زمن الزمخشري ، والنقولات التي احتوتها متطابقة مع ما في هذا الشرح لا متقاربة ولا متشابهة .

٣ ـ الانتفاع من كتب التراجم التي أفردت للمؤلف ترجمة خاصة أشارت فيه إلى مصنفاته ... .

وهذا من الأسس التي اعتمدتها في نسبة هذا الكتاب حيث نسبه صاحب إشارة التعيين (واحد من بين كتب التراجم) إلى الزمخشري .

٤ ـ فحص مادة الكتاب وما ورد فيه من الروايات عن الشيوخ فالاعتبارات التاريخية من أهم المقاييس في صحة نسبة كتاب أو نفيه . فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخيه تالية لعصر المؤلف الذي نسب إليه حريّ بأن تسقط نسبته إلى ذلك المؤلف .

وهذا المقياس تم تطبيقه على جميع الأعلام الذين ورد ذكرهم في هذا الشرح حيث كانت وفاتهم قبل زمن الزمخشري.

هذه هي المقاييس والأدلة التي يجب الاعتماد عليها في نسبة كتاب إلى مؤلفه لا العبارات الإنشائية التي تفتقد الأدلة العلمية التي أشار إليها العلماء في هذا الجانب .

وأقول للباحث : هل طبقت هذه المقاييس في نفي النسبة ؟! والباحث ـ هداه الله ـ قال فيما قاله : (إلى أن يظهر ما يقطع بذلك) فما المانع في أن يبقى الكتاب للزمخشري حتى يعثر على أدلة قاطعة تنفيه ، وهذا ما ختم المحقق به نسبة هذا الكتاب حيث قال : «وبعد هذه الأدلة السابقة فإنه ترجَّح عندي رجحانًا يقرب من درجة اليقين أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا ليس لأبي هلال العسكري ولا للأهوازي ، وإنما هو لأبي القاسم محمود عمر الزمخشري ، وهو ما تشير إليه القرائن السابقة مجتمعة . ولا أقول في نهاية مطاف هذه النسبة إلا كما قال الشيخ أحمد راتب النفاخ ـ رحمة الله عليه ـ : إن "ما اجتمع لدي من قرائن لا يعدو أن يكون ظناً من الظن يرتفع عندي إلى مرتبة الرجحان ، وأمّا القول الفصل فيه فرهين بظهور نسخة سليمة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح وتقطع الشك باليقين " أو ظهور أدلة جديدة تؤكد ما ذهبنا إليه ....» [١٣٤] .

فالزمخشري لا تربطني به صلة قرابة فأمنحه كتاباً لم يؤلفه ، وإنما الصلة بيني وبينه الصلة العلمية فالأدلة العلمية هي التي رجحت نسبة هذا الشرح إلى الزمخشري وليس ذلك مبنياً على هوى .

وأقول في نهاية هذا الرّد : إن هذا الشرح لا تصحُّ نسبته إلي غير الزّمخشريّ ما لم تظهر أدلّةٌ واضحةٌ لا تقبل الشك أو الجدل ، كما ذكرْت ذلك في النَّصِّ السّابق .

وبعد ؛ فإنّ العلم لا يزكو إلاّ بالحوار الجادّ ، ومن المناقشة ينبثق النور ، وليس لنا إلاّ أن نقول ما قاله الإمام الشافعي : رَأْيُنا صوابٌ يحتمل الخطأ ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب ، ومن جاء بالحق قبلناه فقد ادعيت دعوى وقرنتها بالأدلة ، وادعى المعترض دعوى ولم يقرنها إلا بالظنون والاحتمالات ، ولعل في تواصل العلماء والمحققين معنا حول هذه القضية ما يكشف لنا ما لم يتضح من أسرارها .

والدعاوى مالم يقيموا عليها
بينات أصحابها أدعياء

والعلم رحم بين أهله والاختلاف ـ كما يقولون ـ لا يفسد للودّ قضيةً ، أسأل الله التوفيق والسداد .

الهوامش

١ - ينظر المقال ص ١٠ .

٢ - ينظر المقال ص ١٠ .

٣- ينظر المقال ص ١٠ .

٤ - ينظر فهرست اللبلي ص ٢٦ .

٥ - الديباج ١ /٢٥٣ .

٦ - للمزيد ينظر بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي ، تحقيق / سليمان العايد مطبوعات معهد اللغة العربية ١٤١١هـ، وتحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للبلي تحقيق الزميل عبدالملك الثبيتي ، ص ٩ . مكتبة الآداب ١٤١٨هـ .

٧ - ينظر ص ١٢

٨ - ينظر ص ١٢ .

٩ - ينظر ص ٤ من المقال .

١٠- ينظر ص ٤ - ٥ .

١١- بغية الوعاة /٢ ٢٠٨ .

١٢- ينظر ص ٥ .

١٣- شرح الفصيح ٢٥٧/١

١٤- ينظر المقال ص ٤ .

١٥- ينظر المقال ص ١٢ .

١٦- ينظر السابق ص ٤ .

١٧- شرح الفصيح ٣٨٣/٢ .

١٨- ينظر المقال ص ٤ .

١٩- المقال ص ٥ .

٢٠- شرح الفصيح ٤٦٨/٢ ـ ٤٦٩ .

٢١- ينظر المقال ص ٦ .

٢٢- ينظر شرح الفصيح ٣٦/١ ، ٤٨ .

٢٣- المقال ص ٦ ، وينظر شرح الفصيح ٣٤٠/١ .

٢٤- المقال ص ٦ .

٢٥- ينظر شرح الفصيح ٦٤٨/٢ ، والمقال ص ٨

٢٦- ينظر المقال ص ٦ .

٢٧- المقال ص ٧ .

٢٨- المقال ص ٧ .

٢٩- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها ، هجر للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

٣٠- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، ط ١ ـ ١٤٠١هـ .

٣١- ينظر المرجع السابق ص ١٧٠ ، ١٧١ ، ومصطلحات النحو الكوفي ص٥٧ ـ ٦٠ .

٣٢- ينظر المفصل ص ٢٣٥ .

٣٣- ينظر المرجع السابق ص ٧٤ ـ ٧٦.

٣٤- ينظر ص ٢٤٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٥، ٣٢٠ .

٣٥- شرح الفصيح ١٨٢/١ ، والمقال ص٧.

٣٦- شرح الفصيح ٢١٣/١ ، والمقال ص٧.

٣٧- ينظر شرح الفصيح ٥/١ .

٣٨- المفصل ص ١٤٠ .

٣٩- المفصل ص ١٤٠

٤٠- ينظر المقال ص ٨ .

٤١- المقال ص ٨ .

٤٢- الصحاح (غلم) .

٤٣- اللسان (غلم) .

٤٤- شرح الفصيح ٣٣٣/١ .

٤٥- المفصل ص ١٦٤ .

٤٦- ينظر المقال ص ٩ .

٤٧- ينظر شرح الفصيح ٨٥/١ ، وينظر ١٦٩/١ .

٤٨- ينظر المقال ص ٩ .

٤٩- شرح الفصيح ٦٨١/٢ .

٥٠- المقال ص ٩ .

٥١- ينظر شرح الفصيح ١٧٠/١ .

٥٢- المقال ص ٩ .

٥٣- ينظر على سبيل المثال ٢٥٥/١ ، ٢٨٩، ٦٤/٢ ، ٧٨ ، ١١٩ ، ٥٤٠/٤ .

٥٤- الفائق ١١٦/٢ .

٥٥- المقال ص ٩ .

٥٦- الفائق ٦٩/٢ .

٥٧- السابق ١٥٤/٢ .

٥٨- ربيع الأبرار ٩/١ .

٥٩- المقال ص ٩ .

٦٠- طبع الطبعة الأولى باعتناء (سالفردي) ليدن ١٨٥٦، وطُبع طبعات أخرى منها طبعة بتحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٦٨ .

٦١- طبع بتحقيق سيد محمد كاظم ، جامعة طهران ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ .

٦٢- نشرت بتحقيق بهيجة باقر الحسني ، مجلة الأستاذ، بغداد، ١٩٦٧م

٦٣- نشره فتز شتاين ، ليبزج ١٨٤٣م .

٦٤- يوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها (٢٥١٠٢) .

٦٥- من مؤلفاته المفقودة .

٦٦- للمزيد ينظر وفيات الأعيان ١٦٨/٥ ـ ١٦٩ ، وقارن شرح الفصيح ٩٦/١ فما بعدها .

٦٧- طبع بتحقيق بهيجة باقر الحسني ، وزارة الثقافة والإعلام ، سلسلة كتب التراث ١٩٦٨ .

٦٨- طبع بتحقيق بهيجة ، ونشر في مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ١٦ ، ١٩٦٨ .

٦٩- طبعت بتحقيق بهيجة ونشرت في مجلة الأستاذ، بغداد، ١٩٦٧ .

٧٠- ما زال مخطوطًا منه نسخة بدار الكتب المصرية رقم (٤٢٥٤) .

٧١- المقال ص ٩ .

٧٢- أي : المحقق .

٧٣- المقال ص ١٠ .

٧٤- المقال ص ١٠ .

٧٥- ينظر ص ٣ .

٧٦- ورد ذكره في تسعة مواضع هي : ٩٠، ١٧٢ ، ٢٥١ ، ٢٩٥ ، ٣٠٩ ، ٣٧١، ٣٧٥ ، ٤٥٤ ، ٤٧٤ .

٧٧- المقال ص ١٠ - ١١ .

٧٨- شرح الفصيح ٤١٥/٢ .

٧٩- سورة النساء (١٦٢)

٨٠- الكشاف ٥٨٢/١ ، وينظر كذلك تفسيره لقوله تعالى : ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين..﴾ ٦٣١/١ ، ٦٣٢ . وقارن شرح الفصيح ٤١٥/٢ .

٨١- سورة الرحمن (٦) .

٨٢- شرح الفصيح ٢٠٩/١ .

٨٣- الكشاف ٤٣/٤ .

٨٤- شرح الفصيح ٧٠٦/٢

٨٥- الدر الدائر المنتخب ص ٢٥٧ .

٨٦- ٢٦٣/١ .

٨٧- ٢٨٣/١ .

٨٨- سورة النساء (٩٠) .

٨٩- ١٨٠/١ ، ١٨١ .

٩٠- سورة البقرة (١٩٦) .

٩١- سورة البقرة (٢٧٣) .

٩٢- الكشاف ٣٤٤/١ فما بعدها .

٩٣- للمزيد ينظر شرح الفصيح ٧٩/١ فمابعدها .

٩٤- المقال ص١١ .

٩٥- ينظر المفصل ص ٥ ، والكشاف ص١٨ ، وأساس البلاغة وغيرها من مؤلفاته .

٩٦- المقال ص ١١.

٩٧- المقال ص ١١ .

٩٨- شرح الفصيح ٢٤٠/١ .

٩٩- الفائق ١٧٢/١

١٠٠- شرح الفصيح ٣٧٧/٢ .

١٠١- ينظر الفائق ٧٩/١ - ٨٠ .

١٠٢- شرح الفصيح ٤١٧/٢ .

١٠٣- الفائق ١٢٧/٣ .

١٠٤- شرح الفصيح ٣٦٩/٢ .

١٠٥- الفائق ٦١/١، ٦٢، والمزيد من هذه الآراء المتطابقة ينظر ما دونته من آراء تتفق مع آراء الزمخشري من ص ٧٠ إلى ص ٨٢ من الدراسة .

١٠٦- شرح الفصيح ٦٢٢/٢ - ٦٢٣ .

١٠٧- المستقصى ١٥٦/١ .

١٠٨- شرح الفصيح ٦١٦/٢ .

١٠٩- المستقصى ١٢٥/١ .

١١٠- المقال ص ١١ .

١١١- المقال ص ١١ .

١١٢- المقال ص ١١ .

١١٣- ينظر شرح الفصيح ٨٣/١ فما بعدها .

١١٤- ينظر ص ٢٩ فما بعدها من الرد .

١١٥- ينظر شرح الفصيح ٥١/١ - ٥٣

١١٦- ينظر شرح الفصيح ٥٢/١ .

١١٧- المقال ص ١٢ .

١١٨- ينظر شرح الفصيح ص ٥٢ .

١١٩- السابق ص ٥٢ .

١٢٠- ينظر على سبيل المثال مصطلح المستقبل ص ٢٤٦، ٣٠٦، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ومصطلح القطع ص ٣٣٥.

١٢١- المقال ص ١٢ .

١٢٢- المقال ص ١٢ .

١٢٣- شرح الفصيح ٥٢/١

١٢٤- المقال ص ١٢ .

١٢٥- شرح الفصيح ٥٢/١

١٢٦- المقال ص ١٢ .

١٢٧- النهاية في شرح الكفاية لشمس الدين أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز . إعداد الطالب عبدالله عمر حاج إبراهيم المجلد الثاني ص٣٣٠ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية نوقشت سنة ١٤١٢هـ .

١٢٨- شرح الفصيح ٦٣٧/٢ .

١٢٩- ينظر شرح فصيح ثعلب لابن الجبان ص ٣٠١ ، وشرح الفصيح لابن ناقيا ٢٤٨/٢ .

١٣٠- المقال ص ١٣

١٣١- المقال ص ١٣ .

١٣٢- تحقيق النصوص ونشرها لعبدالسلام هارون ص٤٥ ، ٤٦ . ومناهج تحقيق التراث للدكتور رمضان عبدالتواب ص٧٤ ، ٧٥.

١٣٣- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ٣٢٤/٣ نسخة حلب بخط تلميذ المؤلف سبط ابن العجمي .

١٣٤- ينظر شرح الفصيح ٨٦/١ ، ٨٧ .

الدليل المشير تأليف السيد أبي بكر بن أحمد بن حسين الحبشي العلوي

محسن أحمد باروم
نظارة أوقاف السادة العلويين - بمكة المكرمة

الحبشي ، أحمد بن حسين بن محمد / الدليل المشير إلى فلك أسانيد الاتصال بالحبيب البشير ﷺ ... -٠- ط ١- مكة المكرمة : المكتبة المكية ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ ، ٦٣١ص .

أتيح لي قراءة ثبت السيد أبي بكر الحبشي، وقد سبق لي أن تتلمذت عليه في دروس الفقه الشافعي أنا وزملائي الطلاب الفلاحيين في مرحلة التعليم الثانوي بين عامي (٦٠ - ١٣٦١هـ) حيث كان الطلاب في دروس الفقه ينقسمون إلى أربعة أقسام حسب المذهب الفقهي الذي كانوا يعملون به .

لقد كان للسيد الحبشي أكبر الأثر في نفوسنا لما كان يتحلى به من مواهب نفسية وعقلية وسلوكية أكبرته في نفوسنا وجعلته رمزًا من رموز العلم والثقافة الدينية في مدرسة الفلاح بمكة المكرمة .

فلم يكتف بإدارة المدرسة حين أسندت إليه، ولكنه كان يؤثر التدريس كعادته في طلب العلم والمعرفة حيث كان دائب البحث عن العلم في مصادره المختلفة من الشيوخ يسعى إليهم في كل مكان يقرأ عليهم كتب العلم المختلفة، ويحرص على إجازاتهم أعظم الحرص حتى تكون لديه رصيد ضخم من العلم عن تلك الكتب التي تعدّ أمهات في مجالاتها المختلفة : كالفقه والحديث والتفسير وأصولهما والتصوف والأخلاق والأذكار والأدعية ، رأى أن يفرغها كعلماء السلف الصالح في ثبته المعروف «الدليل المشير إلى فلك أسانيد الاتصال بالحبيب البشير صلى الله عليه وسلم وعلى آله ذوي الفضل الشهير وصحبه ذوي القدر الكبير» .

ولئن سبقه في هذا المجال كثير من العلماء المكيين والمدنيين فألفوا في مجال علوم الأستاذ كتبًا نشر بعضها محققًا وغير محقق، وظل كثير منها حبيس القماطر والمصنفات المخطوطة التي تداولها جمهرة العلماء جيلاً بعد جيل ، وهي معروفة لدى المشتغلين بهذا الفن يحرصون كل الحرص على دراستها وتداولها وانتقالها بين أيدي طلاب العلم حتى وصلت إلى أجيالنا اللاحقة، ومنها صور ناصعة من كفاح هؤلاء العلماء على أحياء هذا الفن الراسخ .

وقد عقد الإمام محمد بن حزم في كتابه الملل والنحل فصلاً جيدًا في وجوه النقل عند المسلمين ، فذكر المتواتر كالقرآن ، وما علم من الدين بالضرورة ، ثم المشهور نحو كثير من المعجزات ، وفرائض الصلاة ، ومناسك الحج ، وغير ذلك ، ثم قال : (والثالث : ما نقله الثقة عن الثقة كذلك حتى يبلغ إلى النبي ﷺ يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه ، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان)[١] .

وقد كان علماء المسلمين يعتزون بهذه الميزة التي ميّزها الله لهم، ويشيدون بها ، فعن محمد بن حاتم بن المظفر أنه قال: (إن الله تعالى أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسنادًا)[٢].

(قلت) فصار الإسناد من الدين ومهماته لأجل ذلك لأن لولاه لقال المبتدع ما شاء أن يقول ونسبه إلى الرسول ﷺ وراج بين الناس .

كما قال عبدالله بن المبارك : الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء .

فصار عند السلف من يذكر الحديث بغير سند لا يلتفت إليه ولا يعبأ به ويعدون حديثه خَلًّ وقل .

قال الحاكم في علوم الحديث : فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام . ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد؛ فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترًا .

كما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا العباس ابن محمد الدوري ثنا أبو بكر بن أبي الأسود ثنا إبراهيم أبو إسحاق الطالقاني ثنا بقية ثنا عتبة بن أبي حكيم أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة وعنده الزهري قال فجعل ابن أبي فروة يقول قال رسول الله ﷺ ، فقال له الزهري : قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجرأك على الله !! لا تسند حديثك . تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة ! اهـ علوم الحديث ص٦ [٣] .

وبالجملة؛ فإن الأسانيد - كما قاله الإمام النووي - من المهمات المطلوبات بحيث ينبغي لمعلم العلم وطالبه معرفتها ، ويقبح بهما جهالتها ، فإن شيوخ الإنسان في العلم آباؤه في الدين ، وصلة بينه وبين رب العالمين . وكيف لا يقبح جهل الأنساب والوصلة بهم مع أنه مأمور بالدعاء لهم والثناء عليهم ومن ثم اعتنى بتحريرها الأئمة الثقات ، وألفوا في تدوينها الأثبات ، فلا أقل لمثلي أن يقتدي بهم في ذلك ، أو أن يتشبه بصنيعهم إن لم يكن أهلاً [٤] .

وليس غريبًا أن نرى المحدث الشيخ محمد عبدالباقي الهندي المدني في كتابه «نشر الغوالي من الأسانيد العوالي» يقول ما نصه : «اعلم أن السند العالي مطلوب أهل الحديث لكونه قربًا من النبي ﷺ من حيث العدد في إسناد نظيف غير ضعيف ، وأن كل حديث عزَّ على المحدث ولم يجده عاليًا ولابد له من إيراده فمن أي وجه أورده فهو عال لعزته، وإذا كان الإسناد النازل متصلاً بالسماع وفي العالي إجازة أو كان رواة النازل أفقه أو أحفظ أو أضبط فالنزول فاضل وهو عال في المعنى، كما أن الإسناد بقلة رجاله عال صورة كما تقرر في أصول الحديث، وقد أنعم الله علينا في الكتب الستة والموطأ بالعلوين وفي البواقي بالعلو الصوري»[٥].

وتحمَّل أهل الحديث كل ذلك براحة بال واطمئنان خاطر وانشراح صدر وطيب نفس، وما ذلك إلا لما منحهم الله تعالى وأمدهم به من التوفيق والتأييد والمعونة ليقوموا بما يسرهم سبحانه لهم على أكمل الوجوه وأتم الأحوال من الذود والدفاع عن حديث رسول الله ﷺ .

ومن أجل ذلك وصلوا في هذا الميدان إلى ما لم يصله أهل فن من الفنون . ولا علم من العلوم على كثرة أنواعها وتعددها .

فحصل لهم بسبب الدأب والمثابرة والإقبال على التلقي والأخذ . وتتبع الرواة وسبر المرويات والرحلة في ذلك من قطر إلى قطر ومن إقليم إلى إقليم ولو كان بعيد الشقة صعب الوصول إليه ما لم نره لغيرهم من العلماء في الفنون الأخرى[٦] .

وقد عني علماء الحرمين الشريفين بعلوم الإسناد عبر عصور التاريخ فخلفوا كتبًا كثيرة بعضها قد رأي النور بطباعته في المطابع الموجودة آنذاك وبعضها الآخر لا يزال مخطوطًا يحتاج إلى بعث وتنقيب وتحقيق كما فعل المحقق المعاصر عامر حسن صبري في كتاب صالح بن محمد الفُلاني المدعو «قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر» فقد أجاد في ذلك وخلف للمكتبة العربية تراثًا فكريًا ثمينًا يبين لنا حرص أولئك العلماء على علوم الإسناد النازل منه والعالي حتى تصل بنا إلى مقام سيد الخلق محمد ﷺ وصحابته الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ويهمني في هذا الصدد أن أستخلص للقارئ الكريم نخبة من كتب الأثبات والمسلسلات ومعاجم الشيوخ لعلماء الحرمين الشريفين الذين أتيح لي الاطلاع على معظم ما كتبوه في هذا الصدد ، وأن أكتفي بما ذكره المحدث الشيخ محمد ياسين الفاداني في ثبته الذي دعاه تلميذه أبو سليمان محمود سعيد «إعلام القاصي والداني ببعض ما علا من أسانيد الفاداني» . فهو ثبت لا يستغني عنه طالب علم وبخاصة علوم الحديث ؛ فإن الشيخ الفاداني قد استفرغ جهده لعلوم الإسناد حتى غدا أحد رواده الأفذاذ ونجومه اللوامع في سماء العالم الإسلامي كله ، رحمه الله ورحم كل تلك الكوكبة من علماء الحديث في الحرمين الشريفين وغيرهما من بقاع عالمنا الإسلامي الكبير .

وفيما يلي أسرد طائفة من الكتب المطبوعة التي وضعها أولئك العلماء في مجالات الأثبات والمسلسلات ومعاجم الشيوخ ، وهي - في نظري - تمثل الغالبية العظمى من تلك الكتب التي وصل علمي إليها، وهي :

كتب الأثبات والمسلسلات ومعاجم شيوخ الحرمين الشريفين المطبوعة :

١ - **صلة الخلف بموصول السلف** لمحمد بن سليمان الروداني ، تحقيق محمد الحجي .- بيروت : دار الغرب الإسلامي .

٢ - **بغية الطالبين لبيان المشائخ المحققين والمعتمدين** . لأحمد محمد النخلي .- حيدر أباد - الدكن - ١٣٢٨هـ.

٣ - **الإجازات الفاخرة** - طبع بالهند - الأصولي العلامة عبدالقادر بن توفيق شلبي الطرابلسي المدني .- حيدر أباد - الدكن - الهند ١٣٢٨هـ .

٤ - **الإمداد بمعرفة علو الإسناد** - للإمام عبدالله بن سالم البصري .- حيدر أباد - الدكن - الهند ١٣٢٨هـ .

٥ - **معجم الشيوخ** - تأليف عمر بن فهد المكي - تحقيق الباحث التونسي - محمد الزاهي ومراجعة الشيخ حمد الجاسر .- الرياض : دار اليمامة للبحث والترجمة والتأليف ، ١٤٠٢هـ .

٦ - **عقد الجواهر في سلاسل الأكابر** - محمد بن أحمد بن عقيلة .

٧ - **قطف الثمر في رفع أسانيد المصنّفات في الفنون والأثر** . للإمام صالح بن محمد الفلاني ١١٦٦ - ١٢١٨هـ .- جدة : دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ١٤٠٥هـ .

٨ - **الأمم لإيقاظ الهمم** - لبرهان الدين إبراهيم بن حسن الكردي الكوراني .- حيدر أباد - الدكن - ١٣٢٢هـ.

٩ - **اليانع الجني** - لمحدث المدينة المنورة عبدالغني الدهلوي ، جمعه تلميذه محمد المحسن الترهتي - طبع بالهند ١٣٤٩هـ .

١٠- **حسن الوفا لأخوان الصفا** للشيخ المحدث فالح بن محمد الظاهري المدني - ت ١٣٢٨هـ .

١١- **فتح القويّ في ذكر أسانيد الحبيب حسين بن محمد الحبشي العلوي** - العلامة الشيخ عبدالله بن محمد غازي . نشره حفيده المتقاعد محمد بن أبي بكر بن أحمد بن حسين الحبشي وأضاف إليه إضافات عن جده حسين الحبشي ، وجامع ذلك الثبت .

١٢- **الدليل المشير إلى فلك أسانيد الاتصال بالحبيب البشير ﷺ وعلى آله ذوي الفضل الشهير** - أبو بكر أحمد بن حسين الحبشي .

١٣- **كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد** - للمحدث المسند الفقيه - الشيخ محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي الإندونيسي - ١٣٣٨هـ . تعليق وتصحيح أبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكي .

١٤- **مطمح الوجدان في أسانيد الشيخ عمر حمدان** - تأليف أبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي .

١٥- **واختصاره إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان** - أبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي .

١٦- **إعلام القاصي والداني ببعض ما علا من أسانيد الفاداني**، وهو ثبت العلامة المتفنن مسند الحجاز الشيخ علم الدين محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي الشافعي . تخريج أبي سليمان محمود سعيد .

١٧- **العجالة المكية في أسانيد الشيخ محمد سعيد سنبل** - لمؤلفي الكتب الحديثية المذكورة في أوائله السنبلية ١١٧٥هـ .

١٨- **الأوائل السنبلية** - للعلامة الكبير المحدث الشيخ محمد سعيد ابن الشيخ محمد سنبل الفقيه المكي الشافعي.

١٩- **النفحة المسكية في الأسانيد المتصلة بالأوائل السنبلية** - جمع محمد ياسين بن عيسى الفاداني .

٢٠- **بغية المريد من علوم الأسانيد** - أبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني .

٢١- **العقد الفريد من جواهر الأسانيد** - أبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني .

٢٢- **أسانيد الفقيه أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي** - أبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني .

٢٣- **المسلك الجلي في أسانيد محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المكي** - أبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني .

٢٤- **إتحاف البررة بأسانيد الكتب الحديثية العشرة** تأليف

أبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني .

٢٥- **العجالة في الأحاديث المسلسلة** - علم الدين أبي الفيض محمد ياسين الفاداني والمكي .

٢٦- **بلوغ الأماني في التعريف** لشيوخ وأسانيد مسند العصر الشيخ محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني (جمع وترتيب محمد مختار آل بن زين العابدين الفاداني).

٢٧- **تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع أو اتباع أولى النظر ببعض أعيان القرن الرابع عشر** . محمد ياسين الفاداني المكي - جمع أبي سليمان محمود سعيد محمد ممدوح .

٢٨- **العقود اللؤلؤية بالأسانيد العلوية** - تأليف السيد محمد بن السيد علوي بن عباس المالكي الحسني .

٢٩- **الطالع السعيد - المنتخب من المسلسلات والأسانيد** - تخريج السيد محمد علوي المالكي الحسني .

٣٠- **نشر الغوالي من الأسانيد العوالي** - للعلامة الشيخ محمد عبدالباقي الهندي المدني .

وأرجو من يكون له علم بأثبات علماء الحرمين الشريفين المطبوعة أن يتحفنا بها وله الشكر .

أما ثبت الدليل المشير للسيد أبي بكر بن أحمد الحبشي فهو دليل قاطع على حرصه العظيم على تلقي العلم على شيوخه في الحجاز أو اليمن أو الشام وغيرها من أقطار العالم الإسلامي عن طريق التلقي المباشر من أشياخه أو إجازته لهم لمختلف مروياتهم من صنوف الأحاديث المسلسلة ، أو غيرها من ألوان العلوم والفنون حتى غدا كتابه صورة مضيئة للحالة العلمية والفكرية في القرن الرابع عشر في عالمنا الإسلامي الكبير يرجع إليه الدارسون وطلاب المعرفة والبحث العلمي لمعرفة أحوال أبنائه العلماء في شتى ميادين الفكر والثقافة وبخاصة فيما نحن بصدده من علوم الإسناد .

والذي لا شك فيه أن الدارسين للحركة الفكرية في القرن الرابع عشر سوف يجدون في هذا الكتاب بغيتهم من تراجم أبنائه العلماء الفاقهين في علوم الشرع الإسلامي ؛ فإن السيد أبا بكر الحبشي قد حرص في القسم الأول من كتابه على الترجمة لحياة ما يزيد على مئة من أعلام ذلك القرن ، مما يؤكد حرصه الشديد على طلب العلم من المهد إلى اللحد على أيدي أولئك الشيوخ الذين كانوا الأنجم الزهر تتلألأ في سماء العالم الإسلامي، فكان يدفعه الحرص على التتلمذ لهم وتلقي مروياتهم يسعى إليهم ويطلب المزيد من المعرفة منهم لا فرق بين ذكر وأنثى، حتى رأينا في ثبته تراجم لثلاث من شيخات العلم في وقته وهن : الشريفة أمنة بنت الجد محمد الحبشي والشريفة خديجة بنت علي بن محمد الحبشي والشريفة سيدة بنت عبدالله بن حسين بن طاهر ، مما يؤكد أن العلم الشرعي كان مبذولاً لأبناء العالم الإسلامي يحرصون على تلقيه من شيوخ العلم في زمنهم حتى يظل ركب المعرفة سائرًا في طريقه لا يتوقف حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

ولقد امتلأ الثبت المذكور بضروب الإجازات التي كتبها له شيوخ العلم في عصره منهم : محمد أمين بن سويد الدمشقي ومحمد حبيب الله الشنقيطي والسيد حسين بن محمد الحبشي والسيد محمد زكي بن أحمد البرزنجي ومحمد عبدالباقي الهندي المدني والسيد محمد عبدالحي الكتاني وعبدالقادر شلبي المدني وعبدالله بن محمد غازي المكي والسيد علوي بن طاهر الحداد والسيد علي بن محمد بن حسين الحبشي وعمر حمدان المحرسي والسيد عيدروس بن سالم البار ويوسف النبهاني .

وقد ختم المؤلف هذا القسم بذكر المشايخ الذين روى عنهم بعموم إجازتهم لأهل عصرهم ، حيث إنهم أجازوا أهل عصرهم، وهم سبعة علماء آخرهم : نور الحسنين بن حيدر بن ملامبين الأنصاري اللكنوي .

«فبإجازة شيخنا المترجم العامة لكل من أدرك حياته أروى عنه جميع مرويات ماله بدون واسطة ، وكذلك أروى عنه الإجازة الخاصة بواسطة بيني وبينه، وذلك من طريق تلميذه الذي أخذ عنه مشافهة شيخنا الشيخ محمد عبدالباقي الهندي المدني الأنصاري رحمه الله تعالى» [٧] .

أما القسم الثاني من هذا الثبت البديع فقد خصصه مؤلفه لجملة الأحاديث المسلسلة، كالمسلسل بالأولية وغيره

من الأحاديث النبوية التي بلغت ثمانين حديثًا يرويها عن الشيوخ بطرق مختلفة وآخرها المسلسل بتلقين الذكر ولبس الخرقة .

أما القسم الثالث فقد ضم أسانيده لبعض الكتب والعلوم التي رواها عن شيوخ عصره في مختلف أفانين العلم وضروب المعرفة كالقرآن الكريم وتفسيره ومختلف الكتب الحديثية المعروفة وكتب المذهب الأربعة في فقه الأئمة الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل .

وينتهي الثبت المذكور بخاتمة حققها المؤلف - رحمه الله - بفوائد تتعلق بالأسانيد، وقد جاء قوله :

«يقال شيخنا الحبيب علوي بن طاهر الحداد في إجازته الخطية في كلامه على روايته لـ "عقد اليواقيت" للحبيب عيدروس بن عمر الحبشي ما نصه : (وكما نرويه بالإجازة العامة عن مؤلفه ، فقد بلغني أن مؤلفه نفع الله به أجاز لأهل عصره ، وقد لقيته في صغري وتمليت بطلعته ، وألبسني والحمدلله ، ولا أعقل الآن هل أجازني يومئذ أم لا، مع أن سلفنا يقرنون الإلباس بالإجازة غالبًا ، على أني قد أدركتني إجازته العامة لأهل عصره مع الإجازة الخاصة من مشايخي عنه ، وذلك بمنزلة الإجازة الخاصة كما ذكره مسند الآفاق السيد عبدالحي الكتاني في كتابه "فهرس الفهارس" والحصول عليها من ذلك الحبر من مظهر السعادة والفخر) ا هـ» [8] .

ولقد صحح السيد أبي بكر وفاة جده السيد حسين ابن محمد الحبشي في ليلة الخميس الحادية والعشرين من شهر شوال عام ثلاثين وثلاث مئة وألف لأنه «قد غلط من ذكر من مترجمي سيدي الجد المترجم أن وفاته كانت سنة ١٣٣١هـ وذلك غلط كما غلط أيضًا بعض مترجميه من علماء اليمن في ذكره أن وفاته كانت بالطائف، وذلك غلط واضح والصواب ما ذكرته، أن وفاته كانت بمكة المكرمة ليلة الخميس إحدى وعشرين في شهر شوال سنة ١٣٣٠هـ»[9].

كتاب قيم أرشحه للقارئ العربي؛ لأنه يمت بأقوى الصلات بشجرة المعرفة الإسلامية التي تفرعت وآتت أكلها شهية ناضجة لطالبيها فأعطتهم منهجًا في الفكر وثراء في المعرفة وسعة في الرؤية ، وتوهجًا في الروح ، وانضباطًا في النفس ، وتلك صفات أخرى بطلاب العلم والمعرفة أن يسعوا إلى تحصيلها بكل ما أوتوا من وسائل فكرية وأدوات معرفية والله ولي التوفيق .

الحواشي

١ - صالح بن محمد الفلاني - **قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر** - تحقيق عامر حسن صبري - صفحة (٥) - جدة : دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة .

٢ - المرجع السابق - صفحة (٦) .

٣ - **إعلام القاصي والداني ببعض ما علا من أسانيد الفاداني** تخريج أبي سليمان محمود سعيد - صفحة (ي) من المقدمة للمحدث السيد جمال الدين أبي اليسر عبدالعزيز بن محمد بن الصديق الغماري الحسني.

٤ - محمد علوي بن عباس المالكي الحسني - **الطالع السعيد المنتخب من المسلسلات والأسانيد** - صفحة ٥ ، ٦ من الكتاب .

٥ - أبو بكر أحمد بن حسين بن محمد الحبشي العلوي - **الدليل المشير إلى فلك أسانيد الاتصال بالحبيب الشهير** ﷺ صفحة ١٣١ المكتبة المكية - مكة ١٤١٨هـ .

٦ - **إعلام القاصي والداني ببعض ما علا من أسانيد الفاداني** تخريج أبي سليمان محمود سعيد - صفحة (د) من المقدمة للمحدث السيد جمال الدين أبي اليسر عبدالعزيز بن محمد بن الصديق الغماري الحسني .

٧ - أبوبكر الحبشي - **الدليل المشير** - ص٤٢٨ - المكتبة المكية - مكة ١٤١٨هـ.

٨ - المرجع السابق - صفحة : ٦٢١.

٩ - المرجع السابق - صفحة : ٩٥ .

الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات

لأيمن فؤاد السيد

عبدالستار عبدالحق الحلوجي

عميد كلية الآداب - بني سويف - جمهورية مصر العربية

السيد، أيمن فؤاد / الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات -- القاهرة ، ١٩٩٧م ، مجلدان .

دفعني للكتابة عن هذا الكتاب أمران : أولهما موضوعه الحبيب إلى نفسي ، فقد قدر لي أن أعمل بقسم المخطوطات بدار الكتب خمس سنين في أوائل الستينات ، وأن أكون أول باحث يدرس المخطوط العربي في نشأته وتطوره دراسة أكاديمية قدمت كرسالة دكتوراه إلى جامعة القاهرة منذ أكثر من ثلاثين عامًا ، في سنة ١٩٦٧م على وجه التحديد، ومازلت أحتفظ بأجمل الذكريات عن الفترة التي عملتها في دار الكتب وعن كل الزملاء الذين سعدت بصحبتهم فيها سواء كانوا من جيل الزملاء الذين كانوا في ذلك الوقت يمثلون صفوة من شباب الباحثين والباحثات تجرأوا على اقتحام هذا العالم الغامض، عالم المخطوطات ، وتحملوا بشجاعة وجلد مشقة العمل في ظروف غير مواتية ، وتعاملوا مع نوع من أوعية المعلومات أدركه البلى وتنازعته الآفات نتيجة لسوء الحفظ وسوء الاستخدام .

مجموعة نادرة من الباحثين لا أظن أنها توافرت لقسم المخطوطات في أية فترة أخرى من تاريخه، منهم من انتقل إلى رحاب الله، ومنهم من انتقل للتدريس بالجامعة، ومنهم من اجتذبته مناصب أخرى خارج دار الكتب ووزارة الثقافة ، ومنهم من وصل إلى أعلى المناصب في الدار، ومنهم من ابتعثوا إلى دول عربية صديقة فقاموا بدور مشرف في فهرسة المخطوطات بها، قلة منهم ما زالت تعمل في مركز تحقيق التراث بدار الكتب في بسالة وصمت ، قانعة بالعمل العلمي الجاد ، غير عابئة ببريق الوظائف والمناصب الإدارية . ولهؤلاء جميعًا في نفسي رصيد من الحب والتقدير لم يخلق على مرور الأيام .

أما دار الكتب فرغم أني تركتها للعمل بالجامعة منذ سنة ١٩٧٠م، إلا أنني أعدها بيتي الأول، ولا أظن أنها غابت عن خاطري في يوم من الأيام . فأنا أتابع أخبارها وأحوالها، وأسى لما يصيبها من مكروه، وأسعد لكل بارقة أمل تلوح في الأفق وتبشر بإصلاح ما أفسده الدهر . وفي تقديري أن كل ما أصابها من فساد أو تخلف وقع بغير قصد من القائمين على أمرها والمسئولين الذين تتابعوا على إدارتها، فقد كان لكل منهم رؤيته واجتهاده، وكان لكل منهم مستشاروه وحواريوه . ونحن بشر نخطئ ونصيب .

وليس عيبًا أن يخطئ المسئول، ولكن العيب كل العيب أن ينبه إلى الخطأ فلا يرجع عنه .

هذا هو السبب الأول لإقبالي على قراءة هذا الكتاب والكتابة عنه . فهو يتناول موضوعًا أثيرًا عندي ، ويثير في نفسي ذكريات عزيزة تحتفظ بها النفس وديعة غالية لفترة من أجمل فترات الحياة، ولمجموعة من الصحاب يحتلون في قلبي مكانًا متميزًا لم يبرحوه رغم طول الفراق .

أما السبب الثاني فهو أن مؤلف الكتاب صديق عزيز

وابن صديق عزيز . فقد زاملت أباه بضع سنين في دار الكتب، كنت ألقاه كل يوم تقريبًا، ولا يكاد يمضي يوم دون أن نتناقش ونتحاور في أمور المخطوطات وفهارسها وصيانتها وتحقيقها ونشرها، فقد كان أمينًا للمخطوطات بالدار، وكان حريصًا على الاحتفاظ بهذا المسمى لوظيفته دون تغيير، ونشر عدة فهارس، وحقق كتاب «طبقات الأطباء والحكماء» لابن جلجل، وقدم له بمقدمة قيمة تكشف لنا عن قامته العلمية . أما أيمن فقد عرفته منذ كان صبياً صغيراً، ثم تابعت مسيرته العلمية في الجامعة وفي الخارج حتى حصل على الدكتوراه، وتابعت جهوده في مجال التحقيق والتأريخ والفهرسة، وأعجبني فيه طموحه وحماسه وغيرته على التراث، تلك الغيرة التي كانت تدفعه في كثير من الأحيان إلى الحدّة على من يقتحمون المجال بغير علم . ولعل هذه الحدة هي التي أفقدته كثيراً من الأرض التي كان يمكن أن يكسبها بجدارة .

فأنا محب لموضوع الكتاب ومحب لمؤلفه أيضًا . وبدافع من هذا الحب قرأت الكتاب وكتبت هذه السطور، رغم أني أصبحت من أزهد الناس في الكتابة، كل يوم يمضي يزيدني اقتناعًا بموقفي هذا، لكثرة ما ينشر من مؤلفات منهوبة لا يستحي أصحابها ولا يحترمون درجاتهم العلمية ومواقعهم الأكاديمية، ولا يطبقون على أنفسهم ما يتشدقون به على طلابهم وما يلقونه عليهم من محاضرات عن أساسيات البحث العلمي وما ينبغي أن يتسم به من أمانة . ولهؤلاء وأمثالهم أقول إن أقدام الزمن ثقيلة لا يقوى على تحملها ولا ينجو من وطأتها إلا العمل الجيد الذي يفرض نفسه على الأيام بصرف النظر عن موقع مؤلفه ووظيفته ودرجته العلمية . وصدق الله العظيم إذ يقول﴿أما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾ .

من أجل ذلك فأنا لا أكتب إلا عن عمل جيد يستحق القراءة، أما الأعمال «المضروبة» – على حدِّ تعبير العوام – فلا أعيرها التفاتًا مهما كثرت أعدادها وتضخمت أحجامها وعلا صراخ أصحابها، لأنها تجتر كتابات الآخرين، فهي كغثاء السيل، لا قيمة لها ولا جديد فيها، ولأن مؤلفيها لم يتجردوا من الأمانة العلمية فحسب وإنما تجردوا مما هو أكثر وهو الحياء العلمي ، ومنْ لا يحترم نفسه لا ينتظر من الناس أن يحترموه . وأخيرًا لأن وقت الإنسان ، الكاتب والقارئ معًا ، أثمن من أن ينفق فيما لا طائل وراءه ولا خير فيه .

والكتاب الذي بين أيدينا صدر عام ١٩٩٧م بعنوان **«الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات»** . يقع في مجلدين يضمان أكثر من ٦٠٠ صفحة، بالإضافة إلى ١٧٦ لوحة مصورة من المخطوطات . أما مادته العلمية فتتوزع على ثلاثة أبواب : أولها عن الكتاب العربي المخطوط في المصادر، وثانيها عن الكتاب العربي المخطوط كما وصل إلينا، وثالثها النماذج .

وأبادر فأقول إن الكتاب يكشف عن جهد ضخم بذله مؤلفه في جمع مادته ، وإنه يضم معلومات قيمة وموثقة توثيقًا جيداً، وإن إخراجه متميز سواء في ورقه أو حروف طباعته أو تجليده أو اللوحات التوضيحية التي تضمنها وما عليها من شروح، وإنه يسدّ فراغًا في المكتبة العربية التي ندرت فيها الكتابات الجيدة حول هذا الموضوع، وكثير مما ينشر منقول عن الآخرين بأمانة حينًا، وبغير أمانة في أكثر الأحيان (*) .

ولكني مع ذلك أستأذن المؤلف في أن أسجل بعض الملاحظات التي يغريني بها حبي له ولموضوع الكتاب . وتتلخص تلك الملاحظات فيما يلي :

أولاً : أن عنوان الكتاب هو : **الكتاب العربي المخطوط**

(*) انظر في هذا الصدد : عبدالستار الحلوجي : " الكتابة عن المخطوط العربي بين الأصالة والادعاء". **مجلة التوباد**، مج ١، ع ٤ (شوال ١٤٠٨ هـ / يونيو ١٩٨٨م) ، ص ص ٨٢ – ٨٨ .

وعلم المخطوطات وهو عنوان جيد ولا شك، ولكنه لا يعبر تعبيرًا دقيقًا عن محتويات الكتاب، ففي حديثه عن صناعة المخطوط نراه يتحدث عن الورق والمداد والتجليد والخط، ولكنه لا يذكر شيئًا عن أساليب كتابة المخطوط، والاختصارات والرموز التي كانت تستخدم، وكيفية تصويب الأخطاء والإلحاق بالحواشي، وغير ذلك من الأمور التي يصعب فهم النص واستيعابه بدون معرفتها. يضاف إلى ذلك أن من يقرأ الكتاب لا يخرج بتصور واضح أو باهت عن علم المخطوطات. ماذا يقصد به المؤلف؟ وما هي حدوده ومجالاته؟

قد يقول قائل إن المؤلف تحدث عن الفهرسة والتحقيق والنشر وهي من علوم المخطوطات، ولكن لماذا يترك للقارئ أن يجتهد في جمع خيوط هذا العلم المتفرقة في صفحات الكتاب والموزعة على البابين دون رابط يربطها؟ وهل الخط والفهرسة والتحقيق هي كل مجالات علم المخطوطات؟

ثانيًا: أن الكتاب يجمع أشتاتًا متفرقة من المعلومات ولكنه يفتقر إلى وضوح الرؤية في عرض هذه المعلومات بطريقة منطقية تتسلسل فيها الأفكار وكأنها حلقات متصلة يأخذ بعضها برقاب بعض، ويستبعد منها ما يشذ بها عن السياق. ولهذا يسهل على القارئ أن يعيد ترتيب عناصر الكتاب دون أن يسبب ذلك خللاً في بنائه. بل إن إعادة الترتيب قد تظهره في صورة أفضل.

وتلك نقطة تحتاج إلى بعض الأمثلة التي توضحها.

١ - فقد تحدث عن صناعة المخطوط العربي (الورق والحبر والتجليد) في الباب الأول، في حين تكلم عن زخارف المخطوطات وعن الإجازات والسماعات والمقابلات في الباب الثاني، وهي موضوعات من صميم صناعة المخطوط.

٢ - وفي حديثه عن صناعة المخطوط (ص ص ١٣-٤٦) تكلم عن أربعة عناصر هي المواد التي يكتب عليها والأحبار والتجليد والتعقيبة. ولا يخفى أن الحديث عن التعقيبة (ص ص ٤٥ - ٤٦) قد أتى في غير موضعه.

٣ - وفي الباب الأول تحدث عن الخط العربي وتطوره، في حين جاء الحديث عن ضبط الكتابة العربية في الباب الثاني. وفي حديثه عن تطور الخط العربي (ص ص ٤٧ - ٧٢) تعرض للخط العربي المبكر وخطوط المصاحف المبكرة وكتّاب المصحف والشكل والإعجام وأخيرًا تطور الخط العربي (ص ص ٥٥ - ٧٢). والحديث عن كتّاب المصحف هنا (ص ص ٥١ - ٥٢) لا محلّ له من الإعراب كما يقول النحاة.

٤ - كذلك تحدث عن الأمالي في باب، وعن المسودات والمبيضات في باب آخر، وكان الأولى أن يلحق الحديث عن المسودات والمبيضات الذي ورد في الباب الثاني بالحديث عن الأمالي في الباب الأول، بدليل أن المؤلف نفسه بدأ كلامه عن المسودات والمبيضات في الباب الثاني بقوله في ص ٣٣١ «استكمالاً لما ذكر في الباب الأول حول طرق التأليف عند العلماء المسلمين ....».

٥ - وفي الصفحات ٣٦٤ - ٣٦٨ يتحدث عن التأليف الأول والتأليف الثاني، وتحت هذا العنوان نجد صفحتين لا صلة لهما بالموضوع هما ٣٦٧، ٣٦٨ اللتان يتحدث فيهما المؤلف عن نسخة من كتاب «الفهرست» تفرقت بين مكتبة شيستربيتي في دبلن ومكتبة شهيد علي باشا في إستانبول.

٦ - وفي ص ص ٣٦٩ - ٣٩٧ يتناول المخطوطات المزينة بالمنمنمات فيقسمها إلى قسمين: الكتب الأدبية والكتب العلمية. وتحت الكتب الأدبية يذكر تصاوير كتابيْ «البيطرة» و «الحشائش» (ص ٣٨٢) مع أنه يذكر «مختصر البيطرة» تحت الكتب العلمية في ص٣٨٧.

ومن مظاهر الخلط في الكتاب أيضًا :

- أن المؤلف ذكر في المقدمة (ص ٩) أن «هذا الكتاب محاولة لدراسة كوديكولوجيا الكتاب العربي المخطوط في الشرق على وجه خاص» وعرَّف الكوديكولوجيا في ص ١ بأنها «علم خاص بدراسة الشكل المادي للمخطوطات» . فهل الفهرسة والتحقيق والنشر، والصيانة والترميم، والمكتبات الإسلامية، وهواة الكتب ومجموعات المخطوطات في تركيا وأوربا، وفهارس جامع القيروان والتربة الأشرفية من دراسة الشكل المادي للمخطوطات ؟

ب - أنه عندما تعرض للحديث عن فهارس المكتبات القديمة نراه يخلط بين نوعين من الأعمال البيليوجرافية هما الفهارس والقوائم البيليوجرافية. فالكتب التي تحصي مؤلفات كاتب معين أو الكتابات التي صدرت في موضوع معين أو المترجمات في عصر معين (ص ص ٥٢١ - ٥٢٣) - مثلاً - ليست فهارس وإنما هي قوائم بيليوجرافية أو بيليوجرافيات حصرية .

ج - أنه وضع في ص ٥٤٥ عنوانًا يقول : «تحقيق المخطوطات ونشرها أو الدراسات الفيلولوجية للمخطوط» وعرَّف الدراسة الفيلولوجية في الصفحة نفسها بأنها «التي تعنى بنص الكتاب ومضمونه العلمي الذي كتبه المؤلف بنفسه والتي اصطلح على تسميتها تحقيق النصوص» . وأريد أن أسأله : من الذي اصطلح على هذه التسمية ؟ إن للألفاظ دلالاتها اللغوية، ولبعضها دلالات اصطلاحية يستخدمها أهل الاختصاص، وأتصور أن أيمن يعدُّني من أهل الاختصاص، ولكني لا أعرف أحدًا استخدم مصطلح «الدراسة الفيلولوجية» بديلاً عن «التحقيق» .

وأيمن درس في فرنسا، فهلا رجع إلى المعاجم الفرنسية ليتأكد من أن المصطلحين ليسا مترادفين ؟

ثالثًا : ويتصل بالنقطة السابقة الخاصة بالمنهج وطريقة العرض أن المؤلف يفصل حينما تتوافر لديه معلومات عن موضوع معين، ويوجز أو يصمت تمامًا حينما تعزّ عليه المعلومات دون أن يحاول استكمال الصورة وسد الخلل فيها . وكان ينبغي أن يضع لنفسه منهجًا محددًا وأن يلتزم خطًا واضحًا ينتظم جميع أفكاره وكأنها حبات من الجوهر تنسجم في عقد جميل. ومن الأمثلة على صدق ما أقول :

١ - أنه ذكر في ص ٨٠ أكثر من عشر طرق للتأليف ولكنه لم يتحدث إلا عن الترجمة (ص ص ٨٠ - ٨٥) ثم الأمالي (ص ص ٨٥ - ٩٤) . ولا يخفى أن الترجمة ليست تأليفًا ، وأن الأمالي ليست الطريقة الوحيدة للتأليف .

٢ - أنه عندما تحدث عن المكتبات الإسلامية وهواة الكتب (ص ص ٢٣٣ - ٢٨٨) لم يذكر من مكتبات العصر الحديث سوى مجموعتين من المكتبات المهداة لدار الكتب المصرية هما مجموعة مصطفى فاضل ومجموعة أحمد تيمور (ص ص ٢٧٨ - ٢٨٨) .

٣ - أنه عندما ذكر وثائق الوقف الشاملة (ص ص ٤٤٣ - ٤٤٧) اقتصر حديثه على النقل من دراسة عبداللطيف إبراهيم لوثيقتين إحداهما مملوكية والأخرى عثمانية، وختم حديثه بنقل نص من دفتر الشيخ خالد النقشبندي المجددي بمكتبة الأسد يقف فيه الكتب الموجودة بمكتبته على ذريته دون أي تعليق .

٤ - أنه عندما أراد التعريف بمجموعات المخطوطات العربية في العالم لم يتعرض إلا لتركيا (ص ص٥١٠ - ٥١٢) وأوربا (ص ص ٥١٢ - ٥٢٠)، وعندما أراد الحديث عن فهارس المكتبات القديمة (ص ٥٢١) ذكر كلامًا عامًا ، ثم ركز على فهرست خزانة التربة الأشرفية وسجل مكتبة جامع القيروان

(ص ص ٥٢٦ - ٥٣٠) وكأن فهارس هاتين المكتبتين هي أهم فهارس المكتبات الإسلامية.

٥ - أنه يشير في ص ٥٣٨ إلى مشروع تطوير دار الكتب المصرية ويذكر أنه كلف به في مايو ١٩٩٢، وأن هذا المشروع يقدم «بيانات ببليوجرافية كاملة عن مؤلفي هذه الكتب وعن ما نشر منها سواء في طبعات علمية محققة أو نشرات تجارية»، ثم يذكر في ص ٥٤٠ أن العمل توقف في المشروع في أغسطس ١٩٩٣ . وقد صدر كتابه في يولية ١٩٩٧ أي بعد أربع سنوات من توقف المشروع . ولست أدري كيف يطوي تلك الصفحة بهذه السهولة دون أن يحدثنا عما تم إنجازه من المشروع الذي كلف به وعن أسباب توقفه، وهل هناك أمل في بعثه من جديد ؟

لقد ذكر أنه بدأ العمل في أول قاعدة بيانات من نوعها عن المخطوطات العربية، وأن هذه القاعدة توافرت لها إمكانات كبيرة تكفل لها الاستمرار والنجاح . فماذا أصابها ؟ وأين ذهب قرار «التكليف» ؟

٦ - أنه تحت عنوان : إتاحة المخطوطات (ص ٥٤١) قصر حديثه على منع الاطلاع على المخطوطات الأصلية بدار الكتب بالقاهرة منذ أكتوبر ١٩٨٦ وعلى القيود التي تفرضها الدار على تصوير المخطوطات . وأنا أتفق معه ومع ويتكام في الرأي، ولكني أذكره بأن الكتاب ليس عن مخطوطات دار الكتب المصرية وإنما عن «المخطوطات العربية وعلم المخطوطات» .

رابعًا : أن الإطناب سمة عامة في الكتاب . والأمثلة على ذلك كثيرة، ويكفي أن نذكر منها أن به خمسين صفحة (ص ص ٩٥ - ١٤٥) عن اهتمام القدماء بالنسخ الأصلية، وأكثر من ستين صفحة (ص ص ١٦٧ - ٢٣٠) عن الوراقين والعلماء المشهورين بجودة الخط ، وهذا كثير بجميع المعايير .

خامسًا : أنه يفرط في ذكر النماذج . صحيح أن النماذج مطلوبة ولكن ليس بهذه الصورة الاستفزازية خاصة أن المؤلف يكتفي بعرضها دون أن يخضعها للدراسة والتحليل والاستنباط والتفسير . ومن الأمثلة على ذلك الصفحات ٣٣١ - ٣٦٠ التي تقدم نماذج للمسودات والمبيضات ، و٤٠٢ - ٤١٥ التي تعرض نماذج لقيد الفراغ من النسخة، و ٤٢٨ - ٤٤٢ التي تقدم نماذج للوقف، و٤٥٤ - ٤٧٢ التي تذكر نماذج للتملكات والهبات والنسخ المكتوبة لخزائن العلماء، و ٤٨٥ - ٥٠٧ التي تعرض نماذج من الإجازات وروايات الكتب وقيود التصحيح والمقابلة والمعارضة . وبعض هذه النماذج يسرف في الطول كما في ص ص ٤٣٦ - ٤٣٨ .

سادسًا : أنه يلوي أعناق بعض النصوص ويحملها فوق ما تحتمل، ويستنتج منها أشياء لا تبوح بها . ففي ص ٤٦ مثلاً - يتحدث عن التعقيبات، وأنها وجدت في مخطوطات القرن الثالث الهجري، ويستشهد على ذلك بقوله: «ويؤكد ذلك ما أورده الخطيب البغدادي في ترجمة أبي الحسن علي بن المغيرة الأثرم ....» وينقل نصاً لا صلة له بالتعقيبات من قريب أو بعيد ، نصاً مؤداه أن إسماعيل بن صبيح الكاتب أحضر الأثرم ودفع إليه كتب أبي عبيدة لينسخها، وأن الأثرم كان يقرأ علي أبي عبيدة ويسمعه . ويعقب على ذلك بقوله : «فهذا الذي فعله الأثرم لا يمكن أن يتم إلا إذا كان هناك نوع من الترقيم هو دون شك التعقيبة» .

سابعًا : أنه يصدر أحكامًا شخصية قاطعة لا يقوم عليها أي دليل . ومثال ذلك عبارة «دون شك» التي وردت في تعليقه على نسخ الأثرم لكتب أبي عبيدة في الفقرة السابقة، وقوله في ص ٥٢٤ «فلا شك أن جميع المكتبات الإسلامية منذ أول مكتبة أنشأها خالد بن يزيد بن معاوية ... كانت لها فهارس تعرف بمقتنياتها». وقد امتدت هذه الأحكام إلى المخطوطات والكتب فهو في ص ١٣ ينقل عن إبراهيم شبوح (دون أن يذكر ذلك) أن كتاب «عمدة

الكتّاب وعدة ذوي الألباب» «أشمل ما وضع في صناعة الكتاب المخطوط»، وفي ص ٣٧ يصف كتاب «التيسير في صناعة التسطير» للشيخ بكر بن إبراهيم الإشبيلي بأنه «أشمل كتاب تناول موضوع تجليد الكتب» ، وفي ص ٧٤ يصف كتاب «تاريخ التراث العربي لسزجين بأنه «أحسن ما كتب في هذا الموضوع»، وفي ص ٣٠٤ يقول إن مصحف أما جور هو «أول المصاحف الكوفية التي وصلت إلينا» . ويبدو أن مؤلفنا مغرم بأفعل التفضيل، بدءاً من اسمه وانتهاء بالأوصاف التي يحلو له أن يخلعها على الكتب والمؤلفين .

ثامنًا : أنه يتجاهل نسبة الآراء إلى أصحابها في بعض الأحيان . فحديثه في ص ص ٩٩، ٥٢٣ عن الأعمال الببليوجرافية السابقة التي نقل عنها ابن النديم في فهرسته (ولاحظ البعد بين النصين) يعتمد أساسًا على ما كتبه كاتب هذه السطور عن نشأة علم الببليوجرافيا عند المسلمين، ونشر في مجلة «الدارة» ع ٣ - ٤ ، السنة الثانية (شوال ١٣٩٦ هـ / أكتوبر ١٩٧٦م) وأعيد نشره في كتاب «دراسات في الكتب والمكتبات» سنة ١٩٨٨ . ومع ذلك لم يشر المؤلف إلى المصدر ولم يذكره في قائمة المراجع . وكثير مما ذكره عن الوراقة والوراقين اعتمد فيه على كتاب «المخطوط العربي» وكان ينبغي الإشارة إلى هذا الكتاب على الأقل في ص ١٤٩ التي يناقش فيها شكوى أبي حيان من كساد الوراقة، وفي ص ص ١٥٠ - ١٥١ اللتين يتحدث فيهما عن أنواع الوراقين، وفي ص ص ١٦١ - ١٦٢ اللتين يتحدث فيهما عن انتحال الوراقين للكتب، دون أن يخلّ ذلك بذكر المصادر القديمة التي اكتفى بها المؤلف .

تاسعًا : أن لغة الكتاب جيدة وأسلوبه سلس ، ومع ذلك فلم يسلم من الأخطاء النحوية ومن بعض الصياغات السقيمة . فمن الأخطاء النحوية :

أ - قوله في ص ٢ سطر ٢٣ : «ولا نجد فيها مقدمات أو **فصول** مستقلة ...» .

ب - وقوله في ص ٣٨٠ سطر ٥ : « وهي تمثل رجل **ملتحي** ينحني على الأرض ويسحب جمل ينحني برأسه أيضًا إلى الأرض» .

ج وقوله في ص ٤٤٤ سطر ٢٠ : «تذكر لنا أنواع مختلفة من جلود الكتب والمصاحف» .

د - وقوله في ص ٥٤٦ سطر ١٧ : «وضع بلاشير وسوفاجيه قواعداً لنشر وترجمة النصوص العربية» .

ومن الصياغات السقيمة ما جاء في ص ٥٣٥ من أنه في فهرسة النسخة المخطوطة «يشار **إلى إذا** كانت ألفاظها مضبوطة بالحركات ... **وإلى إذا** كانت عناوين أبوابها وفصولها بخط أكبر من خط المتن ... ويشار كذلك **إلى إذا** كان بالنسخة تذهيب أو منمنمات » .

عاشرًا : أن الكتاب تضمن بعض الآراء التي أرجو أن يتسع صدر المؤلف لمناقشتها معه بهدوء ، وأن يراجع نفسه إذا استبان له وجه الصواب فيها . ومن هذه الآراء :

١ - رفضه الرأي القائل بأن الحديث النبوي الشريف لم يدون إلا في القرن الثاني الهجري . فهو يتبنى رأي يوسف العشّ، وينقل عنه في ص ٧٣ أنه «اشتهر بين عامة الناس من غير ذوى التتبع والاستقصاء أن الحديث ظل أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظًا دون أن يكتبوه» . ويعقب على ذلك بقوله إن «الدراسات المتوافرة لدينا فيما عدا استثناءات طفيفة تصرّ على مفهوم خاطئ مؤداه أن الرواية الإسلامية لم تكن إلا شفوية»، وإن الخطيب البغدادي ألف كتابه «تقييد العلم» «ليوضح فيه خطأ هذه الفكرة» .

ويستطرد فيقول في ص ص ٧٤ - ٧٥ «ثم توافر على درس هذه القضية العالم التركي فؤاد سزجين في كتابه "تاريخ التراث العربي" الذي يعد أحسن ما كتب في هذا الموضوع ووصل فيه إلى نتائج هامة سأعتمد

عليها فيما يلي . فهو يرى أن هذا المفهوم الخاطئ والغريب يرجع إلى سوء فهم الرواية الإسلامية ذات الشكل المتميز الفريد» .

وأريد أن أسأل أيمن فؤاد عن رأيه في الأحاديث الصحيحة التي لا يرقى إليها شك، والتي تنهى عن كتابة الحديث نهيًا صريحًا جازمًا، وأريد أن أسأله أيضًا : أيهما أولى بالتصديق : الخطيب البغدادي أم فؤاد سزجين ؟ وكيف فهم من كلام الخطيب في «تقييد العلم» أنه أراد بكتابه «أن يوضح خطأ هذه الفكرة» . أية فكرة يا سيدي ؟ المسألة ببساطة أن الخطيب البغدادي وجد أحاديث صحيحة تنهى عن كتابة كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأحاديث أخرى صحيحه أيضًا تبيح الكتابة، فجمع هذه بأسانيدها في فصل، وجمع تلك بأسانيدها في فصل ثان، وعقد فصلا ثالثًا لمناقشة القضية ، انتهى فيه إلى أن الأصل هو النهي عن كتابة الحديث النبوي ، والاستثناء هو الإباحة، وعلل النهي عن الكتابة بأمرين أولهما خوف النبي ﷺ من أن يخلط المسلمون في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدعوة بين آيات القرآن الكريم التي كانت تترى ولم يكن قد اكتمل نزولها بعد، وبين أحاديثه ﷺ . أما السبب الثاني فهو حرصه ﷺ على ألا يركن المسلمون إلى الكتابة ويتركوا الحفظ . وفي الحالات التي اطمأن فيها النبي ﷺ إلى أن الصحابة لن يخلطوا بين كلام الله وكلام رسوله ﷺ ، كان يبيح لهم الكتابة كما فعل مع عبدالله بن عمرو بن العاص ، وفي الحالات التي كانت تستعصي فيها الذاكرة كان يبيح الكتابة أيضًا كما فعل بالنسبة لأبي شاة الذي قدم من اليمن ليتلقى عن رسول الله ﷺ ، ولكن ذاكرته كانت في إجازة مفتوحة وخشي أن يعود إلى اليمن وقد نسي كل ما سمعه من الرسول ﷺ ، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال : اكتبوا لأبي شاة .

لن يفهم سزجين من كلام الخطيب أكثر مما نفهم، ولا ينبغي أن نستنبط من النصوص إلا ما تبوح به طواعية .

ثم إن أيمن نفسه يعترف في ص ٧٦ بأن عمر بن عبدالعزيز كلف محمد بن حزم بمهمة جمع الأحاديث، وأن ابن شهاب الزهري «أول من دون الحديث» . ولن ينقض هذا الرأي إلا ظهور كتب في الحديث النبوي ترجع إلى القرن الأول الهجري .

٢ - أنه يرهق المفهرسين من أمرهم عسرًا شديدًا، ويحملهم ما لا طاقة لهم به حين يطالبهم في ص ٥٣٦ بأن يحددوا إذا كان الكتاب قد سبق نشره، وأن يذكروا أماكن هذا النشر وتواريخه . وليس ذلك من مهام المفهرسين للسبب نفسه المذكور في الفقرة السابقة . ففي الأعمال الببليوجرافية يمكن أن تذكر هذه المعلومة ، أما المفهرس فإن مهمته تنحصر في التعريف بالنسخة التي أمامه، وليس مطالبًا بأن يتتبع النسخ الأخرى من المخطوط أو أن يبحث إن كان قد نشر أم لا ؟ ومتى نشر ؟ وأين نشر ؟

٣ - أنه يطالب مفهرسي المخطوطات في ص ٥٣٧ بالإشارة إلى تواريخ مجموعات المخطوطات المختلفة وأصحاب هذه المجموعات . وذلك أيضًا من لزوم ما لا يلزم .

وبعد ؛ فقد سعدت بقراءة كتاب أيمن فؤاد سيد عن «الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات» . وأختم حديثي بما بدأته به وهو الإشادة بالجهد الكبير الذي بذله المؤلف في جمع مادة كتابه، وبالتوثيق الدقيق لمعلوماته، وبأهمية اللوحات التي أثرى بها الكتاب .

وكلي أمل في أن ينظر في كل ما ذكرته هنا من تعليقات وتساؤلات حتى تصدر الطبعة الثانية من الكتاب أكثر نضجًا وأعمق تأصيلاً لعلم المخطوطات .

نحو منهج لتنظيم المصطلح الشرعي مدخل معرفي معلوماتي

أحمد بن علي تمراز
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

نحو منهج لتنظيم المصطلح الشرعي : مدخل معرفي معلوماتي/ هاني محي الدين عطية .- القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .- ٢٦٠ ص .

يسيطر المصطلح الأعجمي على معظم العلوم التي تدرس بالجامعات العربية التي خرجت أجيالاً، لايستطيع جلهم التعبير أو الكتابة بلغتهم . فزاد الظن عندهم بأن الإسلام عقيدة لا فكر، وأن اللغة العربية هي العاجزة وليست الإرادة .

ونحن اليوم أمام عدد من المؤسسات الفكرية الجادة التي أخذت على عاتقها التصدي للغزو الفكري الغربي لأبناء الأمة. فظهرت بوادر التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية في الجامعات العربية . إلا أن القائمين على هذه الهيئات وجدوا أنفسهم في حاجة ماسة إلى أدوات بحث منهجية تساعدهم في عملية التنظير، وفي تحديد مفاهيم الاستدلال العقلي من مصادر التشريع .

والمكنز هو أداة من أدوات استرجاع المعلومات، إذ يتيح للباحث أن يجد المصطلح المستخدم في تخصص معين كما هو متفق عليه في المعنى والاستدلال بين أهل العلم، فهو يحصر مصطلحات العلم الواحد ويضبطها ويرتبها وفق نمط معين يسهل به استرجاع تلك المصطلحات .

ويمثل هذا التخصيص، فالمكنز يؤدي دوراً مهماً في عملية التنظير؛ إذ بدون حصر المصطلحات وتقنينها بشكل يمكن التعامل معه على مستوى أكاديمي، فلن يتمكن القائمون على عملية التنظير التعامل مع كتب التراث التي ترتكز عليها عملية استبدال المصطلحات الأعجمية ذات المفاهيم الغربية بأخرى نابعة من بيئة إسلامية .

ولما كانت العلوم الشرعية هي أساس العقيدة وعماد اللغة، وهي أساس العلوم والمعارف . فقد لزم القيام بعملية محورية قوامها التأصيل والمعاصرة معًا، ويتمثل محور التأصيل في تنظير العلوم الحديثة بمفاهيم إسلامية .

والكتاب الذي بين يدينا هو لبنة صغيرة في بناء شامخ، يقدمها المؤلف هاني محي الدين عطية - في إطار معرفي معلوماتي ، يتمثل فيه الأول بدراسة لخصائص اللغة الاصطلاحية الشرعية، ويرتكز فيه الثاني إلى تطبيق مفهوم المكنز كأداة استرجاع معلوماتي لتلك المصطلحات.

ويقع الكتاب في ٢٦٠ صفحة من القطع المتوسط، وجاء في ستة فصول، وكتب بأسلوب علمي جيد، وقام المعهد العالمي للفكر الإسلامي - مكتب القاهرة - بنشر هذا العمل .

والمؤلف هاني محي الدين عطية من أسرة كريمة من العلماء الفضلاء، يعمل حالياً أستاذاً مساعداً بقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب - جامعة القاهرة فرع بني سويف، وأهلته خلفيته الدينية ومؤهلاته العلمية للخوض في هذا المجال العلمي .

الدوافع وراء عرض الكتاب :

١ - عمق التحليل العلمي لمفردات الكتاب من جانب المؤلف.

٢ - تأصيل المصطلحات المستخدمة بالرجوع إلى العشرات من أمهات كتب التراث، وهذا ما كنا نفتقده من قبل .

٣ - سعة اطلاع المؤلف على الكثير من المراجع العربية والأجنبية .

٤ - أن المعالجة العلمية لموضوع الكتاب جاءت متميزة بكل معنى الكلمة . فقد قام البعض بالكتابة عن المكانز، والبعض الآخر بإعداد مكانز، ولكن كانت أعمال مبتورة لعدم إدراك البعد العلمي لجوانب الموضوع .

والكتاب يضم ستة أبواب . يتناول الباب الأول المعنى اللغوي والدلالي لكل من المصطلح والمصطلح الشرعي، كما يعرف بمفهوم المكنز في الاستخدام العام والخاص مع توضيح أهمية المكنز بمفهومه الخاص .

فقد استخدم المؤلف الكثير من المعاجم اللغوية وكتب التراث للبحث عن الدلالة اللغوية لكلمة اصطلاح . فقد استخدم الصحاح، ومقاييس اللغة، وتهذيب اللغة، وأساس البلاغة، والقاموس المحيط، ولسان العرب . كما اطلع على كتاب "التعريفات" للجرجاني، "وكشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي، وكتاب "جامع العلوم في اصطلاحات الفنون" الملقب بـ "دستور العلماء" لمصنفه القاضي النكري، و"مفاتيح العلوم" للخوارزمي، و"الصاحبي في فقه اللغة" لابن فارس .

ومن جملة المراجع السابقة استنتج الباحث الشروط التي توافرت لوضع المصطلح، وهي :

١ - أن تقوم به طائفة من أهل فن أو علم أو صنعة معينة، وهذا ما يفهم من معنى "الاتفاق" في جذر "صلح" للفظ "اصطلح" فقد أورده الجرجاني، ونقله عنه التهانوي والزبيدي في تعريفهما .

٢ - أن يخرج اللفظ عن معناه اللغوي إلى معنى جديد . وهو ما يفهم من معنى "الاتساع" في جذر "صلح" للفظ صلطح، ومعنى النقل في لفظ الجرجاني .

٣ - أن يكون هناك ثمة مناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الجديد، وهو ما يفهم من معنى "لمناسبة بينهما" في لفظ الجرجاني.

٤ - أن يشتهر ذلك المعنى الجديد ، ويستعمل دلالياً لما وضع له ، وهو ما يفهم من وزن الافتعال بمعنى "الإظهار" .

٥ - أن يكون المعنى أو الشيء الموضوع له المصطلح مفهومًا لهذا الشيء فقط، ولا يلتبس مع معنى آخر، وهو ما يفهم من معنى "البيان المراد" في لفظ الجرجاني .

ويرى المؤلف أن هذه الشروط ليست على إطلاقها، وإنما تحتاج إلى بعض التقييد . والحقيقة أن المؤلف عالج هذه القيود معالجة علمية، وقام بتأصيل المصطلحات تأصيلاً إسلامياً بوعي وإدراك . فكان مدركًا لوظائف كل كتب التراث التي رجع إليها واستخداماتها .

فعندما رجع إلى "مفاتيح العلوم" للخوارزمي كان مدركًا أنه يفرق بين المصطلحات الواحدة في اللفظ والمتباينة في المعنى باختلاف مواضعها في العلوم المختلفة. وكتاب "التعريفات" للجرجاني يجمع ويعرف بكلمات موجزة الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والنحاة والمفسرين والفلاسفة وغيرهم . ويرتب المصطلحات وفق أوائلها ترتيبًا ألفبائيًا، وهي في جملتها تربو على الألفين .

وكذلك كتاب "دستور العلماء وجامع العلوم" للنكري الذي قصد فيه إلى سرد المصطلحات في ترتيب ألفبائي . ومثله كتاب "الكليات" للكفوي، وهو من كتب التراث التي تمثل حلقة من سلسلة كتب المصطلحات . فهو يتعامل مع الألفاظ لغة واصطلاحًا وعرفًا، ويقف على تطور معاني الألفاظ وطرق تداولها في مختلف العلوم والفنون منذ نشأتها عند العرب حتى عصر المؤلف، وقد رتبه على حروف الهجاء .

أما "كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي، فهو من أعظم كتب المصطلحات التي استخدمها المؤلف، وأكثرها تطوراً . فقد استقصى التهانوي بحث الموضوعات العلمية متدرجًا من الدلالات العلمية العقلية والنقلية، وتوسع في إيراد مسائل كل علم معتمدًا على الكتب المعتبرة في العلوم المختلفة وعلى آراء الثقات من العلماء المؤلفين .

وبعد معارضة شروط وضع المصطلح كما جاء في مختلف التعريفات، يتبين للمؤلف أن التعريف الدقيق للمصطلح يتطلب التفريق بين ما هو مصطلح وما هو اسم. والقول إن المصطلح يتعلق بالمفاهيم فقط، أما الاسم فيتعلق بالمسميات . والمصطلح يختلف أيضًا عن الاسم، في أن الأول يرتبط ارتباطًا وثيقًا بلغة العلوم والصنائع والحرف، بينما يرتبط الاسم بمسميات الأشياء والآلات والأدوات، ويعد إطلاق اسم المصطلح على مسميات الأشياء المستحدثة هو من قبيل التجاوز والتعميم، والأصح أنها أسماء وليست مصطلحات .

ومما سبق من استعراض لأدبيات الموضوع؛ فإن المؤلف يعرف المصطلح بأنه لفظ مخصوص لمفهوم معين ينصرف إليه الذهن تبعًا لمعناه المتعارف عليه في مجاله . أما الاصطلاح فهو إطلاق لفظ مخصوص على مفهوم معين فيكون التعارف عليه بين فئة المستخدمين له لينصرف إليه الذهن تبعًا للمعنى الموضوع له في مجاله .

وتناول المؤلف بعد ذلك المصطلح الشرعي، حيث عرفه: "بأنه تخصيص لعام وهو المصطلح" . والجدير بالإشارة هنا أن نشأة المصطلح الشرعي في اللغة العربية يرتبط بنزول القرآن . فلقد جاء الإسلام بألفاظ عهدها العرب بمعان معينة في اللغة؛ فدلل عليها بمعان أخرى كاصطلاحات لحالات ، وصفات لأفعال يقوم بها المسلمون. واستعرض المؤلف آراء كل من "الصاحبي في فقه اللغة" لابن فارس، وخلص من آراء ابن فارس إلى أن للألفاظ التي جاء بها الإسلام وجهان : أحدهما لغوي، والآخر شرعي، وأن لسائر علوم اللغة وجهًا صناعيًا، وأن المقصود بالوجه الشرعي والصناعي الوجهان الاصطلاحيان للفظ اللغوي .

واستعرض المؤلف آراء كل من الباجوري في حاشيته على شرح ابن قاسم على متن أبي شجاع، وكذلك حاشية البيجيرمي على شرح منهج الطلاب لزكريا الأنصاري، واستعرض "شرح مختصر الروضة للطوفي " وكتاب "المعتمد في أصول الفقه" لعلي بن الطيب، وكتاب "الزينة في الكلمات العربية الإسلامية" لأبي حاتم الرازي، و"الإيضاح لقوانين الإصلاح" لابن الجوزي، وكتاب "أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء للقونوي" فقد استعرض المؤلف الآراء الواردة في الكتب السابقة بشأن المصطلح الشرعي .

كما تناول بعد ذلك تعريف المكنز ونشأته في المعاجم الأجنبية مثل معجم أكسفورد وكذلك معجم وبستر، حيث استعرض ما ورد في المعجم الثاني بشأن مكنز روجيه Peter Mark Roget الذي هو أشهر مكنز إنجليزي صدر عام ١٨٥٢م، حيث رتب روجيه الألفاظ فيه لا حسب النطق، ولا حسب الكتابة، وإنما حسب المعاني . كذلك تناول كتب المعاني في التراث العربي مثل "الأيام والليالي والشهور" للفراء ، وكتاب "الوحوش" للأصمعي، وكتاب "البئر" لابن الأعرابي، وكتاب "النخل" للسجستاني، وكتاب "الغريب المصنف" لابن سلام، وكتاب "المنتخب من غريب كلام العرب" لكراع النمل، وكتاب "فقه اللغة" للثعالبي وكتاب "مبادئ اللغة" للخطيب الإسكافي، وكتاب "نظام الغريب" للربعي، وكتاب "المخصص" لابن سيده، وكتاب "تهذيب الألفاظ" لابن السكيت، "وأدب الكاتب" لابن قتيبة، "والألفاظ الكتابية" للهمذاني، و "جواهر الألفاظ" لابن قدامة، و "متخير الألفاظ" لابن فارس .

دور المكنز في تنظيم المصطلح الشرعي :

إن التزايد الضخم في حجم ما ينشر من معلومات، جعل من الصعب أن يتم استيعاب هذا الكم الهائل بكليته من قبل أي باحث حتى في مجال تخصصه . كما تعددت اللغات المسهمة في هذا الإنتاج وتنوعت أساليب نقل المعلومات وصور حفظها، كما اتسعت الموضوعات الفكرية وتداخلت مفاهيمها .

وتزداد قيمة المكنز الفعلية إذا ما أدرجت المصطلحات ضمن المكنز قبل عملية التحليل الموضوعي بدلاً من أن يجرى الاتفاق على المصطلح المستخدم أثناء عملية التكشيف .

ولما كانت العلوم الشرعية هي الأساس والأصل لجملة العلوم والمعارف الأخرى، فقد لزم أن تواكب التطور الذي يحدث في شتى مجالات العلوم الأخرى مع الحفاظ على الصيغة الإسلامية والمنهج الشرعي، وهو ما يتطلب القيام بعملية محورية مهمتها التأصيل والمعاصرة معًا . وغاية هذا الدور يتمثل في أن محور التأصيل يرتكز على إسلامية العلوم الحديثة وتنظيرها بمنظور إسلامي معتمداً على مفاهيم إسلامية، وأن يكون القرآن الكريم والسنة النبوية المصدرين الأساسيين للمعرفة . وتستلزم عملية

التأصيل هذه تكشيف القرآن الكريم والحديث الشريف، وكذلك كتب التراث بكل ما تحمله من عطاء حضاري .

ومن بين الأمور التي يراها المؤلف تستلزم التأصيل :

١ - أن خطة تنصير العالم الإسلامي تستهدف بالدرجة الأولى استبدال المفاهيم الإسلامية بأخرى مسيحية وذلك من داخل الثقافة الإسلامية ذاتها بعد أن فشلت خططهم بالتنصير المباشر .

٢ - أن السلف الصالح كانوا يأخذون العلم من أفواه شيوخهم فكان المصطلح محدداً معروفاً لديهم . أما اليوم وقد أصبح العلم يؤخذ من الكتب فقط، فإن كثيراً من المفاهيم والمصطلحات قد اختلط على الأفهام بسبب عدم وجود ضوابط لها .

٣ - أن اللغة متطورة بطبيعتها، وكثيراً من المصطلحات الشرعية أصبحت غير مألوفة للأجيال الجديدة بعد أن استبدلت بمصطلحات أخرى لا تعطي الدلالة نفسها أو المعنى الدقيق لها .

٤ - أن كثيراً من المصطلحات الغربية والمستحدثة قد أخذت طريقها إلى أذهان أجيالنا، وتستعمل استعمالات تطغى عليها الروح الغربية فحلت محل مصطلحات شرعية أصيلة، وتغيرت المفاهيم بتغيير المصطلح .

وتناول المؤلف في الباب الثاني قضية ضبط وتقنين المصطلحات في المكنز . إذ تفرض عملية تصميم المكنز توافر قواعد معينة تحكم صياغة المصطحات المستعملة فيه. ومع اختلاف تلك القواعد من مكنز إلى آخر، إلاّ أن هناك اتفاقاً على أمرين أساسيين :

الأول : أن تستعمل صيغة الاسم أساساً لا الفعل .

الثاني : أن يكون المعنى واضحاً لفئة المستخدمين للمكنز .

والمصطلحات المستخدمة في المكنز قد تدل على مفاهيم أو تشير إلى كيانات فردية . والأخيرة قد تكون أسماء أعلام، أو أسماء نبات أو حيوان، أو أسماء مواقع جغرافية أو أحداث تاريخية، أو غيرها من الأمور التي تحمل دلالات معرفية خاصة لفئة مستخدمي المكنز .

كما تناول المؤلف الصعوبات التي يتم التعرض لها في إعداد المكنز عند صياغة وضبط المصطلحات فيه .

أما الباب الثالث فتناول فيه المؤلف العلاقات بين المصطلحات في المكنز . والحقيقة أن العلاقات بين المصطلحات سمة أساسية من سمات المكنز، إذ بدونها يصبح المكنز مجرد سرد للمصطلحات، ويكون عديم الفائدة . فالغرض من المكنز ليس لغوياً بل اصطلاحياً، ومن هنا كانت العلاقات بين المصطلحات ذات أهمية خاصة للباحثين في المكانز، وهنا يشير المؤلف إلى شيئين متلازمين :

الأول : المفاهيم المُعبَّر عنها بالمصطلحات .

الثاني : الإحالات المستخدمة تلك المفاهيم .

واستعرض المؤلف هنا العلاقات التي تحكم المفاهيم في المكنز، وكذلك الإحالات التي تربط بين تلك العلاقات .

فقد درجت معظم المكانز على تقسيم المفاهيم إلى ثلاث فئات طبقاً لنوع العلاقة التي تمثلها تلك المفاهيم وهي تعرف باسم : علاقة التكافؤ - علاقة التخصيص - علاقة الترابط . وتم تناول هذه العلاقات بالتفصيل في هذا الفصل . وقام المؤلف بتأصيل تلك العلاقات مستشهداً بكتاب الله، وجاء هذا الفصل قطعة أدبية رائعة .

وتناول الفصل الرابع قضية تنظيم وعرض المصطلحات في المكنز . والجدير بالذكر أن قيمة المكنز تكمن في منهجية تنظيم المصطلحات وعرضها بعدِّها الواجهة التي يتعامل معها الباحث في استرجاع المادة العلمية؛ فإذا لم تنظم هذه المادة بشكل صحيح، أو تعرض في شكل يسهل على الباحث التعرف عليها في يسر؛ لما حقق المكنز الفائدة المرجوة منه .

ولما كان الهدف من المكنز أساساً هو جمع المصطلحات المتداولة في أحد المجالات مبيناً أوجه التشابه والاختلاف ودرجات التخصيص وعلاقات الترابط فيما بينها بشكل يسهل على الباحث استرجاعه . فقد أخذت

المكانز بمنهجين لعرض المصطلحات :

الأول : منهج يسرد المصطلحات هجائياً موضحاً أوجه التشابه والاختلاف، وعلاقات ودرجات التخصيص والترابط من خلال الإحالات بين المصطلحات .

الثاني : ينظم المصطلحات بشكل منهجي طبقًا لعلاقة المصطلحات بعضها ببعض ودرجات تخصيصها .

وقد يأتي المنهجان مكملين لبعضهما بعضًا، أو ينفرد الترتيب الهجائي وحده بعرض المصطلحات في المكنز، وفي الحالة الأخيرة يصبح دور نظم عرض المصطلحات تسهيل عملية استخدام المكنز للباحث لا أكثر .

أما الباب الخامس فيتناول قضية بناء وتطوير المكانز إذ تمر عملية إعداد المكنز وبنائه بعدة مراحل، تأخذ كل مرحلة منها صفات معينة تساعد على بناء المكنز بشكل متكامل دون نقص أو قصور يعيب المنتج النهائي .

والجدير بالذكر أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى دون اعتبار للترتيب أو التسلسل يخرج في النهاية لنا عملاً غير متكامل تكون نتيجته إضاعة الوقت والجهد . هذا؛ وقد قام المؤلف بعرض مراحل إعداد وتطوير، نوجزها فيما يلي :

أولاً - بناء المكنز :

١ - دراسة المشروع والتأكد تمامًا إذا كان هناك عمل مشابه له ، وما هي أوجه الشبه والاختلاف عن العمل المقترح .

٢ - إشعار الهيئات العلمية الأكاديمية بنية الشروع في إنشاء المكنز .

٣ - تحديد الأطر الأساسية والخطة التي سوف تتبع لإنشاء المكنز . وهذا بدوره يتطلب عدة أمور تتمثل فيما يلي :

أ - تحديد المجال الموضوعي الذي سيتناوله المكنز .

ب - تحديد عمق التكشيف المطلوب التعامل معه في المكنز .

ج - تحديد حجم الإنتاج الفكري الذي سوف يغطيه المكنز .

د - تحديد فئة المستفيدين من المكنز .

هـ - تحديد نوعية الاستخدام لمصطلحات المكنز بهدف معرفة مستوى التحليل الذي يجب أن يتبعه المكنز .

٤ - التعرف على الأدوات والمصادر ، إذ توجد طريقتان لجمع المصطلحات التي سيغطيها المكنز يمكن التعبير عنهما بـ :

أ - الطريقة الاستشارية التي تعتمد على استقراء من قبل متخصصين في مجال المعرفة موضوع المكنز .

ب - الطريقة التحليلية وتعتمد على حصر شامل لكل كتب التراث التي تم تحديدها مسبقًا والمراجع المتخصصة في ذلك .

وفي إطار الطريقة التحليلية يقترح المؤلف اعتماد عدد من الأدوات والمصادر مثل :

- المكانز المتوافرة في مجال موضوع التكشيف .
- كتب المصطلحات العامة (انظر الملحق ١ بالكتاب).
- كتب المصطلحات المتخصصة (انظر الملحقين ٢-٣).
- كتب التراث (انظر الملاحق ٤ - ٧) .

ويجب على المكشف أن يكون ملمًّا بهذه الأدوات واستعمالها .

أما في إطار الطريقة الاستشارية فيوصي المؤلف بالآتي :

- إشراك أكبر عدد ممكن من المتخصصين الذين يتمتعون بمعرفة جيدة باللغة العربية .
- أن يعهد بأجزاء من العمل التي تستغرق وقتًا طويلاً إلى بعض العاملين المتفرغين .
- تنسيق العمل بين المتخصصين والمتفرغين .

٥ - حصر المصطلحات، وهنا تستخرج المفاهيم من خلال تكشيف الوثائق المعنية بواسطة عملية تحليل فكري، ثم تترجم بعدها إلى مصطلحات المكنز . وأشار المؤلف إلى الأساليب المختلفة التي بناء عليها يتم تحديد المفاهيم .

٦ - تسجيل المصطلحات عن طريق جمعها على بطاقات بحيث يكون لكل مصطلح بطاقة منفصلة . وتدون مع المصطلح المعلومات الخاصة به من المصطلحات المترادفة والمشتركة وكذلك مصدر المصطلح، أي من أية وثيقة تم استخلاصه وعدد مرات تكراره في الوثيقة، وكذلك المصطلحات المترابطة والأعم والأضيق لهذا المصطلح .

ثانيًا - تطوير المكنز :

حدد المؤلف عملية تطوير المكنز في الخطوات الأربع التالية :

١ - مراجعة المكنز إذ من المهم دائمًا فحص المصطلحات والعلاقات بينها للتأكد من صلاحيتها وموافقتها للأصول .

٢ - طباعة المكنز حيث إنها الواجهة التي يراها المستفيدون إذ يجب مراعاة عدد من الأمور مثل :

أ - أن الحروف المستعملة في الطباعة دقيقة ومؤدية للغرض .

ب - أن الخط المستعمل للمصطلحات واضح ومقروء .

ج - أن المصطلحات جميعها مشكَّلة حتى المألوف فيها .

د - أن علامات الترقيم والرموز والإحالات واضحة بينة .

هـ - أن يستخدم أكثر من لون للتمييز بين المصطلحات والإحالات .

٣ - احتبار وتقويم المكنز .

يمكن وضع بعض الأسس التي يختبر بها المكنز من قبل واضعيه . ويمكن إيجاز هذه الأسس فيما يلي :

أ - عدد مرات تكرار ورود المصطلح في كتب التراث المكشفة.

ب - علاقة المصطلح مع المصطلحات الأخرى الواردة في المكنز.

ج - مدى ملاءمة وصحة المصطلح كمفهوم سائد في مجال التخصص .

د - مدى فاعلية المصطلح في الاستعمال بين فئة المتخصصين .

أما عن تقويم المكنز ، فقد أشار المؤلف إلى عدة طرق هي :

أ - قياس معدل المصطلحات المستعملة كمداخل إلى تلك المحال منها .

ب - قياس معدل المصطلحات المبهمة إلى الواردة في المكنز .

ج - قياس معدل المصطلحات المركبة إلى البسيطة .

د - قياس معدل المصطلحات المستخرجة من كتب التراث إلى المصطلحات المستحدثة .

٤ - تحديث المكنز : حدد المؤلف عناصر تحديث المكنز؛ نوجزها في :

أ - إضافة مصطلحات جديدة . والمعيار الذي يتبع في إضافة المصطلحات هو أن يكون معبرًا عن مفهوم شرعي مثلاً لم يدرج من قبل .

ب - استبدال مصطلحات بأخرى ذات دلالة .

ج - استبعاد مصطلحات مهجورة الاستعمال .

د - توضيح مصطلحات مبهمة .

هـ - تحسين شبكة الإحالات .

أما الباب السادس فتناول الجهود المعاصرة في إعداد المكنز .

وبعد ؛ فإن هذا العمل العلمي هو جهد خالص لوجه الله ، استهدف منه المؤلف تأصيل المصطلح الشرعي، والابتعاد قدر الإمكان عن المصطلحات المستوردة نتيجة الغزو الفكري الذي ينقله لنا المستغربون بأقلامهم وأفكارهم.

والكتاب إضافة مهمة من المؤلف إلى المكتبة العربية، وفي تقديري أنه جهد فريد من نوعه في دراسة المكانز عامة والمصطلح الشرعي خاصة .

نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر العسقلاني تحقيق عبدالعزيز السديدي

(القسم الثاني ، الأخير)*

محمد بن عبدالرحمن الأهدل

أستاذ مساعد في كلية التربية – جامعة أم القرى – الطائف

ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)/ نزهة الألباب في الألقاب؛ تحقيق عبدالعزيز السديدي .- الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩ هـ .

هذا هو الجزء الثاني : من «أضواء على نزهة الألباب في الألقاب للحافظ ابن حجر وهو جزء يتضمن استدراكات وتعقبات واردة على المحقق ، وهي قسمان :

الأول : تصحيفات في الألقاب والأعلام .

الثاني : قصور في التحقيق وتحته أربع نقاط :

الأولى : إهماله ضبط بعض الألقاب .

الثانية : إهماله لبيان معاني الألقاب الموغلة في الخفاء .

الثالثة : إهماله لذكر سبب اللقب في مواطن ، واستدراك بعض ما فاته من الأعلام الذين نص عليهم الحافظ، ولم يعثر على تراجمهم كما قال في المقدمة .

الرابعة : أخطاء في نقل الشواهد الشعرية التي استدل بها الحافظ أو المحقق نفسه .

وإنصافًا للمحقق : فإنه اعتذر لنا في مقدمته بأن ما لم يضبطه من الألقاب وما لم يذكر مصدره من الأعلام فهو مما لم يعثر عليه ، فيما لديه من مصادر .

فيكون استدراكي لهاتين النقطتين من باب التتميم للفائدة ، والتكميل لما ابتدأ ، والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب .

«ومن الأخطاء في الألقاب أو إهمال سبب التلقيب» أو القصور في التحقيق :

* رقم (٨٤٨) قال : « الحميرا عائشة بنت أبي بكر أم المؤمنين» . وإنما هو بالمد «الحميراء» لا بالقصر .

* رقم (١٠٠١) قال : «الداخل : هو عبدالرحمن بن معاوية ابن هشام بن عبدالملك بن مروان» .

لم يزد المحقق على قوله له ترجمة في كذا وفي كذا، وأغفل ذكر سبب اللقب على غير عادته : وأما تاريخ الوفيات فقلّ أن يذكرها، فلذلك لم أستدركها عليه .

قلت : ويلقب أيضًا بصقر قريش، توفي سنة (١٧٢هـ) لقب بالداخل لأنه أول داخل من ملوك بني مروان إلى الأندلس . انظر الكامل (١٨٢/٥)، ثم (٣٧/٦) – نفح الطيب [1] ، الحلة السيراء : ص (٣٢) .

* وقال : رقم (١٠٥٢) «دفتر خوان : هو أحمد بن عبدالكريم الدمشقي» فلم يضبط اللقب بالحركات، ولا بالكلمات، ولم يبين معناه، ولا سببه : وضبطه بالحركات هكذا «دَفْتَر خُوَان» قال في نفح الطيب (٣٠٠/٢) ومعناه الذي يقرأ الدفاتر، بين أيدي الملوك والأكابر، لقب بذلك لأنه كان يقرأ الدفاتر بين يدي العادل، وانظر التكملة للمنذري (٤٣٣/٢) .

وإنما استدركت عليه هذا لأن المحقق قال في المقدمة (٢٢/١) «وقد حاولت جاهدًا أن أضبط جميع الألقاب لكن طائفة من الألقاب لم أستطع العثور عليها» .

* وفي (٢٨١/١) – رقم (١١٢١) قال : «ذو البُرَّة : هو كعب بن زهير بن أبي سلمى» .

قلت : وبخط الحافظ ل (٣٦) هذه الكلمة قريبة مما رسمه المحقق، إلا أن المحقق لم يتكلم على اللقب، وضبطه بفتح الباء، ولم يضبطه الحافظ أصلاً، وإنما يوجد فوق الراء ما يشبه الشدة، وأرجح أنها دال . وأن صحيح اللقب هكذا «ذو البُرْدَه» لأن النبي صلى الله

* نشر القسم الأول في العدد السادس من المجلد الثامن عشر (الجماديان ١٤١٨هـ/ سبتمبر – أكتوبر ١٩٩٧م) .

عليه وسلم كساه بردة له عندما أنشده لاميته المشهورة .

انظر : معجم الشعراء ص (٣٤٢) : الإصابة ١/ رقم (٨٩) .

* وفي (١/٢٨٧) - رقم (١١٤٩) - قال : «ذو الخِمّار : هو الأسود العنسي الكذاب فقيل اسمه عيهله» .

علق عليه المحقق قائلاً : «له ترجمة في المرصع ١٦٢»، وصمت قلمه .

قلت : اسمه عَبْهله بالباء الموحدة لا بالياء المثناة التحتية، ولقب بذي الخمار لأنه كان يخمر وجهه، وقيل هو اسم شيطانه ، قتله فيروز باليمن، انظر القصة بتفاصيلها في البداية والنهاية (٦/٣١١)، الروض الأنف [٢]، لكن في القاموس مادة حمر - **ذو الحمار** بالحاء المهملة الأسود العنسي الكذاب المتنبئ ، قال : كان له حمار أسود معلم يقول له اسجد لربك فيسجد له» .

فكان على المحقق أن يذكر مثل هذا ، فإنه من ثمرات التحقيق .

* وفي (١/٢٩٣) - ذو السابقتين عبدالعزيز بن أبي عامر الأندلسي» .

أهمل الكلام عليه، وهو معذور لأنه قال في المقدمة (١/٢٣) «وهناك ألقاب لم أشر إلى مصادر ترجمتها لعدم عثوري على مكان ترجمته» يقصد «ترجمتها» .

قلت : عبدالعزيز : هو أبو الحسن أول سلاطين الدولة العامرية في الأندلس لقبه أبوه بالحاجب وهو طفل، في أيام الخليفة الأموي هشام بن الحكم، ونعت أيضًا بسيف الدولة، ثم نكب أبوه وقتل فزالت الصفتان، ثم أمّره أهل بلنسية عليهم، وكتب بذلك إلى الخليفة بقرطبة القاسم بن حمود فأقرّه ولقبه بالمؤتمن ذي السابقتين، توفي سنة (٤٥٢ هـ) انظر : البيان المغرب (٣/١٦٤) وتاريخ ابن خلدون (٤/١٦١) .

* وفي (١/٢٩٤) - رقم (١١٧٧) - «ذو الشامة رأس القرامطة اسمه حسين بن زكرويه» .

لم يذكر المحقق سبب التلقيب على غير عادته .

قلت : هو ثائر قرمطي ، أظهر شامة في وجهه، وزعم أنها آيته، خرج بالشام .

وحاربه جيش المكتفي ، وأسر وقتل ببغداد سنة (٢٩١) البداية والنهاية [٣]، مرآة الجنان [٤] : شذرات الذهب (٦/٢٠٦) . م .

* وفي (١/٣٥٨) رقم (١٤٤٦) «سبأ جد القبيلة» ذكر المحقق الاختلاف في اسمه، وعزف عن اشتقاقه وسبب تلقيبه .

قلت : اشتقاقه من قولهم سبأت الخمر أسبؤها إذا اشتريتها قال الشاعر :

إن نعم معترك الجياع إذا

خب السفير وسابئ الخمر

أو من قولهم سبأت النار جلده إذا أثرت فيه .

قال النويري : سمي سبأ لأنه أول من أدخل السبي بلاد اليمن : انظر المحبر [٥]، الاشتقاق (٣٦١) ، نهاية الأرب للنويري [٦] .

* وفي (١/٣٦٧) رقم (١٤٩٨) - السفاح أول خلفاء بني العباس هو أبو العباس إلى آخره .

لم يزد المحقق على قوله « له ترجمة في تاريخ الطبري وتاريخ بغداد» .

قلت : السفاح يلقب أيضًا بالمرتضى والقائم أخرج أحمد في المسند عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا «يخرج عند انقطاع من الزمان وظهور من الفتن رجل يقال له السفاح يكون إعطاؤه المال حثيا» إلا أن في سنده عطية العوفي تكلموا فيه ، قال ابن كثير : في البداية والنهاية (١٠/٥٩) م «وفي أن المراد بهذا الحديث السفاح نظر» وقيل لقب السفاح لكثرة ما سفك من دماء المبطلين توفي سنة (١٣٦) وانظر تاريخ بغداد (١٠/٤٦) م المحبر (٣٣، ٣٤) م .

* وفي (١/٣٦٨) - رقم (١٥٠٣) «السُّقُرْقُع هو إبراهيم ابن عبدالله المصري» .

لم يحرك المحقق قلمه لتحقيقه :

قلت : هكذا ضبطه الحافظ بقلمه : قال أبو الفتح : كذاب يضع الحديث .

وفي الميزان (٤٢/١) «ابن السفرقع» وفي اللسان (٧٤/١) «السفرقع» أي بالفاء - قال الحافظ : هو لقب له لا اسم جده كأنه يرد على الذهبي، بيد أن طبعة لسان الميزان رديئة جداً، بل لا تخلو صفحة منها من تصحيف، فالمعول على ما كتبه الحافظ بخطه مجدداً مضبوطًا، «**السُّقْرُقُع**» .

* وفي (٣٧٠/١) - رقم (١٥١٧) - «**سكونه** الفارابي : هو إسحاق بن إبراهيم بن صالح بن زياد العقيلي» .

سكت عنه المحقق ، وتشاغل بالموازنة بين نسخة المخطوط، ولم يضبط اللقب .

قلت : إنما هو «**سَكُّويه**» : وهو أبو يعقوب سكن طرسوس، روى عن ابن عيينة والشافعي وابن المبارك، وعنه أحمد بن إبراهيم الدورقي وغيره، وكان بينه وبين أحمد بن حنبل صداقة وأخوة توفي سنة (٢٢٠ هـ) ذكر أخبار أصبهان (٧) .

* وفي (٣٧١/١) - رقم (١٥٢٣) - قال : «سلُعُوس لقب إبراهيم بن يحيى ...» .

ولم يعلق عليه : وإنما هو «**سلَعُوس**» بفتح السين واللام كما في القاموس وغيره . بلد وراء طرسوس، قال ياقوت في معجم البلدان (٢٣٨/٣) غزاها المأمون .

* وفي (٢٠٤/٢) رقم (٢٧٥٩) قال : «**المؤرِّج هو مزيد** بن ثور جاهلي» .

ولم يعلق عليه .

قلت فيه خطآن : أولاً ضبطه بفتح الراء وإنما هو بكسرها «المؤرِّج» ثانيًا قال «مزيد» وإنما هو **مرثد** : قال في الإكمال (٢٣٠/٥) «هو مرثد بن ثور بن حرملة ابن علقمة ابن عمرو بن سدوس، شهد ذا قار، وله فيه بلاء وشعر» .

وقال ابن الكلبي : وهو القائل :

وخيل تنادى بالطعان شهدتها
فأرجت فيها الطعن والجمع محجم

فسمي مؤرجًا، لأنه أرج الحرب بينهم» .

وقال المرزباني في معجم الشعراء : مؤرج السدوسي واسمه مرثد بن الحارث بن ثور بن حرملة» وفي القاموس ترتيبه (١٣٠/١) م «والتأريج الإغراء والتحريش كالأرْج والمؤرج كمحمد الأسد، وبالكسر أبو فيد عمرو بن الحارث السدوسي لتأريجه الحرب بين بكر وتغلب» . أ . هـ .

* وفي (١٨٠/٢) - رقم (٢٦٢٦) - «مشدخ الأقران اسم النعمان بن علقمة جاهلي» .

صمت قلم المحقق عن تحقيق النص، وبيان سبب التلقيب .

قلت : قال ابن ماكولا (١٢٥/٢) م قال ابن الكلبي في الألقاب، وإنما سمي مشدخ الأقران لأن ناسا من بني هزان تحصنوا في حصن لهم يقال له ملهم فصعد إليهم فجعل يرميهم بالصخر فيشدخهم» .

* وفي (٢٢١/٢) رقم (٢٨٤٠) - قال : «**النعيث** بمهملة ثم مثناة بوزن عظيم صحابي اسمه أسيد، ويقال أسد بن يعمر الخزاعي» .

قلت : صحيحه «النعيت» بالتاء المثناة كما في الإكمال (٣٥/١) وغيره، وكما أشار المحقق إلى ذلك في الحاشية، فهو خطأ طبع .

* وفي (٢٢٨/٢) رقم (٢٨٦٧) - قال : «وجه الفَلْس هو عبدالرحمن بن ميمون أحد الفرسان، وهو الذي احتز رأس الوليد بن يزيد» .

قلت : إنما هو «**وجه الغَلْس**» بالغين كما في البداية والنهاية، وهو كذلك بخط الحافظ .

* وفي (٣٠٣/٢) رقم (٣٢١٧) - قال : «العوفني عبدالله ابن بكير النخعي نزل في بني عون» .

قلت : إنما هو **العوني** كما تقتضيه النسبة .

* وفي (٢٢/٢) - رقم (١٩٤٧) - قال : «**العِجّاج** الشاعر التميمي المشهور» .

قلت : إنما هو العَجّاج بفتح العين قولاً واحداً، ويشبه أن يكون هذا غلط طبع . وانظر الاشتقاق (٢٥٩) م .

ومن الأخطاء والقصور في التحقيق :

* في (٢٢٤/١) - رقم (٨٧٣) - قال : «حيص بيص الشاعر اسمه سعد بن محمد بن صيفي» .

قلت : هو سعد بن محمد بن سعد بن صيفي، كما في معجم الأدباء (٢٠٦/٦) ولسان الميزان (١٩/٣) وإعجام الأعلام (١٠٠) وشذرات الذهب (٢٤٧/٥) وتاج العروس (٣٧٦/٤) وغيرها من المصادر، فكان على المحقق أن ينبه إلى ذلك .

* وفي (٢٦٤/١) رقم (١٠٥٤) - قال : «دلبة البلخي هو عبدالله بن أحمد بن الهيثم» .

قال المحقق له ترجمة في غاية النهاية (١٠/٢) : قلت لو تأملها لعلم أنه سقط «إبراهيم» بين أحمد والهيثم من النزهة، فكان عليه أن ينبه على هذا، فإنه من فوائد التحقيق .

* وفي (٢٩٤/١) - رقم (١١٧٧) قال : «ذو الشامة ولقب بها قبله محمد بن أبي قطيفة بن الوليد ابن عقبة بن أبي معيط ولي إمرة **البصرة**» .

قلت : في معجم المرزباني [٨] «ولاه يزيد بن عبدالملك الكوفة»، ونحوه في الوافي (٢٩٠/٤)، ولم ينبه المحقق على ذلك .

* وفي (٢٩٠/١) - رقم (١١٥٤) قال الحافظ : ذو الدُرعين هو الحارث بن أبي شمر الغساني» .

قال المحقق ح (١) له ترجمة في الأعلام (١٥٧/٢) فما صنع شيئًا .

قلت : هو من العرجان الأشراف من أمراء غسان في أطراف الشام، أدرك الإسلام فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم كتابًا مع شجاع بن وهب الأسدي ومات عام فتح مكة : المحبر ص (٣٠٤)، جمهرة أنساب العرب (٣٧٢) . الإصابة ٢/ رقم (٣٨٤١) في ترجمة شجاع، تاريخ الخميس (٣٩/٢) .

* وفي (٢٩٢/١) رقم (١١٦٥) - **ذو الرياستين** «قال الحافظ ثم لقب بها منذر بن يحيى» .

سكت عنه المحقق .

قلت : هو التجيبي أبو الحكم من ملوك الطوائف في الأندلس، وكان فارسًا حازمًا جوادًا طعنه أحد أتباعه بسكين فقتله سنة (٤٣٠ هـ) البيان المغرب (١١٣/٣، ١٧٥، ١٧٨) المغرب في حلى المغرب [٩] .

* وفي (٣٦٣/١) - رقم (١٤٧٠) مادة سحنون قال : «وفي المتأخرين عبدالرحمن بن عبدالحليم الدُكالي الفقيه لقبه سحنون أيضًا» .

سكت عنه .

قلت : بل هو الدُكَّالي : نسبة إلى دكّاله بفتح أوله وتشديد ثانيه كما في معجم البلدان [١٠]، بلدة بالمغرب، وهو مالكي مقرئ نحوي كان إمامًا ورعًا فاضلاً يكنى أبا القاسم توفي سنة (٦٩٥ هـ) وفي غاية النهاية (٣٧١/١) م - «عبدالحكيم» بدل عبدالحليم، وانظر الشذرات (٤٣١/٥) . م .

* وفي (٣٦٣/١) - رقم (١٤٧١) قال : «سحيم اثنان أبو اليقظان عامر بن حفص التميمي» . قال المحقق في ح (١) «لعامر ترجمة في الأعلام للزركلي (١٧/٤)» أ هـ .

فلم يفد، قلت أبو اليقظان : هذا أخباري نسابة له من المصنفات أخبار تميم وكتاب النسب الكبير وغيرها، توفي سنة (١٩٠) انظر البيان والتبيين (٤٠/١، ٣٤٨، ٣٥٥) معجم الأدباء [١١]، فهرست ابن النديم (٩٤/١) وقال : «كان ثقة فيما يرويه» .

* وفي (٣٦٤/١) - رقم (١٤٧٧) قال : «سرابيل الموت هو عبدالله بن زهير الليثي ذكره المرزباني» .

تشاغل المحقق بغير الأهم .

وإنما هو عبدالله **بن زهرة** الليثي كما في طبقات فحول الشعراء (١٨٩/١)، وجمهرة أنساب العرب (١٨٣)، ويقال له سربال الموت أيضًا . وهو كذلك «بن زهرة» بخط الحافظ ل (٤٧) لمن كرر التأمل ، لأنه كتبه في الحاشية بخط مقرمط .

* وفي (٣٦٤/١) رقم (١٤٧٨) قال : «سراج الحرم : هو محمد بن جعفر الكناني البغدادي مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة» .

تشاغل المحقق عن تحقيق اللقب باستدراكات السندي .

قلت : إنما هو **محمد بن [علي] بن جعفر**، ويكنى أبا بكر قال الخطيب : أحد مشايخ الصوفية سكن مكة،

وكان فاضلاً نبيلاً حسن الشارة، تاريخ بغداد (٧٤/٣)، شذرات الذهب (٢٩٦/٢) وما بين الحاصرين منهما .

* وفي (٣٦٥/١) – رقم (١٤٨١) – «**السُّري الأصبهاني** اسمه أحمد بن إبراهيم ابن يزيد أما السري السقطي فهو اسمه» . أشار المحقق إلى من ترجم للسري السقطي، وأغفل الأصل .

قلت : السري الأصبهاني : هو الضبي ، روى عن صالح ابن مهران له مناكير . لكن في اللسان (١٣١/١) «عرف بالسني» ونحوه في الميزان (١ /٨٠) ، وفي ذكر أخبار أصبهان (٢ / ١٩٧) في ترجمة أخيه محمد قال : «يعرف محمد بالسني أيضًا» وهذا مشكل جداً ، وفي تاريخ جرجان [١٢] ، ذكر أحمد ونسبه ولم يلقبه .

* وفي (١/ ٣٦٦) – رقم (١٤٨٧) – قال : بعد ذكر من يلقب بسعدان : «**فأما سعدان** بن نصر فهو اسمه» .

قال المحقق ح (٣) : له ترجمة في تاريخ بغداد (٢٠٥/٩) .

قلت : كان على المحقق أن يشير إلى ما قاله الخطيب؛ فإنه قال : «هو أبو عثمان الثقفي اسمه سعيد، والغالب عليه سعدان» أي بخلاف ما قال الحافظ ومات سنة (٢٦٥ هـ) وانظر من تاريخ جرجان (٢٥٧، ٥١٦، ٥٢٧) .

* وفي (٣٨١/١) رقم (١٥٨٤) قال : «سهم بن عمرو جد الحي من قريش اسمه عمرو» .

ولم يعلق عليه المحقق .

قلت : بخط الحافظ «جدّ لحيّ من قريش» وهو الصحيح . وسهم بن عمرو هو ابن هصيص بن كعب بن لؤي بن غالب : جمهرة أنساب العرب ص (١٥٩)، ونهاية الأرب ص (٢٧٤) .

* وفي (١٠٠/٢) – رقم (٢٢٩٠) – قال :

«القلاح : هو ربيعة بن العجم جاهلي» .

وسكت عنه .

قلت : في النزهة بخط الحافظ ل (٦٩) – «**بن الهجيم**» فليحرر . وفي القاموس : ترتيبه (٤٨٥/٤) «وبنو الهجيم كزبير بطن» .

ولبني الهجيم أخبار في طبقات فحول الشعراء [١٣] .

* وفي (١٦٦/١) – رقم (٥٧٨) – قال :

«**جواده** : هو منصور بن المبارك الواسطي» .

أشار المحقق أن له ترجمة في حاشية الإكمال (٧٣/٢) نقلاً عن ابن نقطة، وهذا قصور . قلت : هو أبو المظفر توفي سنة (٥٨٩) انظر العبر (٣٠٠/٤)، شذرات الذهب (٣٠٠/٥)، التكملة للمنذري (١٩٧/١) .

* – وفي (١٧٤/١) – رقم ٦١٢ – قال :

«**الجفول** : هو مالك بن نويرة التميمي» .

أهمل المحقق ذكر سبب التلقيب، واكتفى بقوله له ترجمة في كذا وفي كذا .

قلت : استعمله النبي ﷺ على صدقات قومه، فلما بلغه وفاة رسول الله ﷺ أمسك الصدقة وفرقها في قومه ، فجفّل إبل الصدقة فسمي الجفول، وقيل سمي الجفول لكثرة شعره، قتله ضرار بن الأزور الأسدي بأمر خالد بن الوليد بالبطاح صبراً : انظر معجم الشعراء للمرزباني ص (٢٥٩ – ٢٦٠) الإصابة ٣/ رقم (٧٦٩٨) .

* وفي (١٧٥/١) – رقم (٦١٥) – قال :

«**الجُلُنْداء** : صاحب عمان : يقال اسمه عمرو» .

نقل في الحاشية رقم (٢) عن تاج العروس جواز الوجهين فيه – أي القصر والمد – .

قلت : بخط الحافظ في النزهة ل (٢٤) «**الجلندى**» واضحًا مجوداً، فكان على المحقق أن يرقم ما أثره الحافظ، ثم يذكر في الحاشية جواز الوجه الآخر، لا أن يغير ما هو صحيح من نصه، وأيضًا لم يبين معناه، وتفسيره : القويُّ المتحمل من الجلادة كما في التاج (٣٢٢/٢) .

* وفي (١٧١/١) – رقم (٥٩٧) – مادة الجزّار قال :

«وفي المتأخرين أبو الحسين الشاعر المشهور المصري» .

لم يتكلم عليه المحقق إطلاقًا، رغم أن الحافظ كناه ولم

يذكر اسمه، استغناء بشهرته .

قلت : هو يحيى بن عبدالعظيم بن يحيى بن محمد، شاعر مصري ظريف، كان جزارًا وأقبل على الأدب، وأوصله شعره إلى السلاطين والملوك، وتناقلته الرواة وكان كثير التبذير مسرفًا على نفسه سامحه الله تعالى ومن شعره :

عاقبتني بالصدّ من غير جرم
ومحا هجرها بقية رسمي
وشكوت الجوى إلى ريقها العذ
ب فجارت ظلْمًا بمنع لِظَلْمِ
أنا حكمتها فجارت وشرع الحـ
ب يقضي أني أحكم خصمي

توفي سنة (٦٧٩ هـ) البداية والنهاية (٣١٠/١٢)، النجوم الزاهرة [14]، شذرات الذهب (٣٦٤/٥) .

وإنما استدركنا عليه مثل هذا، لأنه قال في مقدمة النزهة، بأن ما سكت عنه فهو مما لم يعثر عليه .

* وفي (١٧١/١) – رقم (٥٩٩) قال :

«الجُزَل : هو عثمان بن سعيد» .

قال : المحقق ترجم له في تاج العروس (٢٥٦/٧) .

قلت : كان عليه أن يشير إلى الاختلاف في الاسم ، فقد قال في القاموس (٤٨٩/١) .

مادة جزل «وكصرد لقب سعيد بن عثمان» .

* وفي (١٦٢/١) – مادة جحدر – رقم (٥٥٩) قال :

«وهو لقب شاعر قديم اسمه ربيعة بن ضبيعة» .

ما زاد المحقق على قوله «له ترجمة في اللباب (٢٦٠/١) وفي الأعلام (١٠٣/٢)» ولم يذكر معنى اللقب ولا سببه على غير عادته .

قلت : هو ابن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي أبو مكنف ، قتل في حرب تغلب يوم تحلاق اللمم، وكان قبل الإسلام بنحو مائة سنة، لقب بذلك لأن بكرًا حلقوا رؤوسهم ليعرف بعضهم بعضًا، إلا جحدر بن ضبيعة فقال لهم أنا قصير فلا تشينوني وأنا أشتري منكم لمتي بأول فارس يطلع عليكم، وكان يرتجز في ذلك اليوم ويقول :

ردوا علـيَّ الخيـل إن أَلَمَّتِ
إن لم أقاتلهـم فجـزوا لمتي

لقب بذلك لقصره ، والجحدر القصير ، جمهرة أنساب العرب ص (٣١٩)، طبقات فحول الشعراء (٦٢/١)، نهاية الأرب ص (١٨٩)، تاج العروس (٨٨/٣) .

* وفي (١٦٣/١) – رقم (٥٦٠) – قال :

«جحظة البرمكي : هو أبو الحسن أحمد بن جعفر النديم له نوادر» .

اعتنى المحقق بضبطه ، وتقاعس عن ذكر سبب التلقيب .

قلت : كان في عينيه نتوء فلقبه ابن المعتز بذلك ، فلزمه اللقب، وفي القاموس ترتيبه (٤٤٨/١) «وجحظت عينه كمنع – خرجت مقلتها أو عظمت» .

ولقب أيضًا «خَنْيَاكِر» ومعناه بالفارسية المغنى، توفي سنة (٣٢٤) تاريخ بغداد (٦٥/٤ – ٦٦) الأغاني (٦٣/٧) ط دار الكتب : معجم الأدباء (٢٤١/٢)، سير أعلام النبلاء [15] .

* وفي (١٦٥/١ – ١٦٦) رقم (٥٧٢) – قال :

«جراب : هو يعقوب بن إبراهيم صاحب الحسن بن عرفة يكنى أبا بكر، وهو والد إسماعيل بن الجراب المحدث المصري» .

أشار المحقق لمن ترجم لإسماعيل ، وتغافل عن صاحب اللقب، فلم يشر إلى مصدر ترجمته .

قلت : يعقوب بن إبراهيم هو ابن أحمد بن عيسى البزاز. الإكمال (٤٤١/٢) ، التبصير (٤٢١/١) .

* وفي (١٧٧/١) – رقم (٦٢٣) – من مادة الجمل قال الحافظ :

«وشاعر آخر يلقب الجمل اسمه عبدالسلام بن رغبان، ولعله أبوه» .

قال المحقق في الحاشية : له ترجمة في التبصير (٢٦٣/١).

قلت : هذا وهم من الحافظ، وتقصير من المحقق، فعبدالسلام بن رغبان إنما يلقب ديك الجن، وقد ذكره

الحافظ نفسه في حرف الدال، وقد سبقني إلى التنبيه على ذلك المعلمي في تعليقه على الإكمال (١٢٠/٢) فسبحان المتصف بالكمال .

* وفي (١٧٨/١) - رقم (٦٣٣) - قال :

«الجموح : سلسلة بن تميم الطائي» .

سكت عنه المحقق .

قلت : إنما هو سلسلة بن غنم الطائي كما في نهاية الأرب ص (٢٦٩) ، واللباب (١٨٠/٢) ط. مصر سنة (٥٦ هـ).

* وفي (١٨١/١) - رقم (٦٤٩) - قال :

«الجُهْدُمَه : يقال هي ليلى امرأة بشير بن الخصاصية» .

فأخطأ في ضبط اللقب ، وقصر في تبيانه .

قلت : إنما هو «الجَهْدَمَة» : كمرحلة : قال ابن دريد : إما أن تكون الميم زائدة فهو من الجهد ، أو تكون أصلية فهو من الجهدمة وهي اللجاج في الشيء» .

الاشتقاق ص (٥٥٦)، القاموس ترتيبه (٥٤٦/١) .

* وفي (١٨١/١) رقم (٦٥٠) - قال :

«جُهُنّام : اسمه عمرو بن قطن » .

لم يفسر اللقب : قلت : في الاشتقاق (ص ٣٥٤ - ٣٥٥) «هي البئر البعيدة القعر» .

* وفي (١٩٥/١) - رقم (٦٩٥) قال :

« الحبقبق : هو عبدالوهاب بن علي بن الخضر الزبيري، والد كريمة مسندة دمشق» .

أشار المحقق إلى مصدر ترجمة كريمة، وأغفل أباها صاحب اللقب .

قلت : هو أبو محمد القرشي توفي سنة (٥٩٠) : تذكرة الحفاظ [١٦] ، العبر ٢٧٢/٤، شذرات الذهب (٣٠١/٤). وفي التكملة (٢٠٢/١) للمنذري «ابن الحبقبق» .

* وفي (١٩٧/١) - رقم (٧٠٨) - قال :

«حجة الدين : محمد بن محمد بن ظفر، صاحب التصانيف» .

سكت عنه المحقق :

قلت : هو أبو عبدالله الصقلي توفي سنة (٥٦٥) انظر الوافي [١٧] .

* وفي (٢٠١/١) رقم (٧٣٣) قال :

«حَسْكا : هو أبو الحسن على بن عبدالله بن الحسن بن بانويه القمي» .

سكت عنه المحقق ، وعليه ملاحظتان :

أ - قال «بن عبدالله» وإنما هو «بن عبيدالله» كما بخط الحافظ ل (٢٦) .

ب - قال : «بن بانويه» وصحيحه «بابويه» .

وهو إمامي كان مقيمًا بأصبهان، وله مؤلفات توفي سنة (٥٨٥ هـ) كما في روضات الجنات ص (٣٩٠) .

* وفي(٢٠٣/١) - رقم (٧٤٥) قال :

«الحصيص : عبدالله بن زيد مناة : العبدي» .

قلت : كذا بخط المؤلف مجودًا ل (٢٦)، وفي المزهر (٤٣٦/٢) «عامر بن زيد» . فليحرر .

* وفي (٢٠٧/١) رقم (٧٦٣) مادة حماد قال :

«والآخر محمد بن هلال بن رداد» .

قال المحقق ح(٥) «في نسخة السندي وك داود» وسكت، فحيّر الناظر .

قلت : هو ابن رداد، وهو الكناني الشامي : الجرح والتعديل (١١٦/١/٤)، الميزان (٥٨/٤) .

* وفي (٢٢٠/١) رقم (٨٥١) قال :

« حنّان : بفتح أوله وتخفيف النون هو قيس الجهني جاهلي» .

لم يتعرض المحقق للاختلاف في ضبطه ؛ بل اكتفى بقوله ترجم له في المزهر، وذكر البيت الذي لقب بسببه .

قلت : ضبطه في الإكمال (٣١٨/٢) بتشديد النون، وكذلك في المشتبه[١٨] . وانظر المؤتلف والمختلف ص (٨٩) .

* وفي (٢٢٩/١) قال :

«حرف الخاء» قلت : بعده «المعجمة» كما بخط الحافظ ل (٣٠) .

وسقط على المحقق أول لقب من حرف الخاء . وهو :

«الخاثر : الشاعر اسمه زيادة كان في زمن المهدي» .

واللقب بخط الحافظ ل (٣٠) وقد أعجمه خشية

التصحيف لندرته، وهكذا صنيعه في كل لقب غريب .

* وفي (١/٢٣٠) رقم (٨٩١) قال :

«خالان : هو أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأخباري الهمداني» .

سكت عنه المحقق .

قلت : له ذكر في معجم البلدان (٤/١٩٩ - ٢٠٠) إلا أن فيه يلقب حالان . أي بالحاء المهملة .

* وفي (١/٢٣٧) رقم (٩٢٣) قال :

«الخِرِنق الشاعر ذكر ابن منده في الصحابة عن ابن أبي داود أن اسمه سفيان بن صهابه» .

قال المحقق ح (١) «في الإصابة وأسد الغابة «الخريق» هكذا بدون ضبط» .

قلت : ضبطه الحافظ في النزهة ل (٣١) بالحركة «الخرنّق» بتشديد النون وضبطه في التبصير (١/٤٣٤) بكسر أوله وتخفيف النون .

وقوله «صهابه» خطأ، وإنما هو صهبانه كما في الإصابة (٢/٥٤) وغيرها .

* وفي (١/٢٣٩) رقم (٩٣٦) قال :

«خسرو - هو أبو جعفر أحمد بن علي العكبري» .

سكت عنه المحقق .

قلت : قال الخطيب في تاريخه (٤/٣٠٦) :

«حدث عن أبي نعيم الفضل بن دكين وطبقته، وعنه يحيى ابن محمد بن صاعد ومحمد بن مخلد وغيرهما» .

* وفي (١/٢٤٧) - رقم (٩٨٥) قال :

«خنيا - ذكر ياقوت أن المعتمد لقب جحظة بذلك» .

تعقب المحقق الحافظ في حاشيته (٨) بأن الذي في معجم الأدباء لياقوت (٤/٢٤٢) «خنياكر» :

قلت : لا معنى أصلاً لهذا التعقيب، فإن في النزهة ل (٣٢) بخط الحافظ «خنياكر» . واضحًا مجودًا، والتقصير من المحقق إذ لم يثبت .

* وفي (٢/٢٥٧) رقم (٢٩٨٦) قال :

«أبو حلمان : علي الحلبي كنيته أبو الحسن» .

سكت عنه المحقق ، ولم يضبط اللقب .

قلت : هو بضم الحاء وسكون اللام كما في لسان الميزان (٧/٣٦) . قال الحافظ «ذكره أبو عبدالرحمن السلمي في طبقات الصوفية فقال : دخل الشام ويحكى عنه في الأرواح والشواهد مناكير إن صح ذلك ما هو من القوم في شيء» أ هـ .

* وفي (٢/٢٥٧) رقم (٢٩٨٧) قال :

«أبو حمدون : النقاش الذهلي البغدادي المقرئ ....» .

قال المحقق : ح (٢) «له ترجمة في غاية النهاية (١/٣٤٣)» وصمت .

قلت : ويقال له أيضًا «حمدويه» وانظر تاريخ بغداد (٩/٣٦٠) .

* وفي (٢/٢٥٨) رقم (٢٩٩٤) قال :

«أبو حيَّة : أليسع بن أسعد كنيته أبو يحيى» .

ولم يتكلم عليه : ولا ذكر له مصدراً واحداً .

قلت : راجع ترجمته في الجرح والتعديل (١/١/١٤٩) رقم (٤٩١) والإكمال (٢/٣٢٦) والميزان (١/٢٩) وفي الجرح والميزان «أشعث» بدل «أسعد» .

* وفي (٢/٢٨) رقم (١٩٧٧) قال :

«عصفور : هو محمد بن علي بن غنيمة الحريمي البغدادي» .

سكت عنه المحقق .

قلت : في التكملة للمنذري (١/٤٦٢) رقم (٧٤٠) «محمد بن غنيمة بن علي» .

قال المعروف بابن القاق، ويعرف أيضًا بعصفور : توفي سنة (٥٩٩) وانظر المختصر المحتاج إليه (١/١٠٦)، فكان عليه أن يشير إلى هذا الاختلاف لأنه من صميم التحقيق.

* وفي (٢/٣١٢) رقم (٣٢٦٩) قال :

«النوري : أبو الحسين محمد بن محمد الصوفي البغدادي؛ قيل لقب بذلك لنور وجهه» .

قال المحقق : ح (٥) ترجم له السمعاني في الأنساب (١٣/١٩٩)، وله ترجمة في تاريخ بغداد (٣/٢٠٧) .

قلت : لو تأمل المحقق ترجمته في تاريخ بغداد في الصفحة نفسها لعلم أن اسمه المحفوظ هو أحمد بن

محمد النوري : فقد قال الخطيب « محمد بن محمد أبو الحسين الصوفي المعروف بالنوري، كذا ورد اسمه في حديث - وساقه - ثم قال : والمحفوظ أن اسم النوري أحمد بن محمد » .

وما قاله هو الموافق لما في حلية الأولياء [19] ، وللأنساب للسمعاني واللباب (٣٣٠/٣) وهذا نص كلامه «وأما أبو الحسين أحمد بن محمد الصوفي المعروف بالنوري وجماعة من أهل العراق ينسبون هذه النسبة ، قال السمعاني : ولا أدري إلى أي شيء نسبوا غير أن أبا الحسين قيل له النوري لحسن وجهه» .

فما كان للمحقق أن يسكت عن مثل هذه الفائدة ، لأنها من ثمرات التحقيق .

* وفي (٢٤٥/٢) - رقم (٢٩٤٠) قال :

«يَرَى : هو نَبْت بن قيدار بن إسماعيل فيما قيل» .

لم يزد المحقق على ضبط اللقب من التبصير (١٣٩/١) .

قلت : ذكر الدولابي أبو بشر من طريق موسى بن يعقوب عن عبدالله بن وهب بن زمعة الزمعي عن عمته عن أم سلمة عن النبي ﷺ أن معد بن عدنان ابن أدد بن زند ابن اليرى بن أعراق الثري : قالت أم سلمة فزند هو الهميسع واليرى هو نبت، وأعراق الثرى هو إسماعيل، لأنه ابن إبراهيم، وإبراهيم لم تأكله النار، كما أن النار لا تأكل الثرى، وقد قال الدراقطني : لا نعرف زندًا إلا في هذا الحديث، وزند بن الجون، وهو أبو دلامة الشاعر .

انظر : الروض الأنف (١١/١) .

أخطاء المحقق في نقل الشواهد الشعرية :

* ففي (٨١/١) قال الحافظ ابن حجر : وفي ذلك يقول جرير :

«سأحكم بين قيس بني عقال
وبين أصمَّ باهلة المناوي»

قلت : فيه خطآن : قال قيس وإنما هو **قَيْن** ، وقال «**المناوي**» وإنما هو «**المنادي**» . وهو على الصحيح بخط الحافظ .

انظر : ديوان جرير :

المؤتلف والمختلف : للآمدي : ص (٤٤) .

* وفي (١١٢/١) السطر الثاني من الحاشية قال : ضابطًا للكلمات بالحركات «**لأَنْكَحن بَبّه جارية خِدَبّه**» : هي أربع كلمات : أخطأ الضبط في ثلاث : والصحيح «لأُنكِحَنَّ ببه جاريةً خَدَبّه» .

* وفي (١٨٠/١) حاشية (٤) قال :

«**لا تسقني بيدك إن لم تأتني**
رقص المطية إنني جوّاب»

الصحيح «بيديك» كما في معجم الشعراء (٣٦٢) وغيره، ولا يستقيم الوزن إلا بالتثنية .

* وفي (١٩٦/١) من مادة «الحتات» بمثناتين : روى في الحاشية البيت هكذا :

«**ومشهد أبطال شهدت كأنما**
أحثهم بالمشرفي المهند»

قلت : هكذا بالثاء في الإكمال (١٤٧/٢) والصحيح «أحتهم» بالمثناة المشددة الفوقية كما في التوضيح وغيره .

* وفي (٢٢٢/١) قال في الحاشية س (٤) .

«فإن تك خنصري بانت **فإنني**
بها حنّفت حاملتي أثال»

الصحيح: «فإني» وبذلك يستقيم الوزن .

* وفي (٢٤٥/١) - قال في الحاشية :

«وفيه - أي في ألقاب الشعراء - خلّجة قوله

كأن تخالج الأشطان فيها
شأبيب تجود من الغوادي»

الصحيح : « **خلجه** بالهاء و«شآبيبٌ» بالتنوين وصرف لضرورة الوزن، وهو سائغ عربية .

* وفي (٢٧٥/١) قال الحافظ : «وأنشد الفرزدق :

«**وهن بشرحاف تداركن دالقا**
عمارة عبسي بعد ما جنح العصر»

الصحيح : «عبس» وهو هكذا بخط الحافظ، وبه يستقيم الوزن .

* وفي (٢٧٦/١) س (١) من الحاشية قال :

«وما سيرهن إذ علون قراقرا»

قلت : كذا في المزهر [٢٠] ، وفي تاج العروس (٢٥٩/١) «إذا علون» .

* وفي (٩/٢) حاشية رقم (٣) «وقال : عرّفه قوله :

«لئن لم تغير ما قد فعلتم

لأنتحينْ للعظم ذو أنا عارقه»

الصحيح كما في اللسان «لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم» ، وبه يستقيم الوزن .

ونحوه في المزهر (٤٣٨/٢)، وفي رواية «بعض ما قد فعلتم» المهم أنه أسقط كلمة «بعض» فأفسد الوزن .

* وفي (١٠/٢) ح (٢) قال :

«ويُمْرِضُ كلبكم فأعود» هكذا ضبطه .

الصحيح «ويَمْرضُ» .

* وفي (٢٢٣/٢) قال الحافظ : «وقيل لقب بذلك لقوله : تزوجت ألفا ثم طلقت مثله

فلم أتْرُكْ مالاً ولم أتْرُكْ وفرا»

هكذا ضبطه المحقق، ولا يستقيم وزن البيت بهذا الضبط .

والصحيح «فلم أتَّرك مالاً ولم أتَّرك وفرا» .

ففي القاموس : «واتَّركه كافتعله» وفي لسان العرب/ (٤٠٥/١٠) .

«فما اتَّرك : أي ما ترك شيئا»

هذا آخر ما عنّ لي من ملاحظات على محقق النزهة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المصادر التي لم يسبق ذكرها في الجزء الأول

١ - المقري : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٣٢٧/١) ط . القاهرة : ١٣٠٢هـ .

٢ - السهيلي : الروض الأنف (٢٢٠/٤) تفسير سيرة ابن هشام؛ ط . القاهرة ١٩١٤م .

٣ - ابن كثير : البداية والنهاية (١٠٤/١١) مطبعة الفجالة القاهرة : تحقيق محمد النجار .

٤ - اليافعي : مرآة الجنان وعبرة اليقظان : ط . حيدر أباد ١٣٣٧ - ١٣٣٩هـ . (٢١٧/٢ - ٢١٨) .

٥ - محمد بن حبيب : المحبر : ص (٣٦٤) منشورات : دار الآفاق الجديدة - بيروت .

٦ - النويري : نهاية الأرب (٢٩١/١٥) في فنون الأدب صدر منه (١٨) جزءاً آخرها سنة ١٩٥٥م .

٧ - أبو نعيم الأصبهاني : ذكر أخبار أصبهان (٢١٥/١) ط . بريل ١٩٣٤ م ليدن .

٨ - المرزباني : معجم الشعراء : ص (٤١٦) تحقيق عبدالستار فراج ط. دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٩هـ .

٩ - المغرب في حلى المغرب (٤٣٥/٢) ط . الثالثة دار المعارف مصر ١٩٧٨م .

١٠ - ياقوت الحموي : معجم البلدان (٤٥٩/٢) ط. دار صادر - بيروت .

١١ - ياقوت الحموي : معجم الأدباء (١٨٠/١١) مكتبة عيسى البابي الحلبي مصر : راجعته وزارة المعارف .

١٢ - حمزة بن يوسف السهمي : تاريخ جرجان : ص (٤٨٢) ط . الثالثة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

١٣ - محمد بن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء : (٢٧/١، ٤٢٠، ٤٢١) تحقيق شاكر ط. المدني : القاهرة.

١٤ - ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٣٤٥/٧) ط . دار الكتب المصرية .

١٥ - الذهبي : سير أعلام النبلاء : (٢٢١/١٥ - ٢٢٢) تحقيق الأرناؤوط ، طبع ١٤٠١هـ .

١٦ - الذهبي : تذكرة الحافظ (١٣٥٦/٤) ط . دار إحياء التراث العربي .

١٧ - الصفدي : الوافي بالوفيات (١٤١/١) ط. دار النشر: فرانز بقيساون .

١٨ - الذهبي : المشتبه في الرجال (١٣٠/١) تحقيق البجاوي ؛ ط . أولى دار إحياء الكتب العربية .

١٩ - أبو نعيم : حلية الأولياء : (٢٤٩/١٠) ط . أولى ١٣٩٤هـ مطبعة السعادة : مصر .

٢٠ - السيوطي : المزهر (٤٣٦/٢) تحقيق جاد المولى والبجاوي وأبو الفضل؛ ط . دار إحياء الكتب .

دور رؤساء الأقسام في جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز

رسالة دكتوراه لجواهر أحمد تناديلي

قناديلي ، جواهر أحمد / دور رؤساء الأقسام في جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز .- رسالة دكتوراه بإشراف زهير أحمد الكاظمي .- مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، كلية التربية ، قسم الإدارة التربوية والتخطيط ، ١٤١٥هـ .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الإداري والتعليمي لرؤساء الأقسام من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام أنفسهم، وتعد من الدراسات الكشفية لإلقاء الضوء على المهام الوظيفية لرئيس القسم وإحداث التوازن بين الجانب الإداري والجانب التعليمي، وهذا الغرض يحتوي في داخله على أهداف إجرائية محددة ، تسعى الدراسة إلى تحقيقها ، ومنها التالي :

١ - التعرف على مهام رئيس القسم في المجال الإداري، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام .

٢ - التعرف على مهام رئيس القسم في المجال التعليمي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضعت الدراسة تساؤلات منها :

١ - ما هو دور رئيس القسم في جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز من وجهة نظر رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس في هاتين الجامعتين ؟

٢ - ما هو دور رئيس القسم في جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز من وجهة نظر رؤساء الأقسام في هاتين الجامعتين ؟

٣ - ما هو دور رئيس القسم في جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز من وجهة نظر رؤساء الأقسام في هاتين الجامعتين ؟

ولقد اعتبرت الباحثة الاستبيانات العائدة والصالحة للدراسة عينة ممثلة، حيث بلغت (١٧٢) استبانة ، أي بنسبة ٢١,٥٪ من المجتمع الأصلي ، وقد عدت الباحثة هذا العدد كافيًا لأغراض الدراسة .

ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التالي :

١ - إجابة التساؤلات ١، ٢، ٣ كشفت عن أن رؤساء الأقسام في كليات جامعتي أم القرى بمكة المكرمة والملك عبدالعزيز بجدة ، يقومون بالدور المطلوب منهم بدرجة عالية .

٢ - نتائج فحص السؤالين ٤ ، ٥ المتعلقة باستخدام اختبار (ت) (T.Test) أظهرت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين تصور أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لدور القسم الإداري والتعليمي بمختلف أبعادهما وبين تصور رؤساء الأقسام أنفسهم .

وقد ختمت الباحثة دراستها بعدد من المقترحات من بينها:

١ - تقترح الباحثة عقد برنامج تدريبي لتطوير رؤساء الأقسام يشمل المجالات التي تعرضت لها الدراسة .

٢ - الإفادة من هذا البحث والأبحاث المتعلقة بوصف الممارسات الإدارية والتصورات القيادية في المجالين الإداري والتعليمي من وجهة نظر أطراف متعددة، بحيث توضع بطاقة لتقويم طبيعة دور رئيس القسم العلمي تطبق دوريًا على رؤساء أقسام الكليات بهدف التعرف على الأدوار المرسومة والمهام المتوقعة من كل منها وتقويمها، ومتابعتها من قبل المسئولين داخل كليات الجامعات .

٣ - أن يكون اختيار رؤساء الأقسام وفق اعتبارات ومتطلبات من أهمها استعدادهم وقدرتهم على أداء دورهم الإداري والتعليمي بالإضافة إلى إعدادهم من خلال البرامج التدريبية التطويرية .

وقد توزعت هذه الدراسة على ستة فصول ، خص الأول منها المشكلة وأهميتها والتساؤلات والفروض والأهداف والمصطلحات والحدود والمنهج، والثاني كان عن الإطار النظري فعرض لمفهوم الدور ونظرية الأدوار ومجلس القسم واختيار رئيس المجلس والمميزات الشخصية للرئيس وقدراته ومهامه وتقويم دوره ، فيما عرض الثالث للدراسات السابقة، وفي الرابع وضعت الباحثة تصميم الدراسة وإجراءاتها، فيما حوى الخامس النتائج والتوصيات، وفي السادس وهو الأخير خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات .

متابعة عروضية لقضية تدارك الأخفش للبحر المتدارك

عمر علي خلّوف

الرياض

تلقفت بشغف بالغ دراسة محمد عبدالمجيد الطويل : (أسطورة تدارك الأخفش للبحر المتدارك)، المنشورة في مجلة عالم الكتب [1] ، وذلك لموافقتها بعضًا من دراستي المخطوطة المطوّلة عن هذا البحر، وأملاً أنْ أظفر فيها بجديد أضيفه إلى دراستي تلك .

وقد تتبع الطويل فيها مسار نسبة البحر المتدارك إلى الأخفش عبر ستة قرون من الزمان، بادئًا بعروض الأخفش نفسه (- ٢١٥هـ) ، ومنتهيًا بالغامزة للدماميني (- ٨٢٧هـ) ، فكانت حصيلة تتبعه هذا أن ابن واصل الحموي (- ٦٩٧هـ) - وهو من علماء القرن السابع الهجري، وبينه وبين الأخفش خمسة قرون - هو صاحب هذه الشائعة (!) ومُطْلِقُها، وأنّ من جاء بعده من العروضيين قد تابعوه على ذلك !!

وكان أحرى بالطويل أن يتحرّز من إطلاق الكلام، بمثل تلك الصرامة والحزم، وأن يترك باب البحث مفتوحًا لسواه، فلعلّ هناك كتابًا جديدًا لم ينْتَه إليه علْمه، أو أن معلومةً مطمورة في ثنايا بعض الكتب لم يصلْ إليها تنقيبُه ...

وها نحن نُجْملُ ملاحظاتنا على مقالته بهذه النقاط :

١- بغض النظر عن عدد كتب العروض الضائعة التي تسبق ابن واصل الحموي، والتي قد يضم بعضها إشارات ما إلى حقيقة هذه النسبة : فإن عددًا من العروضيين قبله، نسبوا المتدارك - في كتبهم - إلى الأخفش ، وفات الطويل ذكرهم .

فأوّل إشارة - وجدناها - كانت قبل قرن أو يزيد من وفاة ابن واصل، وبالتحديد عام (٥٦٩ هـ) ، وذلك في نص كتبه ناسخ كتاب الإقناع لابن عبّاد، على هامشه، ونص فيه على أن عدد البحور هو خمسة عشر بحرًا "على رأي الخليل، واضع هذا العلم، وستّة عشر بحرًا على رأي الأخفش النحوي" [2]، دون إشارة منه إلى مصدر هذا الكلام ! . ومع ذلك فلا بدّ أن يكون قد نقله عمّن سبقه من العروضيين، كما فعل ابن واصل لاحقًا .

كما وجدنا في معيار النظّار للزنجاني (بعد ٦٦٠هـ) وهو أسبق من ابن واصل أيضًا - قوله : "للشعر خمسة عشر بحرًا عند الخليل، وستة عشر بحرًا عند الأخفش" [3] . وجاء في مكان آخر منه قوله عن هذا البحر : "وأثبته الأخفش" [4] .

وأخيرًا : فقد وردت هذه النسبة أيضًا في كتاب الوفيات لابن خلكان (- ٦٨١هـ)، وذلك في قوله : "ثم زاد فيه الأخفش بحرًا آخر ، وسماه : الخبب" وقوله أيضًا: "وهذا الأخفش هو الذي زاد في العروض بحر الخبب" [5] .

٢ - صحيح أن قدماء العروضيين لم يُصرحوا بنسبة هذا البحر إلى الأخفش - ولا إلى سواه - ، مكتفين بمثل قولهم : إنّ "قومًا لم يدْرُوا هذا النوع من أي صنف هو، فقالوا إنه على (مفعولاتن)، فحملوهُ لما جهلوا أمره على ما ليس في العروض مثله ... " [6]، أو قولهم: إن "بعضهم تعاطى الفك [من المتقارب] فأخرج منه (فاعلن) ..." [7]، أو قولهم : إن "غير الخليل قد فكّ من المتقارب المحدث..." [8] .

ومع ذلك فلا يوجد إلى اليوم - ما يدحض هذه الدعوة تمامًا . فكتابُ العروض للأخفش لا يزال طي الكتمان، ورهين الضياع، وأما ما نُشر منه وأشار

إليه الطويل فليس إلا فصلاً يسيراً مخروماً منه، كما أثبتنا ذلك في دراسة مطولة [9] .

يضاف إلى ذلك ؛ أن ما بين عروض الأخفش الضائع، وأوائل كتب العروض المتاحة أمام البحث والتحقيق قرنًا كاملاً من الزمان، يتضمن - بلا ريب - عدداً آخر من كتب العروض الضائعة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛ عروض أبي العباس الناشئ (- ٢٩٣هـ)، وعروض الزجاج (- ٣١١هـ) وغيرهما ...

٣ - ولكي يدحض الطويل نسبة هذا البحر إلى الأخفش، راح يثبت لنا معرفة الخليل له، وذلك بلفتنا إلى أن مبدأ الفك من الدائرة يفرض (!) مثل هذه المعرفة [10] .

فعلى الرغم من ضياع كتاب العروض للخليل؛ فإنّ مما لا شك فيه عندنا، أن الخليل عدَّ (البحر الذي على فاعلن) بحراً مهملاً ينفك عن دائرة المتقارب، ولا يعقل أبداً أن لا يُشير إليه؛ لأن طريقته الفذة في فك البحور من دوائرها لابدّ لها أن تخرجه من دائرته، بل إن إخراجه أسهل من إخراج غيره من مهملات الدوائر الأخرى .

ويؤكد لنا هذه المعرفة ، الإشارة الواضحة إلى ذلك في قول ابن عبدربه الأندلسي [11] :

وبعدهـــا خامسةُ الـــدوائر

للمتقارب الذي فـــي الآخِـــر

ينفكُّ منها شطرُهُ ... (وشطرُ

لم يأتِ في الأشعارِ منـه الذكرُ)

كما أشار في رسم دائرة المتقارب عنده إلى موضع انفكاكه منها بقوله "مهمل" [12] .

ومعلوم أن ابن عبد ربه ، لم يتجاوز أبداً عروض الخليل، حيث صرّح أكثر من مرة بأخذه العروض عن كتاب الخليل نفسه، فهو يقول في أرجوزته [13] :

وقـد نظرْتُ فيـه فاختصرْتُ

إلى نظـــامٍ منـــهُ قـد أحْكمْتُ

ويقول في مقدمة جوهرته [14] : "وضمنت في آخر كل مقطعة ... بيتًا قديمًا ... من الأبيات التي استشهد بها الخليل في عروضه" .

ويقول أيضًا [15]: "واحتجْنا بعد هذا إلى اجتلاب الأبيات التي استشهد بها الخليل في كتابه، لتكون حجة لمنْ نظر في كتابنا هذا" .

ولكن الغريب حقاً أن لا يفرق دارسو هذه القضية بين معرفة الخليل له بحراً مهملاً، ومن ثم إهماله كبقية المهملات، وبين اعتبار العروضيين إياه بحراً مستعملاً عليه العديد من الشواهد الشعرية القديمة ! . فمما لاشك فيه أن معرفة الخليل له مهملاً ؛ لا تعني أبداً أنه أقرّه مستعملاً .

وتبقى المشكلة القائمة بعد ذلك : من الذي عدَّ هذا البحر مستعملاً لا مهملاً ؟ ! لقد حاولنا في دراستنا المذكورة عن البحر المتدارك أن نجيب عن هذا السؤال الصعب، ولعلنا نُلخصُ ما وصلنا إليه في مقالة أخرى قريبة إن شاء الله تعالى .

٤ - واعتماد من الطويل على نشرة إبراهيم الإدكاوي لكتاب الإقناع لابن عباد التي لم يُتح لنا الاطلاع عليها بعد، فقد قرر أن ابن عبّاد لم "يعرض للمتدارك، ولا لقصته من قريب أو من بعيد" !! في حين جاء في نشرة محمد حسن آل ياسين ؛ أن العرب لم تفك من [المتقارب] شعراً ، إلا أنّ "بعضهم تعاطى الفك، فأخرج منه (فاعلن) بتقديم (السبب على الوتد) ، وسموه الغريب والمتسق وركض الخيل" [16].

والغريب أيضًا أن ينقل الطويل عن محقق الإقناع قوله (في الصفحة ١٥٣) : "عجيبٌ أن يجيء عصر الصاحب بعد عصر الأخفش الذي يُقال عنه إنه استدرك على الخليل بحراً جديداً، يقصدون به المتدارك ... ومع هذا نرى الصاحب لا يعترف به بحراً، مقتفيًا بذلك أثر الخليل" !! ويأتي استغرابنا من أن هذا الكلام منقول بحذافيره عن كتاب (البارع) لابن القطاع [17]، علق به محققه (أحمد عبدالدايم) على عمل ابن القطاع لا الصاحب ! دون أن ينتبه الطويل إلى ذلك عندما رجع إلى البارع !!

٥ - يقول الطويل : إن كتاب العروض للأخفش "قد عُثر عليه مؤخراً" مشيراً في الحاشية إلى أنه نُشر في

القاهرة عام ١٩٨٩م . والحقيقة أن (مؤخرًا) هذه مضللة كما يشير تاريخ النشر؛ بل إنّ طبعة الكتاب الأولى كانت في مكة المكرمة، عام ١٩٨٥م أي ما يزيد على ثلاثة عشر عامًا !! (انظر المراجع) .

٦ - وذكر الطويل - في ثلاثة مواضع من مقالته ، أحدها الحواشي - أنه اعتمد على كتاب مختصر العروض لابن جنّي !! والحقيقة أن اسم الكتاب هو كتاب العروض، وليس مختصر العروض (انظر المراجع) .

الحواشي

١ - مجلة عالم الكتب مج ١٨، ع٦، الجماديان ١٤١٨هـ/ سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٧م ، ص ص ٤٩٠ - ٤٩٥ .

٢ - الإقناع ص ٤ .

٣ - معيار النظار ١/ ١٠ .

٤ - المرجع السابق ١ / ٨٤ .

٥ - وفيات الأعيان (ترجمة الخليل بن أحمد) ٢/٢٤٤، و(ترجمة الأخفش) ٢/٣٨١ .

٦ - الجامع ، لأبي الحسن العروضي ص ٢٥٩ .

٧ - الإقناع، لابن عباد ص ٧٦ . وانظر البارع، لابن القطاع ص ٢٠٦ .

٨ - الوافي ، للتبريزي ص ١٧٦ . وانظر المعيار، للشنتريني ص ٩٣ .

٩ - وهي بعنوان : (قراءة في كتاب العروض للأخفش) .

١٠- ومثل ذلك في : شرح تحفة الخليل للراضي ص ١٧ - ١٨ وغيره ..

١١- العقد الفريد ٦ / ٢٨٧ .

١٢- السابق ٦ / ٢٨٩ .

١٣- السابق ٦ / ٢٧٧ .

١٤- السابق ٦ / ٢٧٠ .

١٥- السابق ٦ / ٣٢٥ .

١٦- الإقناع، لابن عباد ص ٧٦ .

١٧- البارع، لابن القطاع ص ٢٠٩ .

المراجع

١ - الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (- ٢١٥هـ): كتاب العروض ، تح . أحمد عبدالدايم -. د.ط -. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٩٨٥م .

٢ - ابن جني ، أبو الفتح عثمان (- ٣٩٢هـ) : كتاب العروض، تح . أحمد فوزي الهيب-. ط١-. الكويت : دار القلم ، ١٩٨٧م .

٣ - ابن خلكان(- ٦٨١هـ) : وفيات الأعيان، تح . إحسان عباس -. د. ط -. بيروت : دار الثقافة، ١٩٦٩م .

٤ - ابن عباد ، الصاحب (- ٣٨٥هـ) : الإقناع في العروض وتخريج القوافي، تح. محمد حسن آل ياسين -. ط١ -. بغداد : المكتبة العلمية ، ١٩٦٠م .

٥ - ابن عبد ربه الأندلسي ، أحمد بن محمد (- ٣٢٨هـ): العقد الفريد ، تح . عبدالمجيد الترحيني -. ط٣ -. بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧م .

٦ - ابن القطاع ، أبو القاسم علي بن جعفر (- ٥١٥هـ): البارع في علم العروض ، تح . أحمد عبدالدايم -. ط٢ -. مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٩٨٥م .

٧ - التبريزي ، الخطيب (- ٥٠٢هـ) : الوافي في العروض والقوافي، تح . فخر الدين قباوة -. ط٤ -. دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٦م .

٨ - الراضي ، عبدالحميد : شرح تحفة الخليل في العروض والقافية -. ط٢ -. بغداد : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٥م .

٩ - الزنجاني، عبدالوهاب بن إبراهيم الخزرجي (- بعد ٦٦٠هـ) : معيار النظار في علوم الأشعار، تح . محمد علي رزق الخفاجي -. د . ط -. القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩١م .

١٠- الشنتريني، أبو بكر محمد بن عبدالملك بن السراج الأندلسي (- ٥٥٠هـ) : المعيار في أوزان الأشعار، تح محمد رضوان الداية -. ط٢ -. بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٧١م .

١١- العروضي ، أبو الحسن أحمد بن محمد (- ٣٤٢هـ): الجامع في العروض والقوافي ، تح . زهير زاهد وهلال ناجي -. ط١ -. بيروت : دار الجيل ، ١٩٩٦م .